

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- جامعة فرحات عباس -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الدولي

تحت عنوان:

**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل
الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية
والتجربة المغربية**

تحت إشراف أ د :

عماري عمار

إعداد الطالب:

مقروس كمال

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د.زواوي موسى
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عماري عمار
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. بودرامة مصطفى
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. عبد الرزاق فوزي

نوقشت بتاريخ: 31 - 12 - 2013

السنة الجامعية: 2013 / 2014

كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور عماري

عمار على قبوله الاشراف على هذا العمل، وعلى ما قدمه لي من

توجيهات قيمة

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في سبيل

انجاز هذا العمل

و الشكر موصول الى أساتذتنا الكرام الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي

هذا.

الإهداء

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

مقدمة

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحى جميعها بالانقلاب على النظام الاقتصادي الدولي السائد، الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة، دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته و بالتالي التخلي عنه. وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم، لدرجة يندر معها أن نجد دولة ليست عضوا في كتلة اقتصادي معين.

وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أجدرها وانجحها على الإطلاق ونموذج يحتدى به، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)... وغيرها. ومن المتوقع بروز تكتلات اقتصادية أخرى في المرحلة القادمة، كما تعددت دوافع إقامة هذه التكتلات خاصة بين الدول المتقدمة من اجل ضمان مواقع أقوى في العالم، وتقوية مكانتها الاقتصادية وذلك بمنطق المصالح المشتركة.

تسعى معظم دول العالم إلى الدخول في هذه التكتلات و إقامة تجمعات إقليمية، من أجل الاستفادة من القيم المضافة و المزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، و منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إقامة مشاريع مشتركة، و الهادفة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية و ترقية المبادلات التجارية و بالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الإقليمي.

تعد المشروعات المشتركة إحدى الأدوات الرئيسية في بناء التكامل الإقليمي، حيث بقدر ما تكون هذه المشروعات متنوعة وهادفة بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

تساهم المشروعات المشتركة في تفعيل مقدرة التكامل الاقتصادي على استقطاب وتجميع رؤوس الأموال و الاستثمارات الضرورية للدول الأعضاء و إنعاش المبادلات التجارية البينية وتقوية

مركزها في ساحة التجارة الدولية ككل، كما تسمح المشروعات المشتركة بالتصدي للمنافسة الخارجية المضرة بمصالح هذا التكامل، هذه المنافسة التي تؤدي إلى تسابق كل دولة عضو في تقديم الأحسن والأفضل مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يشكل إحدى التحديات الرئيسية التي تقف في مواجهة التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

تمثل مسألة التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) أمرا بالغ الأهمية. و قد ارتبطت هذه الدول بمعاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب العربي 1989، الذي تعرف مسيرته اضطرابا بفعل متغيرات و معطيات خارج الدائرة الاقتصادية (سياسية أساسا)، ولم تحترم فيها آجال إحلال مراحل التكامل الاقتصادي، مما دفع العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية و الجهوية و الجامعات المغاربية و الأجنبية إلى تنظيم ندوات وملتقيات لدراسة وضعية التكامل الاقتصادي المغربي و البحث في أدوات و وسائل تفعيله مع محاولة تحديد كلفة عدم إقامته و آثار ذلك على اقتصاديات دول المنطقة.

لقد أصبح الواقع الإقليمي الجديد في ظل توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مصالح دول المنطقة ومستقبل علاقاتها كدول شريكة مع الفضاء الأوروبي، يشكل حافزا للإسراع في مزيد من تفعيل العمل المغربي المشترك باتجاه إكساب مواقف الدول المغاربية مزيدا من التجانس والتوافق في تعاملها وفق مقارنة متكاملة مع ما هو مطروح عليها من شراكات.

وإدراكا لهذا الواقع، عمل اتحاد المغرب العربي منذ سنة 1991 على وضع إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة تعتمد على مراحل موضوعية لكل مشروع اندماجي جهوي بدءا بإقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر، فوحدة جمركية، ثم سوق مشتركة وصولا لقيام وحدة اقتصادية شاملة.

ويلاحظ أن دول الاتحاد المغربي لها صفات مميزة، إذ أنها لا تختلف كثيرا فيما بينها في مستويات التنمية، وان اقتصادياتها متنوعة كما أن الإمكانيات الاقتصادية تتفاوت، والروابط تضرب في أعماق التاريخ القديم، ولها كل المؤهلات للتكامل وخلق جو للتعاون في مختلف المجالات وعلى أكثر من صعيد.

إن دول المغرب العربي بحاجة إلى تعزيز اقتصادها والى تطويره ومن الثابت اليوم أن التكتلات الكبرى هي وحدها القادرة على توفير الإطار الأفضل والدافعة لتحقيق هذا الهدف، وتجربة

المجموعة الأوروبية تعتبر النموذج الذي يحتذى به لقيام أو تفعيل الاتحاد المغربي وتجاوز الخلافات ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

الإشكالية

تكمن **الإشكالية** التي نسعى لمعالجتها في هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:
كيف يمكن أن تساهم المشروعات المشتركة في تجسيد تكامل اقتصادي مغربي؟
وهل يمكن محاكاة التجربة الأوروبية في تحقيق هذا التكامل؟

يجرنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الآثار المحتملة للتكامل الاقتصادي على الاقتصاديات المغربية؟ ما هي درجات التماثل و الاختلاف بينها؟
2. ما هي التحديات التي يمكن أن يواجهها أي تكامل اقتصادي بصفة عامة و اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة؟
3. ما هي شروط و مجالات تطبيق المشروعات المشتركة، وأهم المشروعات التي ساهمت بقسط كبير في تحقيق التكامل الأوروبي؟
4. ماذا يمكن للاتحاد المغربي أن يستفيد من تجربة التكامل الأوروبي؟
5. ما هي الخطوات اللازمة لتجسيد تكامل اقتصادي مغربي؟

فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

1. يشكل التكامل الاقتصادي المغربي مجالاً لتحقيق التنمية الاقتصادية و مسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
2. تعتبر المشروعات المشتركة من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل ترقية الاستثمارات و تفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة و داخل المنطقة المغربية بصفة خاصة؛
3. تتماثل المعالم الأساسية لدول المغرب العربي إلى حد بعيد، بحكم تركيبها و تطورها في نفس الظروف التاريخية و الاقتصادية؛
4. يمكن تحقيق تكامل اقتصادي في ظل اختلاف الثروات و تفاوت الأهمية النسبية للموارد المتاحة بالنسبة لكل دولة؛

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي و إمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي و العوامل و الأدوات المساهمة في تفعيله؛
2. تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار أي تكامل إقليمي، لما قد تحدثه من عرقلة تدفقات عوامل الإنتاج و حركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل؛
3. إبراز أهمية التكامل الاقتصادي للتقليل من الآثار السلبية للعولمة، وضرورة الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي؛
4. إبراز وقع المشروعات المشتركة على الاقتصاديات المغاربية، وذلك بالتطرق إلى مختلف المجالات التي يمكن أن تتجسد فيه؛
5. تشخيص واقع المشروعات المشتركة المغاربية الحالية، من أجل تحديد العناصر المعوقة لعملها و الحكم على مقدرتها في خلق تنسيق فيما بينها؛

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه، والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1. الأهمية التي يتضمنها موضوع التكامل الاقتصادي باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج العقبات والمشاكل التي تعاني منها مختلف الأقطار منفردة،
2. اعتقاد الباحث أن المشروعات المشتركة من أنجح المداخل لتحقيق التكامل بين الدول، خاصة الدول النامية ومنها الدول المغاربية، وأنها الأداة المثلى التي تفرض نفسها في حل المعضلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه الدول المغاربية.
3. إقبال الباحثين والدارسين على البحث في هذا الموضوع كان مرتكزا أكثر حول إمكانيات تحقيق التكامل ومعوقاته وبدرجة أقل على سبل تحقيقه ومداخله.

المنهج العلمي المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة، فقد تم الاعتماد على أكثر من منهج، حيث استخدم المنهج التاريخي الذي يعتمد للوصول إلى المعرفة بالرجوع إلى الماضي، ويتجلى ذلك من خلال عرض لمسيرة التكامل الأوروبية والتجربة المغاربية والمراحل التي مرت بها، أما المنهج الوصفي والتحليلي فقد استخدم في تجميع البيانات والمعلومات حول التجريبتين الأوروبية والمغاربية، والظروف التي أحاطت بهما وصولاً إلى الأسباب التي أدت إلى نجاح الأولى وفشل الثانية، وكذلك الوصف والتحليل لاقتصاديات الدول المغاربية وسبل تكاملها انطلاقاً من المشروعات المشتركة.

محتويات الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الإطار النظري للتكامل الاقتصادي**، وقد قسم إلى ثلاث مباحث حيث نجد المبحث الأول جاء بعنوان مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى، أما المبحث الثاني فيتناول درجات التكامل الاقتصادي، أما المبحث الثالث فيتحدث عن نظريات التكامل الاقتصادي وآثاره.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان **المشروعات المشتركة والتكامل الاقتصادي**، وقد قسم إلى أربعة مباحث، حيث يتحدث المبحث الأول عن المشروعات المشتركة مفهومها وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد ركز على المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي وكذا مبررات إنشائها، والمبحث الثالث خصص للدور التكاملي للمشروعات المشتركة وأهميتها ومعوقاتهما، أما المبحث الرابع فيتناول بعض التجارب الإقليمية والعالمية في هذا المجال.

أما الفصل الثالث فعنوانه **مقارنة التكامل الاقتصادي بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** وقد قسم إلى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول يعرض التجربة الأوروبية في تحقيق التكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغاربي. والمبحث الثالث عن المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغاربية، وفي **الفصل الرابع والأخير** يتناول إمكانية تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي انطلاقاً من المشروعات المشتركة.

وفي الأخير يختم البحث **بنتائج وتوصيات**.

الفصل الأول:

ماهية التكامل الاقتصادي

تمهيد :

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي وشروطه، وفي المبحث الثاني سوف نقف على درجات التكامل ومقوماته ومزاياه، أما في المبحث الثالث والأخير فسننتقل إلى أهم نظريات التكامل الاقتصادي، وكذلك الآثار المترتبة عن التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي أحد عوامل النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبات سمة من سمات التعاون الدولي في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « فاينر » سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية. لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة... إلخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية¹. وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

تعود أصل كلمة التكامل (intégration) إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد. وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحد². وتدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية أيضا على التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملًا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل³.

¹ عبد الوهاب حميد رشيد، "الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء"، كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985، ص 14.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 10

³ عمر صقر، التكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص 36

وقد ورد في القواميس العربية بمعنى مماثل، ففي قاموس مختار الصحاح: جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد (كمل) يكمل بالضم (كاملا) وكمل الشيء إذا استوفى وأصبح خال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير (كمل) إذا تمت أجزائه وكملت محاسنه، وأعطيته المال (كملا) بفتحيتين أي كاملا وافيا، و (استكملته) استتمته¹.

إن كلمة "التكامل" من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل، فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة².

ورغم حداثة لفظة التكامل إلا أنه قد ازداد الاهتمام بها من قبل الباحثين والعلماء والاقتصاديين، مما جعلها محل اختلاف كبير حول تحديد مصطلح دقيق للتكامل، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية. لقد تعددت منطلقات الاقتصاديين في تعريفهم للتكامل، فمنهم من يعرف التكامل أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين، وإن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل، وانطلاقا من هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملية فيما يلي:

يعرف « بيلا بلاسا » التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص12

² عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003، ص13

مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف¹. انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن « بيلا بلاسا » يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي².

من جهته قدم « ميردال GUNNAR MYRDAL » الذي ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية على أنها تحقق تعادلا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقال عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا من العنصرين السابقين من جهة ثالثة، مفهوما أكثر اتساعا وعمومية للتكامل الاقتصادي يرى فيه "ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز مترامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج، بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي"³. ويوضح أيضا أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم⁴.

يرى الاقتصادي « ماخلوب » أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل⁵، وهنا يناقش « ماخلوب » التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة⁶.

ويضيف الاقتصادي « هوفمان » بأن قيام أي تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية⁷.

¹ بيلا بلاسا، " نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

² سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 30.

³ زايري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2009، ص 58

⁴ محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

⁵ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁶ جون وليامسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.

⁷ Yadwiga Forowicz, "Economie Internationale", Benchemin, Quebec, 1995, P.265.

ويميز الهولندي « جان تمبرجن » بين نوعين من التكامل، السلبي والايجابي. فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية لتعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الاتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعياً إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم¹.

ويدرج "جون بيندر" كلا النوعين السلبي والإيجابي الذين أشار إليهما " تمبرجن" ضمن التكامل السلبي، بينما التكامل الإيجابي في رأيه يعني الاتفاق على سياسات تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى².

ويوضح "فان سرجيه" أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجياً أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حداً أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة. في هذا الإطار أيضاً يراه البعض انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع³.

ويعرف "آرنست هاس" التكامل الاقتصادي بأنه عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، وذلك ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق وطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام اتحاد سياسي تام بين الدول قيد التكامل⁴.

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص39

² زايري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص58

³ بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص117

⁴ خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، رسالة ماجستير في القانون القانون الدولي غير منشورة، جامعة باتنة، 2006، ص42

وقد اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو¹.

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية². وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

انطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل³، فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما⁴:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

¹ سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص 53-54

³ محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 46.

⁴ إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادية العربي"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 ص 45

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي تشكل عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية¹:

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة « التكامل الاقتصادي التام » كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ويختلف أسلوب التكامل أيضا وفقا لدرجة تقدم الدولة وبنظامها الاقتصادي. فيعتمد التكامل الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة على مبدأ النظام الحر. ويأخذ في الدول الاشتراكية بمبدأ الاقتصاد المخطط ويتم في الدول النامية وفقا لوضعها الاقتصادي لتحقيق أغراضها الاقتصادية.

يعتمد التكامل الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة على مذهب الحرية الكاملة. وهذا الأسلوب المتبع في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويقضي هذا المبدأ بإلغاء العوائق أمام تحركات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال التي تحركها قوى السوق. ورفع كفايتها الاقتصادية وتخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصا أفضل². ومما يلاحظ أن أغلب التعاريف التي جاء بها رواد هذا المذهب تعتمد أساسا على المبادئ التي قدمها "فاينر"، والتي يميز فيها بين "خلق التجارة وتحويل التجارة". ثم تطور هذا التحليل من خلال الأعمال التي قام بها كل من "البيسي، مييد" وبخاصة "جونسون" من خلال إدخال عنصر جديد في التحليل وهو المتعلق "بآثار الاتحاد الجمركي على الاستهلاك". كما أن معظم الاقتصاديين الذين كتبوا في موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال فترة الخمسينات، قد نظروا إليه

¹ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² حسين علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، 1984،

كفرع من نظرية التجارة الدولية يرتبط بالتفضيلات الجمركية، متأثرين في ذلك بتجربة أوروبا الغربية في محاولتها لإيجاد نوع من التكامل الاقتصادي يتناسب وخصائص المنطقة، وأصبح يطلق على هذا التحليل بـ"النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي".

أما في الفكر الاشتراكي فهناك توجه عام حول مفهوم التكامل الاقتصادي يسيطر عليه مفكرون بارزون ويظهر ذلك من خلال كتابات هؤلاء أمثال "اوى رومينسكا" التي ترى أن التكامل الاقتصادي، عبارة عن عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم وصارم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني وإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية توخيا لتوسيع أسواقها¹.

فالتكامل الاقتصادي حسب الفكر الاشتراكي، يعتمد المرحلية في تنسيق اقتصاديات الدول الاشتراكية وذلك بهدف حل المشاكل الاقتصادية العالقة والتي من شأنها إعاقة التنمية في هذه الدول، أما فيما يتعلق بالطريقة التي يقترحها لتجسيد ذلك فهي تعميق تقسيم العمل بين الدول المعنية بحسب إمكانيات كل دولة والتنسيق بين سياستها المختلفة. وبهذه الصفة فإن التكامل الاقتصادي لا يعبر عن اقتصاديات الدولة "توحيد السوق"، بل يشير إلى إعادة هيكلة الآليات الاقتصادية على مستوى كل دولة وتوثيق العلاقات التبادلية بين الدول المعنية².

وعليه فإن التعريف الاشتراكي للتكامل حسب الباحث "محمد محمود الإمام" يتضمن ثلاثة أركان أساسية وهي: التنمية المتكافئة والتي كانت في الحقيقة العائق الأساسي أمام نجاح المحاولات التكاملية في العالم الثالث، أما الركن الثاني فيتمثل في التأكيد على احترام سيادة الدولة قيد التكامل وعدم التوجه لإقامة دولة موحدة مقام الدول الأعضاء في عملية التكامل، أما الركن الثالث فيعبر عن تقسيم العمل والتخصص كبديل لتوحيد السوق القائم في الفكر الغربي.

وعلى أساس ما تقدم يتضح أن التكامل الاشتراكي لا يمثل تجمعا إقليميا بالمفهوم الغربي، وإنما يعبر عن توجه جديد للتخصص وتقسيم العمل بما يسمح بتحقيق مستويات متقدمة من النمو على أكبر قدر من التكافؤ بين الدول الاشتراكية.

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص234

² خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مرجع سبق ذكره، ص45

وقد أخذ التكامل الاقتصادي في الدول الاشتراكية شكل مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة الكوميكون، الذي أسس عام 1949 للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية بين دول أوروبا الشرقية آنذاك. وانصرف التكامل الاقتصادي في هذه الدول إلى تنمية القوى الإنتاجية وتقسيم العمل، وذلك بالتنسيق بين خططها الاقتصادية.

ويعتمد التكامل الاقتصادي في الدول النامية على التعاون الاقتصادي فيما بينها للوقوف أمام الدول المتقدمة لتحسين وضعها في الأسواق العالمية. ويرجع ذلك بسبب اعتمادها على سلعة أو اثنين في تجارتها الخارجية. وتستطيع في حالة تجميعها وتكثفها أن تقدم مجموعة أوسع من السلع من أجل تحسين مركزها في الأسواق العالمية ورفع كفاءتها الإنتاجية¹.

ويعرف "**kahnert**" التكامل الاقتصادي بين الدول النامية بأنه "عملية يتم بمقتضاها السير قدماً في إلغاء واستبعاد عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر"².

ويضيف "جون بندر" تنسيق السياسات في البدايات الأولى لمسار التكامل في بعده الاقتصادي، لأنه يشمل إزالة العراقيل من أمام العوامل الاقتصادية للدول النامية، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية تنطوي على قدر من التنظيم والتنسيق لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة وتحقيق التنمية والرفاهية المرجوة³.

يتضح لنا مما سبق بأن التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية يختلف عن التكامل في الدول الغربية عنه في التكامل في الدول الاشتراكية وإن تشابه في بعض الجوانب مع التكامل في هذه الأخيرة. والاختلاف المشار إليه يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي في الدول النامية ضرورة بل دافع مهم لتنمية اقتصادياتها ونهجاً للتنمية بصفة عامة، وبهذا الشكل فإن نجاحه يتوقف على موافقة الدول قيد التكامل كي توائم بين مختلف المجالات، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية لخدمة أغراض التنمية والتطور.

¹ حسين خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مرجع سابق، 1984، ص9

² جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، ملتقى دولي 8-9 ماي - 2004، ص245.

³ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مرجع سابق، ص233

المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

الفرع الأول: التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو إلى تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج¹، وبالرغم من توفر وتقديم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطاً ضرورياً له.

الفرع الثاني: الإرادة السياسية

تعد الإرادة السياسية من العناصر الهامة والأساسية لما لها من وزن كبير باعتبارها أحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، فغياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، إذ أنه قد تتوافر لذا مجموعة من الأقطار كل المقومات الكافية لإقامة تجمع تكاملي ناجح، وقد تكون الشروط الاقتصادية مواتية فعلاً لحركة التكامل، ومع ذلك لا تحصل عملية تكامل جماعي، ويتلشى الأمل بشأنها، عندما يقف القرار السياسي موقفاً غير موات للتكامل، ولذلك فلا مناص من الإقرار بأن الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة². لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصادياً الانضمام إلى كتلة اقتصادية إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد، بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي

¹ Yadwiga Forowicz, "Economie Internationale", Op, P.265.

² محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافسية: دراسة للاتجاهات الإنمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960 - 1980، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص103

سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل التكاملي المشترك¹.

الفرع الثالث: وجود العجز والفائض

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، وعليه فإن العلاقات التكاملية هي عملية أخذ وعطاء في آن واحد، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد.

الفرع الرابع: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل. وتكامل هذه الاقتصاديات يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء. ومن المفيد أيضا أن تكون هذه الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل في صالح الجميع، ولا يخدم طرفا على حساب آخر، لأن التباين قد يؤدي إلى مزيد من الفوارق، وعليه كلما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر عدالة في توزيع المنافع، والعكس إذا كان التباين كبيرا فإن تحقيق التكامل سيكون صعبا وأقل نفعاً.

¹ إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

الفرع الخامس: توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر الهياكل القاعدية وخاصة وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية. وهنا تبرز أهمية هذا العنصر في نجاح التكامل الاقتصادي، إذ يعتبر حلقة هامة تربط الأقطار بعضها البعض، وكذلك ربط الدول الأخرى بها.

الفرع السادس: تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية

يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة، وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي، كلما كان ذلك محفزا كبيرا لقيام تجمع تكاملي متناسق. ولهذا فإن الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

الفرع السابع: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة. كما أن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة

ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: : علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

نحاول في هذا المطلب التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي، كالتعاون الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية، التكتل، والتنسيق والعمل المشترك.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي

لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحاً، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية².

يعتبر التعاون أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول سواء في إطار إقليمي أو دولي، كما يتخذ شكل تنظيم إقليمي كصيغة بديلة للتكامل الإقليمي، خاصة في التجمعات التي تؤكد على الحفاظ على استقلال أعضائها، على نحو ما يقوم بين دول جنوب شرق آسيا "الآسيان". والتعاون يجري من خلال ترتيبات مؤقتة أو دائمة، تنصب على مجالات أو قطاعات معينة، أو على مواجهة مشاكل محددة، تهم مجموعة معينة من الدول بصورة متماثلة أو متباينة، تستهدف من ترتيبات التعاون إما لتعظيم قدراتها على مواجهة تلك المشاكل، وتعظيم المنافع العائدة عليها بتحقيق منافع لكل منها أفضل مما يحققه التعامل معها بشكل منفرد³.

إذن فالتعاون الاقتصادي يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وفي هذا الإطار تحتفظ الوحدات الاقتصادية للدول المتعاونة اقتصادياً بخصائصها المتميزة واستقلاليتها.

¹ إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، مرجع سابق، ص 43-44

² حمدي رضوان، "الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 414.

³ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 14

وإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي، والتخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفاعلية هذه العلاقات بين الدول، فضلا عن ذلك فإن التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية التكامل، أما التعاون فلا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ما يترتب عليه من آثار، وإن كانت هناك تغيرات فليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف¹.

كما أن الفارق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم، فبينما يتضمن التعاون الاقتصادي الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، فإن التكامل الاقتصادي يشتمل على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التمييز مثل تلك الاتفاقيات الدولية التي تخص السياسات التجارية، تدخل في مجال التعاون الدولي بينما إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادي².

ولا يشترط التعاون الاقتصادي التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضائه كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يهدف إلى بلوغ وحدة اقتصادية أو سياسية كهدف نهائي، حتى وإن سعت تلك الدول إلى تعظيم منافع لها وتقليص احتمالات النزاع فيما بينها³.

ومنه يمكن القول أن الفرق بين التكامل والتعاون يتعلق بعمق التغيرات والآثار التي تتركه حالة من الحاليتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو المتكاملة، يضاف إلى هذا وذاك، أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون بين مجموعة من الدول، أو بين دولتين فقط، ويمكن أن يكون عالميا وبأهداف متعددة.

فكل أشكال التعاون الاقتصادي بين منظمات الأمم المتحدة تدخل في إطار التعاون الاقتصادي وكذا الاتفاقيات الدولية، سواء كانت ثنائية أو جماعية، فالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **GATT** هي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي، والتعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، خاصة في مجال سياسة أسعار الصرف، فالأعضاء المكونة له مختلفة من حيث مستوى تطورها

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص 15-16

² إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 46

³ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 14

الاقتصادي والاجتماعي، ومن حيث أنظمتها الاقتصادية والسياسية، فوجد الولايات المتحدة الأمريكية عضو في هذا الصندوق، كما نجد في نفس الوقت دولة من العالم الثالث¹.

الفرع الثاني: الاتفاقيات الثنائية

تعتبر الاتفاقيات الثنائية كخطوة أولى وحل مرحلي قبل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول. وقد انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

- 1- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر ولآجال طويلة.
- 2- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.
- 3- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.
- 4- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددتها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا،

¹ رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 9 - 10

والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات¹.

الفرع الثالث: التكتل

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول²

والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة³.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعبر عن اتفاق عدد من الدول المنتمية

¹ محمد رثيف مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 179-182

² عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 30

³ إكرام عبد الرحيم عوض، "سوق الشرق أوسطية"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص 30.

جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية ... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

الفرع الرابع: التنسيق

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق على عملية التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس التكامل¹.

الفرع الخامس: العمل المشترك

يمكن تحديده على أنه " تلاقي عدة إرادات لإنجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي، والذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره"، لأن ذلك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني . بناء على ما تقدم . تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة تحقيقا للمصالح والأهداف المشتركة.

المبحث الثاني: درجات التكامل الاقتصادي ومقوماته

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى درجات التكامل الاقتصادي ومقوماته، بالإضافة إلى دوافع التكامل وأهدافه.

المطلب الأول: درجات التكامل

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا "بيلا بلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من

¹ خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مرجع سابق، ص43

الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيما يلي يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية التكامل الاقتصادي على النحو التالي :

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية*

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفات الجمركية أو إلغاء نظام الحصص¹. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية على صادرات الدول النامية إليها، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية²:

1. تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
2. تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
3. يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.
4. يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي أو هو المرحلة الأولى من مراحل التكامل.

* تسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي.

¹ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 54

² سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 286.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة*

وفيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي، أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم. وبعد إقامة المنطقة تظل الأقطار الأعضاء مطلقة الحرية في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصلحتها¹. و يتبين أن المنطقة الحرة للتجارة عبارة عن دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة يتحقق داخلها حرية تنقل السلع التي منشؤها الدول الأعضاء، و بذلك فهي في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لا تلغي القيود على تنقل العمالة و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة هي عادة تتمثل في مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة².

كما لا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة، وقد تكون منطقة التجارة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر، لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما

* تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشارك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

¹ عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 277

² كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984، ص 38.

في درجات التكامل الاقتصادي. كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق. ولهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاماً مع توجهات تحرير التجارة العالمية. ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات وعادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري، وخير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981 والتي تضمنت التحرير الفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليمياً جمركياً واحداً، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضاً تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء¹. ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي²:

- 1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفات الجمركية.
- 2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- 3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- 4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء. ويتضح من هذا أن الاتحاد

¹ موريس شيف ول، آلن وينترز، "التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002، ص 79.

² سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 292.

الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة¹.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تتوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون. ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948¹، ويسمى باتحاد "الينيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

كما احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية²، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي. فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في « الجات » ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة³.

ولقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي على الدول المشتركة فإن « فاينر » يرى أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا وقفت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضارا⁴. ومعنى ذلك أنه إذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد الأكثر كفاءة من المناطق خارج

¹ إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 293.

³ موريس شيف ول، آلن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

⁴ : كامل بكري، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص ص 153-167.

الاتحاد كان الاتحاد منشأً للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الاتحاد أقل كفاءة من المناطق خارجه كان الاتحاد محولاً للتجارة. ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجح خلق التجارة عن تحويلها*، ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المتحققة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعدها¹.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

في هذه الدرجة الأكثر تقدماً من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، الذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم²، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية³. ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964. فبينما نجد الأولى تطورت وانتقلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل والنجاح، نجد التجربة العربية تعثرت وفشلت.

* خلق التجارة يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد. أما تحويل التجارة فيحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد، هذا ينتج بسبب المعاملة التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء. فخلق التجارة له أثر إيجابي ويزيد من رفاهية الدول الأعضاء لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج قائم على الميزة التنافسية. أما تحويل التجارة يخفض من الرفاهية لأنه يقبل استبدال موردين من منتجين خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد.

¹ محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 238.

² محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 242.

³ إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 65.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم في هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى، وهذا بغرض إزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء، ولا شك أن مثل هذا الإجراء يثير قدرا من المشكلات، خاصة المتعلقة منها باختلاف الحالات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث تستدعي كل حالة اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها.

الفرع السادس: الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول¹، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد².

من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي، والذي قام بين (11) دولة أوروبية في البداية، حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة حيز التطبيق ابتداء من سنة 1999، وذلك بجانب عملات الدول الأعضاء، والتي انسحبت تدريجيا في فترة انتقالية استمرت حتى عام 2002، ومن ثم أصبحت العملة الجديدة (اليورو) هي العملة الرئيسية في التعامل بين الدول الأعضاء*، كما أصبحت أيضا عملة تنافس الدولار الأمريكي في التعاملات الدولية.

¹ دنيا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985، ص 05.

² عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 241.

* تساهم العملة الأوروبية في إتمام السوق الداخلي الموحد، إذ لا يمكن تصور وجود سوق واحد دون وجود عملة موحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية تتيح الاستفادة من مزايا السوق الموحدة. كما تعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة، وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملئم وتقادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيرها على الأداء الاقتصادي.

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاققتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة¹، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه². كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكتل اقتصادي، ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها. ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: Hakim ben Hamouda; L'integration régionale en afrique central Bilan et perspectives, Edition KARTHALA; Paris, 2003, P31

¹ يمن الحماقي، "التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 113.
² المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 243.

انطلاقاً من عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصادي وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة: فالاتجاه الأول يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوروبي.

أما الاتجاه الثاني فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقاً من منطقة التفضيل الجزئي وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي التام.

كما أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها¹:

- 1- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.
- 2- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.
- 3- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساساً لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفات الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها.
- 4- العامل الجغرافي يعتبر عاملاً مساعداً مهماً، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها.
- 5- كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

¹ محمد رثيف مسعد عبده، مرجع سبق ذكره، ص 185-186

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

إن مقومات التكامل الاقتصادي تعني العوامل التي تحفز إقامة هذه العلاقة بين الأقطار، وإن كان في الماضي كان يتم التركيز على الجوانب الجغرافية والثقافية إلا أن التطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى. ويمكن أن نوجز أهم المقومات في التالي¹:

- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة.
- المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة وكفؤة للقيام بدورها في تشجيع و تسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة .
- تطوير البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من أحد مقومات التكامل، حيث أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات والأدوار الجديدة سيكون احد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.
- إمكانية التخصص بين أطراف عملية التكامل بناء على المزايا النسبية والموارد المتوفرة لكل طرف، وبالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية.
- التشريعات واللوائح التنظيمية الملائمة، وذلك لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج ويعني ذلك تيسير انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.
- القدرة التفاوضية المستقبلية: وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة "قطر" التفاوض بفعالية في عالم اليوم، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.

¹ مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد45، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص37-38.

• تعجيل وتسريع التنمية المستدامة وفتح آفاق جديدة للتجمع في المستقبل، ويكون ذلك باستخدام المخططات الاستراتيجية والرؤية المستقبلية الموحدة، كذلك تنشيط المنافسة لرفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، ورفع درجة التنافسية للمنطقة ككل لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

• القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

• القدرات الإدارية والتنظيمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ليكون دافعا لتعميق وترسيخ مفهوم التكامل لصالح كافة الأطراف.

تعتبر المقومات التي تشترك فيها مجموعة من الدول ضمن التجمع التكاملي من العوامل المساعدة على التقارب وتسهيل عملية التكامل فيما بينها، حيث يكمل بعضها البعض، كالموقع الجغرافي وروابط الدين واللغة والثقافة والحضارة والمصير المشترك، ومع هذا لا يجب تحميلها أكثر من اللازم، فهذه الروابط على أهميتها في توحيد الأقطار لا تكفي وحدها لإقامة التكامل والتعاون، ومن ثم يجب توافر مقومات أخرى (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية)، بحيث تجتمع وتتشابك فيما بينها لتوفر الظروف الملائمة لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

هناك جملة من الدوافع والأهداف التي لها علاقة بأي مسار للتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وعلى قدر توافر المزايا والمنافع المتوقع الحصول عليها من التكامل، تكون الرغبة والدوافع أكبر في الدخول في هذه التجمعات التكاملية.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي

ترجع دوافع التكامل الاقتصادي إلى تلك المزايا والمنافع التي يمكن إن تعود على الدول المتكاملة، وذلك مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقيق هذا التكامل، فإذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والنافع الاقتصادية، فإنها تكون المحفز و الدافع إلى التكامل، وكلما زاد احتمال الحصول قدر أكبر من الذي يتم تحقيقه من هذه المنافع، كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل

أكبر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نذكر أهم الدوافع التي تجعل الدول تدخل في التجمعات التكاملية، والتي نوجزها فيما يلي¹:

1. حرية تنقل عناصر الإنتاج

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافآت رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصاً في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

2. زيادة قوة التفاوض

من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها و وارداتها ككتلة، فمن خلال التكامل يمكن إقامة مؤسسات اقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية. فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية، وبشكل يفوق ما كانت تحصل عليه من منافع وهي منفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع التكاملية تعزيز القوة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وأهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوقاً مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معاً.

¹ سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010، ص61

فالدول النامية بشكل منفرد لا تمتلك بدرجة مؤثرة العناصر الضرورية لتعزيز مركزها إزاء الدول الصناعية، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية بفضل تجمع الإمكانيات، وتكوين كتلة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها عند التفاوض مع الدول الأجنبية، وبشكل يضمن لها تحقيق مصالحها الخاصة¹. وأحسن مثال على ذلك إعلان البلدان العربية حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية سنة 1973 .

3. اتساع حجم السوق

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "كوزنيتز" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضا، باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق².

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول. وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج ويفوت فرصة الاستغلال الأمثل للموارد بمختلف أنواعها. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة وخلق صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية³.

إذن فالتكامل يؤدي إلى فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية)⁴. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

¹ إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 61

² عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 252.

³ محمد عبد العزيز عجيبة، "الاقتصاد الدولي، دار الجامعية المصرية"، الاسكندرية، 1977، ص 168.

⁴ عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 258

فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة)، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدماً ملموساً في التصنيع تملك أسواقاً قومية واسعة¹. كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من حدة الاحتكارات.

4. تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

تقوم الدول المتكاملة اقتصادياً بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض الاعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف تعاملاتها البيئية أن توفر قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

5. زيادة معدل النمو الاقتصادي

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفف من خلالها تكاليف الإنتاج وتضاعف الكميات المخرجة. هذا فضلاً عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة².

6. الاستفادة من مهارات اليد العاملة

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسياً

¹ إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² بكري كامل، "التكامل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 48، 49.

واقتماديا¹. ويتم الاستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

مما سبق يتضح أن التكامل يوفر فرصا ومزايا ومنافع تحفز الدول على إقامة علاقات تعاون وتكامل فيما بينها. كما أن التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها. وتختلف دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة الإقليمية (التجارة البينية)، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات من خلال رفع وفيات الإنتاج ومزايا التخصص ورفع الكفاءة في صناعات تلك البلدان.

كما أن برامج التكامل يكون لها أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، ويترتب عنه زيادة الناتج القومي ونمو الإذخار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي فيجعل من التكامل أمرا إيجابيا.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

تتطوي فكرة التكامل الاقتصادي الدولي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص المتاحة و الممكنة التي يوفرها التقسيم الكفاء للعمل، ويمكن ذكر بعض الأهداف المتوخاة من التكامل الاقتصادي نوجزها فيما يلي²:

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.
- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات³:

¹ عبد العزيز عجيبة، مرجع سبق ذكره، ص 67، 68

² عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 296 – 298.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 22

✓ إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وإقامة تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

✓ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والإستقرار الإقتصادي والتجارة الخارجية).

✓ إجراءات تتعلق بالإشراف وتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.

• تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وبالتالي زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفورات الداخلية¹.

• تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنظمين ببعضهم البعض².

• يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أولي إلى صناعي متقدم (توسيع الأسواق أمام المنتجات الصناعية).

• إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، ويسمح باستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج. وهذا يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ولأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وبالاعتماد على إمكانياتها المالية والمادية والبشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل³.

¹ براهيمى عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (1)، 1980، ص(289-290).

² براهيمى عبد الحميد، نفس المرجع، ص291

³ إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص61

- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق كتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.
- يساهم التكامل في زيادة القدرة والقوة التفاوضية تجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى¹.
- تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية، وترقية نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نموا استراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عمليات التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج².
- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة)، وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت.
- التقليل من حدة التوترات السياسية ما بين الدول الأعضاء، وهذا ما حدث في العديد من التجارب التكاملية، أبرزها إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 الذي مكن أوروبا من تفادي الحروب³.
- تستفيد المؤسسات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء من فرص أكثر ومجال أوسع لزيادة إنتاجها للاستجابة للطلب الجديد على منتجاتها من طرف شريحة واسعة من المستهلكين داخل دول

¹ محمد ابراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، 1998، ص(271-272).

² H-F. Henner, Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29-31/Mai/2001.

³ زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص19- 20 .

أعضاء التكامل، وهذا ما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في مختلف مجالات الإنتاج، فضلا عن الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع¹.

بالرغم من الأهداف والمزايا التي سبق ذكرها، إلا أنه ينبغي التمييز بين أهداف التكامل بين كل من الدول الصناعية والدول النامية، فتسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفورات الحجم الكبير ومزايا التخصص، أما بالنسبة للدول النامية فإن المكاسب التي يفرزها هذا التكامل لا يكون بنفس القدر من الفعالية والحركية الاقتصادية المحققة في الدول المتقدمة، حيث أن الهياكل الصناعية في الدول النامية تتسم بالهشاشة وعدم التأهيل وبالتالي فإن أهداف التكامل في الدول النامية هي أهداف هيكلية.

وخلاصة القول أن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لكن ينبغي الإشارة أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية، بل أن التكامل التنموي يتطلب قيام استثمارات وتنسيق السياسات وتشابك المصالح بين مختلف هذه الدول .

المبحث الثالث: نظريات التكامل وآثاره

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التكامل نظرا لأهميته في حل المشكلات الاقتصادية والسياسية بين الدول، لذا فقد أولت هذه الدراسات حيزا وافرا في محاولة منها لوضع إطار نظري، حيث تباينت النظريات الفكرية التي تراوحت بين النظرية الاتحادية، والاتصالات، والوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الجديدة أو الحديثة.

المطلب الأول: نظريات التكامل

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع حيث جاءت النظرية الاتحادية أولا، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكامل، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى التي كان آخرها النظرية الوظيفية الحديثة.

¹ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص(59-60).

الفرع الأول: النظرية الإتحادية "الفدرالية"

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، وذلك بعد حساب عقلائي رشيد للنفقة والعائد من العملية التكاملية، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمراً مستبعداً. وقد كانت الرغبة في التوحد بين الدول الأوروبية كمحاولة لتجنب التوسع والضم القسري لبعض الدول على حساب أخرى ولما تحدثه من إثارة للحروب التي تخلف ضرراً بالغاً بموارد الشعوب ومستويات معيشتها. وساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقاتها البينية. وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع التكاملية، على نحو ما جرى في الاتحاد السوفيتي. أما الصيغة الاتحادية الفيدرالية كتلك التي طبقتها الولايات المتحدة، بحيث توازن بين ما يترك للولايات من سلطات، وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، حيث تتوسع صلاحياتها إلى إدارة النظام النقدي، وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية، وإعادة التوزيع على نحو يحقق التقارب في مستويات النمو، ويحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، ويمكنها من الاستفادة من القدرة الأكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي. وجاءت المقارنة بين هذين الأسلوبين لصالح الصيغة الفيدرالية بناء على اعتبارين¹:

- الاعتبار الأول: هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح بأفضل مما تفعل الدولة القطرية. وهذا يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.
- الاعتبار الثاني: أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ

¹ محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص6

القرار، وإلا تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري. وهذه هي قاعدة الديمقراطية.

وكان تفضيل المفكرين الأوروبيين للصيغة الفدرالية على أساس أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش مناسب من الاختيارات التي تجعلهم لا يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إرادة جهة غريبة لا تراعي مصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا. ومن الواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل والسياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي. وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية "ألمانيا، إيطاليا، سويسرا" إلى أن ما عزز الوحدة فيها هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها. وما عنيت به اتحاداتها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها هيأت لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. أما بخصوص الدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، كما أنه ليس استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائدا في الفكر الأوروبي، وإن كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي، وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة، في تعزيز قدرة كل منها على النمو، ومن رفع حصتها من عائداته. فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك، وأساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد، فإن الانفصال يصبح واردا، كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة¹.

الفرع الثاني: نظرية الإتصالات

تعد النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم كارل دويتش أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حلة الوحدة السياسية، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل. كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في الدولة القطرية.

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 30 - 31

وبناء عليه فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة¹. وقد أوضح "كارل دويتش" في محاولة منه الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول، في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية والتي تتلخص فيما يلي²:

1. ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عملية التكامل،
2. وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول أطراف التكامل، في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية)،
3. دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل،
4. ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سيرورة العملية التكاملية،
5. يجب أن تكون النخب والقوى الحاكمة مستعدة للتعامل مع هذه الشروط.

ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي/ النفسي، دورا هاما في هذه النظرة. ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة شعور بالجماعة، أي تقارب في المصالح وتمائل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة. غير أن المنادين بهذه النظرية لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى التجارب التاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الوطنية. لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل الذي يبدو كما لو كان "خط تجميع" تحشد فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل المتعاقبة. كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها. ومع ذلك فإن التجربة العربية مثلا شهدت تكثيفا في انتقال العمالة العربية دون أن يستتبع ذلك تحركا أكثر إيجابية في مجالات التكامل الأخرى، أو إقامة إطار مؤسسي إقليمي

¹ آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2007،

² بوباية ذهبية، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - سطيف، 2005، ص47

بشأنها، اكتفاء بما هو قائم من مؤسسات وطنية ترعى المصالح القطرية، وذلك على الرغم مما يتصف به التكامل العربي من إفراط مؤسسي. ومع أن حرب الخليج الثانية أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التبادل الجاري البيني، فإن الشعور العربي بالجماعية لم يكن من القوة بحيث يدفع إلى تكامل طوعي بل إن دولا غير عربية "آسيوية أساسا" تضررت بسبب كثافة علاقاتها بمناطق العمليات الحربية دون أن يكون ذلك دليلا على توافر قاعدة للتكامل معها¹.

الفرع الثالث: النظرية الوظيفية

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات "دافيد متراني". ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال².

والوظيفة ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي و تدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

ويعارض "دافيد متراني David Mitrany" الاندماج الإقليمي، لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة على استعمال القوة³، وهو ما سيؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى التجمعات الإقليمية. وقد ذهب "متراني" إلى أكثر من ذلك حيث أنتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك بكون المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا (دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا (تحتيا) يركز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 31 - 32

² عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 49

³ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 276

الدولية (INTERCOMMUNITY)¹. لذلك إن أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع. وفي هذا الصدد يرى "إنيس كلود Inis Claude" بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

كما يرى أنصار التيار الوظيفي من زاوية أخرى، بأن القوة لا تؤدي إلا إلى التفرقة والتشتت بالرغم من أن المفترض في أفراد المجتمع الدولي هو التعاون والتكامل وخاصة من منطلق البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، ذلك أنه من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون والتكامل في باقي الأبعاد، بالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار أن يؤثر إيجابيا في صميم النظام الدولي.

فالوظيفية إذن، بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، ويذهب البريطاني "دافيد متراني David Mitrany" إلى حد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خال من الحروب والنزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات وسن المواثيق بين الدول.

خلاصة ما تقدم، هو أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا low politics، والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا high politics كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في أطرها وهي الاختلافات الرئيسية بين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة، فما فحوى هذه الأخيرة؟

الفرع الرابع: النظرية الوظيفية الجديدة

حاول منظرو الوظيفية التقليدية أمثال "كارل دوتش Karl Deutsch" و"أرنست هاس Ernst Haas" و"أنزلوتي Anzilotti" تطويرها لتبرز إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة، وفي حقيقة الأمر

¹ ماجد ابراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993، ص 239

الوظيفية الجديدة تأثرت بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاساً للإطار الفكري لها¹. ويعتبر "أرنست هاس Ernst Hasse" من أبرز منظري الوظيفة الجديدة، فيما يعتبر "روبرت شومان Robert Schuman" و "جون مونييه Joan Monnet" من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية، والتي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية، فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومن هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفة التقليدية خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفة التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

كما أنه من الواضح أن الوظيفة الجديدة - كمنهج للتكامل الاقتصادي - تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا - الميادين الجزئية -، لكن دون أن تتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية.

يتمثل محور الوظيفة الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية على غرار المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

في نفس الإطار (المؤسسات الإقليمية) تتكون نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية، وبذلك يمكن أن يتوسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر.

وإذا كان "كارل دوتش" قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية، فإن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفة الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون من شأن توافق مصالح مجموعتين قويتين في دولتين مختلفتين أن يصب في مسار التكامل ولو عارضت السلطة السياسية ذلك المسار في كلتا الدولتين، ذلك أن وسائل الضغط وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية لها دور في إيصال مواقف مجموعات الضغط إلى السلطة وتحويلها إلى قرار سياسي لمصلحة مسار التكامل. ومن هنا

¹ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 278

يتضح أن الوظيفة الجديدة أكثر واقعية من الوظيفة التقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية وإن كانت تؤكد أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي.

وبعد "كارل دوتش" أصبح "أرنست هاس" يلقب بأبي الوظيفة الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال. ولقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية الأوروبية، ويرى بأن فكر الوظيفة الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول. وقد ذهب أتباع هذه المدرسة إلى حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي تتبأوا لإقامة نظام دولي على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية.

بل أن عميد دراسات التكامل "أرنست هاس" ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تتبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية. وبهذا الطرح يتضح أن الوظيفة الجديدة تخلت عن النظرة العالمية وتبنت الجهوية على خلاف المدرسة التقليدية، لكنها حددت شروطا لا بد وأن تتوافر في أي مسار للتعاقد لكي يتحقق التكامل الإقليمي. ومن بين هذه الشروط¹:

1. أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية،

2. أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم،

3. أن يكون هناك قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها،

4. وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية "عبر وطنية" أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر.

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 228

وبناء على ما تقدم تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية. وإذا نجح هذا المسعى " تعميق الشعور بأهميته" وحقق نتائج ميدانية، تزايد الاحتمال بأن تمتد العملية التكاملية إلى ميادين أخرى. وبهذا الطرح يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي كمرحلة تؤدي إلى جوانب أخرى من التكامل الإقليمي.

هذا بالإضافة إلى أن الوظيفة الجديدة تشمل التكامل الاقتصادي القطاعي الذي يمكن أن يؤدي تراكمه إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل.

هذا بعكس المنهج الاتحادي الذي يفضل أنصاره الدخول في وحدة اقتصادية شاملة تفاديا لأن يؤدي البدء بالأمور السهلة إلى التراخي في بذل المجهود من أجل اجتياز الخطوات المعقدة، وهي حقيقة يمكن الوقوف عليها على مستوى معظم تجمعات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

كما أنه من المفيد الإشارة إلى أحد المناهج المهمة لمعالجة التكامل الإقليمي ونعني به "النظرية التفاعلية" والتي أساسها تعدد وتنوع الاتصالات والمعاملات، وتكثيفها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى.

ووفق هذا المنهج الذي يعتبر "كارل دوتش karl-deutsch" أحد أهم دعائه، تعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية، تتطور معها المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تؤدي إلى تقليص احتمالات الاعتداء المتبادل وإلى توفير ظروف ومصالح ومؤسسات تنقل الدول المعنية إلى علاقات سليمة.

ويأخذ التكامل الإقليمي في رأي أهم دعاة هذا المنهج إحدى صورتين:

الأولى تتمثل في مجتمع موحد تندمج بموجبه الدول المعنية في كيان أكبر، والثانية تجمع تعددي تحتفظ فيه الدول باستقلالها القانوني، ولكن تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون، فالعبرة عندهم بوجود شعور بالجماعية، أي إحساس بالانتماء إلى الجماعة أو ما يسمى "we feeling community" وليس في الأطر المؤسسية، كما يعتبرون متانة العلاقات الاقتصادية شرطا مساعدا ولكنه ليس ضروريا.

إذن فالمنهج التفاعلي يسعى إلى تحفيز الرغبة في تحقيق المزيد من التقارب عن طريق تكثيف المعاملات المشتركة، بحيث أن النجاح في الميادين ذات الطبيعة الاقتصادية من شأنه أن يهيئ الأرضية للنجاح في الميادين السياسية كونها الأكثر عرضة للاختلاف.

هذا وقد تزامنت الطروحات النظرية المتعلقة بالتنظيم الدولي وبناء العلاقات الدولية، مع الجهود الدولية لوضع إطار قانوني لهذه الأخيرة وخاصة في بعدها الاقتصادي، وإن هذه الجهود مازالت في تطور مستمر لرغبة المجتمع الدولي في خلق مرجعية قانونية للتعاون الاقتصادي الدولي.

المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل، ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى "جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950، ومن بعده أضافت آراء "ميد" و "ليبسي" و "بلاسا" وآخرين الكثير.

ويرى "فاينر" أنّ الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع. وتقوم هذه النظرية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي، وذلك من خلال دراسة الآثار الاستاتيكية (السكونية) والآثار الديناميكية الناتجة عنه.

أولاً- الآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي:

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي وزوال الحواجز التجارية داخل المنطقة التكاملية، وهذا على أساس معيار الرفاهية والتي تنتج بسبب تخصيص ورفع كفاءة استخدام الموارد، وما يتبعه من خفض التكاليف والأسعار، وهذا بافتراض ثبات عوامل الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال). وفي هذا الإطار يفرق "فاينر" بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارة والثاني بتحويل التجارة .

أما خلق التجارة: ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محلياً. ونتيجة لذلك يحدث أثران:

- الأول خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص.

• والثاني "وهو ما لم يأخذه فاينر في الاعتبار" هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.

ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت. هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمي، نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد¹. فيحدث إذا استطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أوسع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعاً أو ذات جودة أفضل من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيدة من كلفة إنتاج أقل، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بمعنى قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها ايجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

ويمكن توضيح أثر خلق التجارة من خلال الشكل رقم (02)، حيث يمثل Sx و Dx منحنى العرض والطلب على السلعة X في الدولة (2)، والتي تعتبر ذات تأثير ضعيف على الأسعار الدولية، وبافتراض أن الدولة (1) مستعدة لتصدير السلعة x عند السعر 1 دولار، في حين الدولة (3) تستطيع التصدير عند السعر 1.5 دولار.

فإذا فرضت الدولة (2) رسوم جمركية بمعدل 100% على الواردات من السلعة x ، فإن سعرها يصبح 2 دولار عند استيرادها من الدولة (1)، بينما سعرها من الدولة (3) هو 3 دولار، وفي هذه الحالة من مصلحة الدولة (2) الاستيراد من الدولة (1) ذات السعر المنخفض 2 دولار.

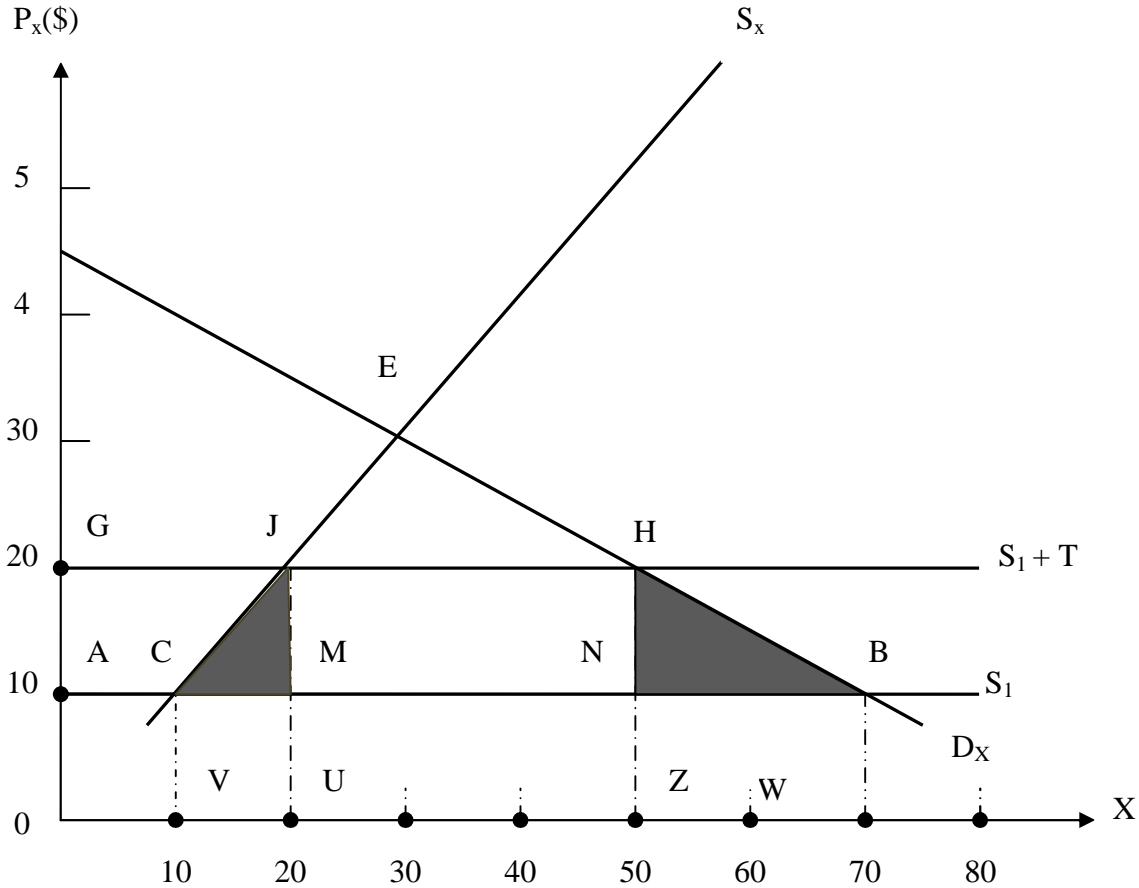
ومن الشكل تقدر الكمية المطلوبة محلياً في الدولة (2) هي $x50$ ، بينما الكمية المعروضة محلياً هي $x20$ ، ويمثل الفرق بين الكميتين الواردات التي تقدر بـ $x30$.

فإذا دخلت الدولتان (1) و (2) في تكامل بحيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية بينهما، فإن سعر السلعة x المستوردة من الدولة (1) ينخفض من 2 دولار إلى 1 دولار، وتصبح الكمية المطلوبة محلياً $x70$ والكمية المعروضة محلياً $x10$ فقط بدل $x20$ ، وعليه ترتفع الواردات من السلعة x لتصبح $x60$ بدل $x30$ ، وهذا

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 71 - 72

هو أثر خلق التجارة، أي تجارة ناشئة بين الدولتين لم تكن قائمة بينهما من قبل الاتحاد، حيث تم نقل 10 وحدات من السلعة X من المنتجين المحليين الأقل كفاءة في الدولة (2) إلى المنتجين الأكثر كفاءة في الدولة (1).

الشكل رقم (02): يبين الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي الخالق للتجارة



المصدر: عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011، ص72

وفي هذه الحالة نلاحظ زيادة رفاهية المستهلكين بسبب استهلاك كميات أكبر من السلعة X ، نتيجة انخفاض سعرها، وهذا ما يوضحه الشكل $AGHB$ والذي يمثل الزيادة في فائض المستهلكين، حيث تنقسم هذه الزيادة إلى عبء تتحمله الحكومة نتيجة انخفاض الحصيلة من الرسوم الجمركية والذي يمثل الشكل $MJHN$ ، في حين يتحمل المنتجون العبء الآخر نتيجة انخفاض فائضهم، والذي يمثل الشكل $AGCJ$. وفي المقابل نجد مكسب صافي والمتمثل في مجموع المثلثين CJM و BHN أي ما يعادل

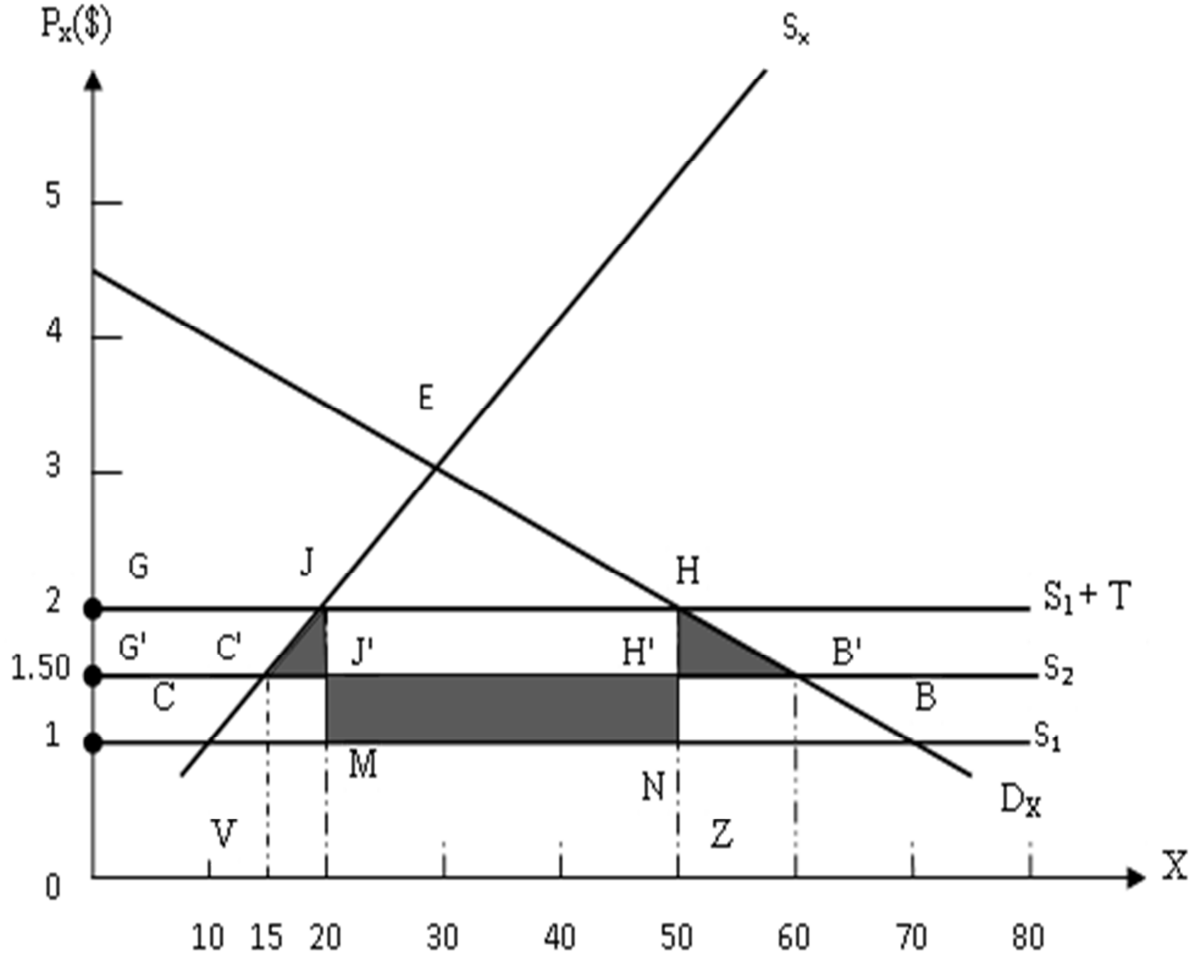
15 دولار، حيث يمثل المثلث الأول إضافة أخرى إلى فائض المستهلكين المقدر بـ x_{10} ، نتيجة خلق تجارة بديلة للإنتاج المحلي، وهذا ما يسمى بالأثر الإنتاجي لخلق التجارة. أما المثلث الثاني فيمثل إضافة أخرى إلى فائض المستهلكين، نتيجة خلق تجارة إضافية بمقدار x_{20} ، والتي أصبح بالإمكان استيرادها مقابل الزيادة في الطلب مع انخفاض سعر المستهلك، وهذا ما يسمى بالأثر الاستهلاكي لخلق التجارة. ومما سبق يتضح أن أثر خلق التجارة يدفع كل دولة عضو في الاتحاد إلى تعميق التخصص في السلع التي تكون لها ميزة نسبية في إنتاجها (جودة عالية وتكلفة أقل)، الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من التبادل بين الدول الأعضاء، وهذا بدوره يسمح بتحقيق مكاسب أكبر ومن ثم زيادة الرفاهية.

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم اعتماد اتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة الشريكة فيتكبد الطرفان "ينظر إلى البلدين الشريكين معاً" الخسارة عندما تفوق الكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب المحققة عن طريق خلق التجارة، أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في الاتحاد التي اكتسبت ميزة حماية التعريف الجمركية الموحدة، ويعتبر أثراً سلبياً بعكس أثر خلق التجارة، لأنه يؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة، وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة¹.

يوضح الشكل رقم (3) الآثار الناتجة عن قيام اتحاد جمركي في حالة تحويل التجارة، حيث أن Sx و Dx منحنىي العرض والطلب المحليين للسلعة x للدولة (2)، أما $S1$ و $S3$ فهما منحنىي عرض لا نهائي المرونة للسلعة x في ظل حرية التجارة للدولتين (1) و (3) على التوالي، وبفرض أن الدولة (2) تفرض رسوم جمركية بمعدل 100% على الواردات من السلعة x ، فإن سعر السلعة x المستوردة من الدولة (1) تصبح 2 دولار، وهذا ما يمثله المنحنى $S1+T$ ، وعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة محلياً في الدولة (2) هي x_{50} والكمية المعروضة محلياً هي x_{20} ، وبالتالي الكمية المستوردة من الدولة (1) هي x_{30} .

¹ قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج - نماذج نظرية وأسئلة تطبيقية، منشورات دار الأديب، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 207 - 208

الشكل رقم (3): الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي في حالة تحويل التجارة.



المصدر: عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة

الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص74

وإذا افترضنا أن الدولة (2) أقامت اتحاد جمركي مع الدولة (3)، بحيث تزال كافة الرسوم الجمركية بينهما مع إبقائها تجاه واردات الدولة (1)، وفي هذه الحالة يصبح سعر السلعة x المستوردة من الدولة (3) هو 1.5 دولار بدلا من 3 دولار، وعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة محليا في الدولة (2) $x60$ والكمية المعروضة محليا هي $x15$ ، وبالتالي كمية الواردات هي $x45$ ، وهذا يعني أن الدولة (2) باستيرادها السلعة x من الدولة (3) قامت بتحويل الإنتاج من المصدر الأكثر كفاءة أي الدولة (1) خارج الاتحاد إلى المصدر الأقل كفاءة وهي الدولة (3) العضو في الاتحاد.

من جهة أخرى حقق الإنخفاض في السعر مكاسب للمستهلكين يقدر بمساحة المثلثين، إلا أن الحكومة خسرت الإيرادات من الرسوم والمتمثلة في مساحة الشكل $jmnh$ ، حيث تنقسم هذه المساحة إلى الشكل $jj'hh'$ والذي يمثل الزيادة في فائض المستهلكين نتيجة انخفاض السعر، والشكل $mnhj$ الذي يمثل انخفاض في الرفاهية نتيجة استبدال عنصر ذو الأعلى كفاءة خارج الاتحاد بعنصر أقل كفاءة داخل الاتحاد.

ويُقاس العائد الصافي الناتج عن قيام هذا التكامل من خلال الفرق بين مجموع مساحتي المثلثين cjj' و bhh' وهو ما يعادل في المثال:

$$1/2 (0.5 \times 5) + 1/2 (0.5 \times 10) - (0.5 \times 30) = -11.25 \text{ دولار.}$$

وتدل الإشارة السالبة -11.25 دولار الخسارة الصافية الناتجة عن تحويل التجارة من الدولة (1) الأقل تكلفة إلى الدولة (3) الأعلى تكلفة، وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة، على عكس أثر خلق التجارة الذي يعتبر إيجابياً بفضل الاستخدام الأمثل لمجموع موارد الدول الأعضاء في الاتحاد.

وفي واقع الأمر فإن قيام الاتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معاً، ومن أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية¹.

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الشروط الأولية للاستفادة من اتفاقيات التكامل الإقليمي، نذكر منها²:

- تحقيق الدول الأعضاء درجة من التكاملية فيما بينها، مما يؤدي إلى فرص أكبر لخلق التجارة، ويعطي مؤشر التكاملية فكرة مهمة عن مدى نجاح أو فشل الاتفاقيات الإقليمية.
- أن تكون الحواجز الجمركية وغير الجمركية عالية قبل قيام التكامل الاقتصادي، وفي هذه الحالة فإن خطر التحويل سيكون ضعيفاً، والمكاسب الناتجة عن تحرير المبادلات ستكون معتبرة.

¹ بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 61

² عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 75

- أن يكون لأعضاء التكامل أنظمة اقتصادية متشابهة من النمو الاقتصادي، حيث إن وجود فوارق في مستويات النمو الاقتصادي سيخلق بعض التعديلات الاقتصادية المكلفة. وأن يكون للدول الأعضاء ارتباط سياسي كبير بالنسبة للأهداف المرجو تحقيقها، ونفس التصور في توزيع المكاسب والتكاليف حول استراتيجية إقليمية للتكامل الاقتصادي.
- أن يكون لأعضاء التكامل أنظمة اقتصادية متشابهة، وهياكل إنتاجية متكاملة، مع وجود إمكانيات متزايدة للتخصص بين الفروع.
- إن القرب الجغرافي بين الدول الأعضاء يستطيع أن يخفض من تكلفة العمليات التجارية (القرب الجغرافي مثل النقل والاتصال) ، وكذلك الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية، وتشابه الأنظمة السياسية ومستويات المعيشة.

ولقد عرفت التحاليل الخاصة بنظرية التكامل الاقتصادي العديد من التطورات خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات، وهي الفترات التي بدأت فيها المفاوضات الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة بأوروبا. أما على مستوى الدول النامية، فتشير إلى أنه منذ الستينات ازداد اهتمام الاقتصاديين بمشاكل هذه الدول، وإلى إمكانية علاجها عن طريق التكامل الاقتصادي، وأصبح ينظر إليه كموضوع واسع لا يقتصر فقط على التخفيضات الجمركية، ولا تتطابق مع التحليل المقدم من طرف النظرية التقليدية حول أشكال ومستويات التكامل الاقتصادي، بل أصبح ينظر إليه كوسيلة للتنمية وأسلوب من أساليبها، بعد أن اتضح أن ضيق الأسواق المحلية يمثل أهم المشكلات في العديد من هذه الدول .

ثانيا - الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

يلاحظ أن التحليل السابق تركز فقط على الآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي كما نشير إلى أن النقاش حول التكامل الاقتصادي لا يتركز فقط على الحصيلة الاقتصادية الصافية كما أكدت عليها التحاليل والتي يمكن أن تكون إيجابية عندما يضاف إليها الآثار الديناميكية، ولكن تركز على استراتيجية الفاعلين، على الاقتصاد الكلي، فالمشكلة تصبح موضوع اقتصاد جزئي من خلال الاهتمام بسلوك الدول عندما تظهر التكتلات الإقليمية وإلى التهديد الذي تمثله بالنسبة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف". وتعمل الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر

المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول، وسنبين هنا باختصار أثر تلك العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية¹.

1. وفورات الحجم:

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة. في حين عند تشكيل الاتحاد، تخصص الدول في إنتاج سلع معينة، فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء، مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه، مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها. ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على سلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية مهمة:

- فرصة للمشاريع الإنتاجية لزيادة إنتاجها من أجل مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على هذه المنتجات، وكل ذلك يخضع لمبدأ "تزايد الغلة"، وأيضاً على مدى مرونة الطلب على منتجاتها.
- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة،
- زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد مما يؤدي إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير.

وتؤكد كثير من الدراسات التطبيقية خطورة ضيق نطاق السوق المحلي كقيد على عملية التصنيع في الدول النامية. وقد أكد (شنري) و(تيلر) في دراستهما على نمو وهيكل الناتج الصناعي في عدد من الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل الفردي وعدد السكان بأن حجم ناتج الصناعة التحويلية تزداد أهميته في الدول ذات السوق المتسعة عنها في الدول ذات السوق الصغيرة نسبياً وذلك لخضوع الصناعة التحويلية لظاهرة الوفورات الداخلية.

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص89-90

وتمتد الآثار الأكثر من اتساع حجم السوق لتمثل حركة عوامل الإنتاج نفسها، والفكرة الأساسية هنا أن النشاط الاقتصادي للدولة الصغيرة الحجم يتحدد بعامل الإنتاج الأكثر ندرة مما يؤدي إلى عدم استغلال بقية العوامل بالشكل الأمثل، فإذا أقيم الاتحاد بين مجموعة من الدول فإن ذلك سيدفعها إلى الاتفاق على تسهيل حركة انتقال عوامل الإنتاج، وبخاصة العمل ورأس المال، ليصبح اقتصاد هذه الدول كالاقتصاد واحد (موحد)، مما يتطلب تنسيقا بين السياسات والتشريعات في الدول الأعضاء كافة، وكذلك إقامة المشروعات المشتركة بالاستناد إلى ما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل والإنتاج.

2. الوفورات الخارجية:

يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية، مما سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق، وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد، وتتحقق على المدى القريب، إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين المقتردين والعمال المهرة. أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق، وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيط.

3. زيادة التشابك الاقتصادي:

يحدث نتيجة تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية التي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى على نطاق الاتحاد، ويعني هذا أن ترتفع التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة بين المنشآت، وهي الظاهرة التي بدأت تتوسع عالميا في ظل تدويل الإنتاج.

4. المنافسة:

إن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شأنه أن يجعل الصناعات المحمية في السابق عرضة للضغوط التنافسية الخارجية الأمر الذي سيؤدي إلى إنعاش الكفاءة في الصناعات المحمية سابقا عن طريق إحداث تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات. أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتتحول

مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي. وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية.

5. رفع كفاءة الصناعات التصديرية:

يعطي بعض الكتاب أهمية خاصة لهذا العنصر، وبنو عليه استنتاجا بأن عملية تحويل التجارة قد تكون مؤقتة، حيث تتقلب بعد وقت إلى خلق التجارة بفعل عوامل التغيير الديناميكي التي تؤدي إلى رفع كفاءة الصناعات التصديرية. ولكن يشترط لذلك ألا يتبع الاتحاد منهجا حمائيا يشجع على استمرار الصناعة على كفاءتها المنخفضة. وتتزايد أهمية هذا الاعتبار في ظل التوجه السائد حاليا في العالم للتركيز على الأنشطة التصديرية.

6. عوامل أخرى:

ينتظر أن يخلق التكامل الاقتصادي عند رجال الأعمال نوعاً من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل. كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية. وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة وثمة آثار أخرى للاتحاد الجمركي نتيجة اتساع السوق وأهمها ما يترتب على اتساع السوق من زيادة فرص الاستثمار واجتذاب الأموال الأجنبية. كما أنّ الاتحاد قد يزيد من قوة المساومة للدول الأعضاء فيه عند التصدير والاستيراد الأمر الذي سوف يحدث أثراً إيجابياً في فرص تحسين معدل التبادل التجاري فضلا عما يوفره من إمكانية أكبر للتخلص من التبعية الاقتصادية، وتوفير العوامل الضرورية لاستقلالية القرار الاقتصادي للدول الأعضاء.

خلاصة الفصل:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدرجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل. ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب، إذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي. ومن الخطأ الشائع محاولة نقل تجارب أقطار أخرى في منطقة ما وتطبيقها بالكامل في مناطق أخرى، إلا أن المبادئ الأساسية للتكامل هي خلق علاقات تشابك وارتباط بين الأطراف لتحقيق منافع مشتركة وتعظيم كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في كافة الأقطار المساهمة.

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه، كما يقوم التكامل على عدة نظريات، إذ من الصعب تبني نظرية موحدة تفسر قيامه، وتعتبر المرجع الذي يمكن اعتماده في تفسير عملية التكامل، ولكون التكامل عملية اقتصادية، فهي تتأثر بشروط ومقومات من عدة جوانب، بحيث ينتج عن هذا الأخير عدة آثار.

الفصل الثاني:

المشروعات المشتركة والتكامل

الاقتصادي

تمهيد:

تقوم فلسفة التكامل الاقتصادي على خلق شعور قوي ومستمر بالانتماء لهذا الكيان الأكبر، ويرجع ذلك إلى وجود مصالح اقتصادية جماعية مشتركة تتميز بالترابط والتشابك، وتتسم بالدوام والاستقرار، وتؤدي إلى توثيق الروابط بين الأقطار الأعضاء في هذا التجمع التكاملي.

إن محاولات التكامل بين مجموعة من الأقطار لا يمكن أن تتركز في مجال اقتصادي أو اجتماعي وحيد، وإهمال أو استبعاد بقية المجالات الأخرى، وذلك لترابط هذه المجالات وتشابكها مع بعضها البعض، ولذلك فإنه يتعين على الأقطار الساعية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، أن تجمع جهودها وإمكاناتها، وأن تتسق فيما بينها في وضع الخطط التنموية في كافة المجالات.

وعلى الرغم من أن المشروعات المشتركة تمثل إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادي، إلا أنها تشكل أهمية خاصة بين الصيغ الأخرى، وذلك لما ينتج عنها من آثار ايجابية واسعة النطاق وكبيرة الحجم. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المشروعات المشتركة وأهم سماتها، أما المبحث الثاني فسننتقل إلى المشروعات المشتركة باعتبارها مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى مبررات إنشائها. في حين خصصنا المبحث الثالث للدور الذي تلعبه المشروعات المشتركة وأهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، أما المبحث الأخير فسنعرض فيه لبعض التجارب التكاملية المختلفة في العالم.

المبحث الأول: مفهوم المشروعات المشتركة وخصائصها

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المشروعات المشتركة والتعاريف المختلفة التي جاءت في هذا الصدد، كما سندرج أهم الخصائص والسمات التي تتميز بها المشروعات المشتركة، وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم المشروعات المشتركة

يتسع مفهوم المشروعات المشتركة من الناحية النظرية، ليشمل كل أشكال المشاركات التي تقوم على أساس المشاركة برأس المال، وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية، والتي تقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال، وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية. وقد تكون مشروعات محددة مؤقتا أحيانا. وقد تكون في أحيانا أخرى ذات أجل طويل¹. وهذه المشروعات انتشرت في الماضي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، نتيجة لثلاثة أنواع من الاتفاقات هي: اتفاقات المعونة الفنية، والاتفاقات بين مقاولي الأعمال المدنية، واتفاقات الخدمات، كما أنها بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ما بين الدول النامية نفسها، وخاصة تلك التي حققت درجة مقبولة من التنمية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن لها نشاطا ملحوظا في مجال المعرفة الفنية، وعقود الامتياز والمشاركة في الخارج، واتفاقات التنسيق والتعاون الصناعي، وتعاون التمويل المشترك، والتعاون الاقتراض التجميعي، واتفاقات التعاون الفني والبحثي.

ويتضح من الأدبيات القانونية، أن المشروع المشترك ليس قالبا قانونيا موحدا، بل مجموعة من الصيغ المرنة ابتدعت لمواجهة الحاجات الاقتصادية، التي يفرضها التعاون الدولي في دوائر الأعمال، وعليه فإن أي اتفاق يعقد بين طرفين أو أكثر بغرض القيام بالعمل التجاري المشترك، يمكن أن يشار إليه بالمشروع المشترك، سواء أوجدت فيه مشاركة في الملكية أو الإدارة أم لم توجد.

¹ سميح مسعود برفاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص18

وقد عرفت المشروعات المشتركة أيضا بأنها تلك المشروعات التي يشترك في إقامتها دولتان أو أكثر بحيث تساهم كل منهما في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية كرأس المال أو عنصر العمل أو الخبرات الفنية أو التنظيم¹.

بمعنى آخر هي مشروعات اقتصادية يتعاون في إقامتها بلدين أو أكثر عن طريق قيام كل منهما بتزويد المشروع برأس المال أو العمل أو غيرهما من عناصر الإنتاج، وتحقق مصلحة اقتصادية لأكثر من دولة واحدة. كأن يقوم المشروع على إستغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو يربط بينهما بوسائل النقل والمواصلات، أو كأن يعتمد المشروع على أكثر من دولة في الحصول على المنتجات الأولية الوسيطة اللازمة له أو في تسويق منتجاته².

ولعل أكثر التعاريف شيوعاً للمشروعات المشتركة تبين على أنها كل صور التعاون بين طرفين أو أكثر ينتمون لدول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين يستمر لمدة من الزمن³.

وقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية خلال عقد السبعينات مجموعة من التعاريف للمشروعات المشتركة، اشتملت على صيغ ومفاهيم كثيرة تباينت بعض جوانبها، لكنها أجمعت كلها على مفهوم اقتصادي واحد، وهو أن المشروع المشترك أداة مادية ملموسة تقود إلى منافع التكامل الاقتصادي⁴.

ويتلخص جوهر التكامل الاقتصادي عن طريق المشروعات المشتركة، بين دولتين أو أكثر في أنه نوع من التطور الهيكلي، الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول

¹ محمد العمادي ، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة، بحث منشور كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1983، ص468.

² سميح مسعود وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص308

³ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة، ورقة عمل مقدمة لندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة في عام 1983. منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر من المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص29.

⁴ سميح مسعود برقواوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مرجع سابق، ص19-20

الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في حركة تبادل السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج فيما بين هذه الدول.

وكما يرى "ميردال" أن المنافع المتبادلة بين الدول هي المبرر والسبب الأساسي لقيام المشروعات المشتركة بينها ومن تم التكامل¹. وفي هذا الصدد ليس من الضروري أن تكون ملكية المشروعات المشتركة، ملكية مشتركة بين كل الأطراف الأعضاء، بينما يكون في الأساس، المشروع مشتركاً إذا كان يحقق درجة من تشابك اقتصاديات الدول الأطراف، ويؤدي إلى الترابط بينها، فالمشروع يمكن اعتباره مشتركاً مادام ينتج عنه اعتماد متبادل فيما بين الدول الأعضاء، وإن لم تكن ملكيته أو إدارته مشتركة بينها، ويعود سبب اعتبار مثل هذه المشروعات على أنها مشروعات مشتركة، إلى أن منفعتها تعود على كل الأعضاء فيها، ولذلك يكون سبب إقامة مثل هذه المشروعات قد تم وفقاً لقرار جماعي من قبل هذه الدول بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي فيما بينها، وتحقق منفعة مشتركة. إلا أنه في مثل هذه الحالات، يشترط ضرورة وجود تعهدات مسبقة بين هذه الدول بشأن توجيه وتسويق إنتاج هذه المشروعات على نحو يكفل تحقيق المنفعة الجماعية لكافة الدول الأطراف في عملية التكامل².

وتعترف أغلب الأدبيات العربية والأجنبية عن المشروعات المشتركة بوجود نوع من الغموض في تحديد المقصود بالمشروع المشترك، ومع ذلك فهناك اتفاق على أن الصفة الأساسية التي تميزه هي تعدد الأطراف المشتركة، بمعنى أن يكون هناك أكثر من طرف ينتمون إلى دولتين أو أكثر، وهكذا فإنه يخرج من نطاق فكرة المشروع المشترك المشروعات التي تكون مملوكة لطرف واحد أنشأها بقرار منه، مثل الصناديق العربية القائمة في بعض الأقطار العربية لتمويل التنمية الاقتصادية في أقطار أخرى، عربية وغير عربية، فهي لا يمكن اعتبارها مشروعات مشتركة، لأن كلا منها يملكه ويديره بالكامل وباستقلال مطلق القطر الذي أنشأه. ويلاحظ على المشروعات المشتركة أنها عادة تتخذ صيغتين هما المشروعات التي تتم على أساس المشاركة برأس المال، وتلك التي تتم على أساس التعاقد والتي لا تتضمن المشاركة

¹ صلاح محمد زين الدين، أثر المشروعات العربية في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-22 نوفمبر 1977، ص15

² محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها - توقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، بيروت، ماي 1986، ص 686

في الملكية، بل يحتفظ كل من أطرافها بكيانه الذاتي. وبينما تتصف الصيغة الأولى بطول الأجل، فإن الثانية يسمح بأجال محدودة¹.

والتعريف الشائع ينصب أساساً على أنها قرارات استثمارية منفصلة أو مجموعة ذات أجل مؤقت أو مستمر، وسواء أقيم المشروع في بلد واحد أو في عدة بلدان، ويعتمد صفة المشاركة في أي من أبعادها، سواء كانت تتعلق بمشاركة في رأس المال أو في أي من عناصر الإنتاج الأخرى، أو في اتخاذ القرار الخاص بإنجاز العملية الإنتاجية، وذلك من خلال ترابط عدد من المشاريع الوطنية المتكاملة المتوطنة في عدة بلدان. كما قد تعني الاتفاق على الاشتراك في منافع المشروعات الوطنية المختلفة، كتبادل مدخلات هذه المشاريع أو مخرجاتها بين عدد من البلدان وفق آلية تحقق المصالح المشتركة. وإضافة إلى الأسلوب التعاقدية فإن المشروع قد يتخذ شكل من الأشكال التالية²:

- شركة وطنية، وفق الأحكام العامة المعمول بها للشركات، داخل الدولة أو من خلال فرع لشركة خارجها.
- شركة وطنية بأحكام خاصة يحددها التشريع الذي تنشأ به الشركة، أو بأحكام تشريع خاص يقام بموجبه نوع معين من الشركات.
- شركة تتمتع بجنسية إحدى الدول الأطراف تنشأ وفقاً لاتفاق دولي بين حكومات هذه الأطراف.
- شركة دولية تنشأ وفقاً لاتفاق دولي بين حكومات الدول الأطراف ينظم أوضاع هذه الشركات على نحو ما أريد للشركة الأوروبية.

وقد ورد في التعريف الذي وضعته منظمة الأكتاد والذي يرى أن المشروعات المشتركة تتضمن ثلاثة أنواع³:

- المشروعات التي تقوم في بلدين أو أكثر، أو فيما بين عدة بلدان، والتي تعتبر ذات فائدة مباشرة لها، وتشكل نوعاً من الاستثمار المشترك، مثل مشاريع الجسور التي تربط بلدين، أو خطوط أنابيب الغاز، أو محطة توليد كهرومائية يشترك فيها أكثر من بلد.

¹ إبراهيم شحاتة، المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة: دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت، 1968، ص 7-8

² محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 301-302

³ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، مرجع سابق، ص 301-302

- مشروعات بمكونات وطنية تم التنسيق فيما بينها وجرى ربطها معا رغم أن لكل منها مواصفاته الخاصة وتم إنشاؤه بناء على قرار استثماري منفرد، مثل شبكات الطرق وشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والشبكات الكهربائية.
- المشروعات التي تقام في بلد واحد وتستخدم مدخلات من بلد آخر، أو تلك التي تنتج لإشباع الحاجات من سلع وخدمات لصالح بلدين أو أكثر مثل الصناعات الثقيلة التي تقام باتفاق بين بلدين وكذلك الموانئ والقنوات. وفي هذه الحالة يجوز أن ينتمي المستثمرون إلى دولة واحدة أو أكثر.

والتعريف المتبع لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يدل على أن المشروعات العربية المشتركة، هي تلك المشروعات المقامة وفقا للقوانين السارية المفعول في الأقطار العربية أو في إطار الاتفاقات العربية، والتي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر، سواء أكانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام، أو مختلط، أم خاص، والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي، أو غيره، والذي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينهما¹.

وقد اتفقت مجموعة من المنظمات العربية* على أن يتسع مفهوم المشروع العربي المشترك، ليشمل المشروعات القطرية التي تستهدف تلبية حاجات قومية أو قطرية في إطار قومي، وتؤدي إلى تدفقات سلعية أو خدمية أو ترابطات أمامية أو خلفية فيما بين الأقطار العربية².

¹ سميح مسعود برقواوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص20

* هي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

² سميح مسعود برقواوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص20

المطلب الثاني: خصائص وسمات المشروعات المشتركة

لاشك أن المشروعات المشتركة تتمتع بالعديد من الخصائص التي تجعل منها وسيلة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتزداد فعالية هذه المشروعات كصيغة متميزة لتحقيق التكامل الاقتصادي لما تنفرد به عن صيغ أخرى من سمات يمكن تلخيصها في الآتي¹:

1. قدرة المشروعات المشتركة على تحقيق الاستغلال الأمثل للمشروع، وبالتالي يكون لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة في الدول الأطراف.
2. سهولة الاتفاق بين الأطراف على تأسيس المشروعات المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة، حيث لا يتطلب ذلك التحرير التكاملي للتجارة البينية، أو عوامل الإنتاج مثل باقي صور التكامل الاقتصادي، وإنما تقتصر عملية التحرير عادة على عوامل ومستلزمات الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات فقط.
3. تمثل المشروعات المشتركة خطوة أساسية في سبيل تحرير عوامل الإنتاج، وتوسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية للدول الأطراف، علاوة على أنها تساهم في تطوير الهياكل الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم المساهمة في تذليل العقبات القائمة أمام التجارة البينية للدول المعنية بالتكامل الاقتصادي.
4. تعتبر المشروعات المشتركة، وسيلة أساسية للتعاون في مجال استغلال الثروات المشتركة بين عدة دول، والتي قد لا تتمكن دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية المتاحة، من استثمارها، بسبب كبر حجم الاستثمارات والموارد المطلوبة.
5. قدرة المشروعات المشتركة على خلق التشابك والترابط فيما بين اقتصاديات الأطراف المساهمة، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي التأثير الإيجابي في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل متخذي القرارات في هذه الدول "مثل ما يفعله الاتحاد الأوروبي"، أي أن المشروعات المشتركة تمثل أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة بصورة تدريجية².

¹ ابراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 79-80

² بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 141

6. المشروعات المشتركة لا تمس إبتداءا إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، لذلك فإنها أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.

تلخص خصائص وسمات المشروعات المشتركة، الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي. إذ تعمل على تجميع الموارد المتاحة في اقتصاديات الدول الأعضاء واستغلالها بطريقة مثلى، تؤدي في النهاية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ولأنها ذات أحجام كبيرة في بعض الأحيان فهي تستطيع استخدام أساليب إنتاجية متطورة وكفوة، وتخلق لبعضها البعض وفورات اقتصادية وقيم مضافة (متبادلة). وما يميز المشروعات المشتركة أيضا سهولة الاتفاق بشأنها، بحيث أنها اختيارية ولا تقام إلا إذا توافرت حوافز مغرية ومنافع تعود على جميع الأطراف، وأن هذه المشاريع عادة ما تكون بأحجام كبيرة لا تستطيع دولة بمفردها إنجازها، كما تفتح هذه الأخيرة آفاقا واسعة للتنمية وخلق تشابكات بين اقتصاديات الدول الأعضاء، تستفيد المشروعات المشتركة أيضا من المزايا النسبية التي تملكها هذه الدول وتقوم باختيار الوضع الأمثل والذي يحقق لها منافع أكبر بتكاليف أقل وأيسر. كما تعالج المشروعات المشتركة مشكلات السيادة التي تتدرج بها معظم الدول، من منطلق أنها تتميز عن المداخل الأخرى للتكامل بأنها لا تمس إلا جزءا من النشاط الاقتصادي والتي تجتمع فيها المنافع التي يتوقع الحصول عليها.

المبحث الثاني: المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل ومبررات إنشائها

تمثل المشروعات المشتركة صيغة مميزة لها وزنها وتأثيرها باتجاه تسريع وتحقيق التكامل الاقتصادي، والتنمية الذاتية المتجددة. فهي تمثل وسيلة هامة لتجميع الموارد الاقتصادية للدول الأعضاء بصورة متكاملة لتحقيق منافع اقتصادية وبصورة متكافئة، كما أنها تساهم في إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف فيها ، وذلك من خلال إقامة مناطق تكامل بهدف استغلال الموارد المشتركة سواء كانت مواد خام أو قوة بشرية أو رأس المال أو التكنولوجيا، و من تم تحريك عجلة الإنتاج، زيادة على ذلك فهي تعتبر مدخلا من مداخل التكامل الاقتصادي ومن الصيغ المهمة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف، إذ أنها لا تتعارض مع مستويات النمو فيها ولا تثير الكثير من المشاكل أو تقتضي من الدولة الطرف التخلي عن سياساتها وأنظمتها الخاصة. وفي هذا المبحث سوف نتحدث عن المشروعات المشتركة باعتبارها مدخلا للتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى تبيان بعض المبررات الكامنة وراء إقامة هذه المشروعات المشتركة.

المطلب الأول: المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل

تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها إلى التحسن والنمو، وبالتالي تحقيق نمو حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في دائرة التكامل، ومن خلال هذه الفكرة نجد أن المشروع المشترك بين مجموعة من الدول النامية لكي يساهم في عملية التكامل ينبغي أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، ومن ثمة التبادل بين اقتصاديات هذه الدول. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنشئ المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي، يغذي بعضها البعض الآخر، عن طريق التكامل الرأسي تتابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع"، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ويتم تسويقها في أسواق البلدان الأعضاء، وبطبيعة الحال مع البلد المضيف للمشروع المشترك¹.

يتضح مما سبق أن هذا التكامل الإنتاجي يؤدي إلى خلق إمكانيات للتبادل التجاري بين هذه الدول وتقويتها وتوسيعها، وذلك بالاعتماد على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، لما يتضمنه من وفورات داخلية في المشروعات ووفورات خارجية، وبالتالي زيادة الإنتاج بناء عن زيادة القاعدة الإنتاجية في كل بلد عضو في دائرة التكامل وتعزيز المصلحة الاقتصادية لهذه الدول. وبالتالي فإن أهمية المشروع المشترك هي بمثابة الدعوة إلى تقوية ودعم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى، لأنه ثبت أن أسلوب تحرير التجارة بين البلدان النامية خاصة، غير مجدي نظرا لضعف اقتصادها وعدم تنوعه. لهذا نجد أن هذا التصور عن التكامل لا يقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية².

¹ قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1999، ص69

² بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 141

وتظل القضية الأساسية هي النظرة إلى موقف المشروعات المشتركة من عملية التكامل ومناهجها المختلفة وما تعنيه من المتطلبات التي يجب توفيرها لضمان نجاحها. ويمكن التمييز بين أربعة نظرات¹:

1. أن المشروعات المشتركة تأتي **كثمرة أو كنتيجة للتكامل**، وهو ما يظهر بشكل واضح في المنهج التبادلي حيث تؤدي إزالة عوائق الحركة إلى تحسين اقتصاديات المنشآت الإنتاجية، وتعميق تقسيم العمل. غير أن هذا التحسين يفيد المنشآت الكبيرة، دون أن تتخذ بالضرورة شكل مشروع مشترك، فقد تظل قطرية تنتج للسوق الإقليمية.
2. أن تعتبر المشروعات المشتركة **أداة للتكامل**. فإذا تم ذلك في إطار الأخذ بالمنهج الإنتاجي للتكامل، يتعين وضعها في إطار عمليات التنسيق القطاعي والكلي.
3. غير أن الأخذ بالمنهج التكاملي يجلب منها مدخلا أوليا للتكامل، بمعنى أن النجاح في إقامتها يهيئ دوافع أقوى للمضي نحو اتخاذ خطوات أخرى للتكامل، سواء باتجاه تحرير الأسواق أو تعزيز هياكل الإنتاج. فيولد تعاظم المشاركة فيها إدراكا متزايدا لطبيعتها وجدواها، ويسهم في تكوين القرار السياسي بشأن التكامل، ومن ثم يدفع إلى الأخذ بالمداخل الأخرى التي تستهدف الوحدة الاقتصادية في النهاية.
4. أن ينظر إليها على أنها أسلوب قائم بذاته للتكامل، وهو ما يجعل دعاته يرفضون المناهج الأخرى لأسباب.

ومن أهم ما يترتب على هذا التمييز، اختلاف الموقف من الإجراءات اللازم اتخاذها لضمان نجاحها. ففي المنهج التبادلي تكون العبرة بتوفير مقومات نجاح عمليات الاندماج بين منشآت قطرية في أعقاب زوال عوائق حركة عناصر الإنتاج، على نحو ما تشير إليه التجربة الأوروبية. أما في حالة اعتماد المنهج الإنتاجي فإن الأمر يتطلب وضع استراتيجية للتكامل تستمد منها عناصر اختيار المشروعات المشتركة، وهو الدور الذي كان منوطا باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. أما في النظرتين الثالثة والرابعة فإن هناك حاجة لتوفير مقومات نجاح المشروعات المشتركة.

ويمكن إعطاء نموذج للرأي الذي يقتصر العمل المشترك عليها، بما طرحه عبد اللطيف الحمد*

في الندوة التي نظمها مجلس الوحدة العربية في 1974 حول المشروعات المشتركة العربية المشتركة¹:

¹ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 305 - 306

1. فالمنهج التبادلي بمعنى التدرج من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي فسوق مشتركة في رأيه غير واقعي:

- فالقصور ليس في الطلب، بل في هياكل الإنتاج وضعف مرونة العرض، والمطلوب هو "خلق التجارة" عن طريق الإنتاج، وليس "تحرير التجارة".
- يتطلب المنهج التبادلي التخلي عن بعض الجوانب التي تمس سيادة الدول على مستوى عام، بينما هذا التخلي محدود في حالة المشروعات المشتركة بالمجالات التي تتم المشاركة فيها.
- وبينما يسهل حساب المنافع والأعباء من المشاريع المشتركة، فإنه يتعذر في حالة المنهج التبادلي.
- ومن الأسهل تقبل المشروعات المشتركة لأنها تقع عادة في فروع جديدة، فلا تمس مصالح قائمة، بعكس الحال عند تحرير التجارة.
- بل إن تنمية التجارة تتطلب ربط الوطن العربي بشبكة اتصالات متطورة، وهو ما لا يتم إلا من خلال مشروعات مشتركة.

2. أما منهج تنسيق الخطط، وهو الذي كان مثارا بجانب المشروعات المشتركة كما سبقت الإشارة، فهو في رأيه منهج طموح ومثير للمشاكل:

- فهو يمس سيادة الدول ويتعرض لنواح ومشاريع ذات صبغة قطرية بحت، ترغب الدول في الاحتفاظ باستقلالية الرأي بشأنها. والأمر يختلف بالنسبة للمشروعات المشتركة التي تتقبلها الدول لأن نطاقها محدود.
- وهو يثير احتمالات تعارض في المصالح تفوق كثيرا ما قد يترتب على المشروعات المشتركة.
- والمشروعات المشتركة لا تصطدم كتتنسيق الخطط بقضية اختلاف النظم السياسية، فهي يمكن أن تتم بين دول مختلفة النظم إذا اتفقت على الأسس التي تحكم عملها.

* مدير الصندوق الكويتي في تلك الفترة.

¹ محمد محمود الامام، نفس المرجع، ص 306 - 309

3. أضاف السيد "الحمد" اعتباراً آخر له أهميته بالنسبة لما يعنيه التكامل من اعتماد على النفس. ذلك أن المشروعات المشتركة بما تعبئه من قدرات تفوق ما يتيسر لقطر واحد تكون في مركز أقوى بالنسبة للتعامل مع الشركات عابرة القوميات، فهي تمكن الأقطار المعنية من تجنب الالتجاء إلى تلك الشركات، أو من التضحية بالمشروع، رغم حيويته، تخوفاً من الوقوع في براثنها، فإذا تعاملت معها فإنها بحكم إمكانياتها تكون أقدر على انتزاع شروط أفضل لهذا التعامل. وقد أشار إلى أن تقاعس دول السوق الأوروبية المشتركة لفترة طويلة على الأخذ بأسلوب المشروعات المشتركة أتاح الفرصة للشركات الأمريكية العملاقة للتغلغل في تلك السوق مستفيدة من وجود السوق نفسها، حيث تنفذ من خلال قطر إلى باقي أعضاء السوق، والواقع أن هذا القول يفترض أن الإمكانيات الذاتية للدول المشاركة في تلك المشروعات توفر لها قدراً من المعرفة الفنية يجعلها في غنى عن الشركات عابرة القوميات. وإذا صح هذا بالنسبة للجماعة الأوروبية فإنه يظل مشكوكاً فيه بالنسبة إلى مجموعة من الدول النامية كالدول العربية مثلاً، بل أنه بحكم كبر حجم المشروعات المشتركة وتوجهها إلى الأخذ بأساليب الإنتاج المتطورة، فإنها تكون أكثر استعداداً لطلب خبرة الشركات عابرة الجنسية التي تجد فرصة للتغلغل من خلالها في أسواق الدول الأعضاء.

وأياً كان الرأي من الاعتبارات التي ساقها "الحمد"، فإن الفلسفة الكامنة وراء دعواه، وبحكم انتقاده لكل المحاور الأخرى للتكامل بمناهجه البديلة، ومعنى هذا أن الأمر سيقصر على مجموعة من المشروعات المشتركة، دون التعرض لأي سياسات أو إجراءات مشتركة. من جهة أخرى فقد أشار "علي عتيقة" الأمين العام السابق لمنظمة الأوبك إلى أن مدخل المشروعات هو أصعب مداخل التكامل على وجه الإطلاق، ومن ثم فإن التجاء العرب إليها بعد أن فشلت المداخل الأخرى الأكثر جدوى لتحقيق التعاون العربي الاقتصادي الشامل، جاء نتيجة كونها هي المدخل الوحيد المتوفر للأقطار العربية، وليس لكونها أسهل من التنسيق الاقتصادي الشامل.

بشكل عام، يمكننا القول أن المشروعات المشتركة هي إحدى الصيغ المهمة التي يمكن عن طريقها تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالرغم من ذلك، فإن المفهوم التكاملي للمشروع المشترك، ما يزال في حاجة إلى بلورة في مضمونه بشكل عام، ذلك أنه من غير وجود المفهوم الواضح والمحدد، لن يكون ممكناً الفهم

الواضح والدقيق للدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات المشتركة في عملية التكامل الاقتصادي، ولا يكون بالإمكان القيام بعملية تقييم صحيحة ومتكاملة لأثارها الحقيقية في عملية التكامل الاقتصادي.

إلا أننا نستخلص مما سبق طرحه وتحليله، أن مفهوم المشروعات المشتركة يركز على عنصر التكامل، وخلق الترابط والتشابك بين اقتصاديات الدول الأطراف في هذه المشروعات لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بالاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية الجماعية والموارد المتاحة، والتوزيع العادل للمنافع والأعباء.

كما أن اعتماد صيغة المشروعات المشتركة في نظرية التكامل الاقتصادي، يرجع إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في تحقيق ذلك التكامل بين اقتصاديات الدول الأطراف في تلك المشروعات.

المطلب الثاني: مبررات إنشاء مشروعات مشتركة

تعد المشروعات المشتركة مظهرا هاما من مظاهر التكتل الاقتصادي الذي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه، ومن ثم فإن هناك عدة عوامل تدفع إلى القيام بالمشروعات المشتركة نذكر أهمها فيما يلي¹:

1. صعوبة موافقة السلطات العامة في الدول المختلفة على التخلي عن جزء من سيادتها القومية في وضع خطط التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى دفع هذه الدول إلى التفكير في صورة أخرى من التعاون أو التكامل الاقتصادي، لا تمس السيادة القومية لهذه الدول، وهذه الصورة تتمثل في المشروعات المشتركة التي تضم عناصر مختلفة ينتمي بعضها إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، حتى وإن كان النظام الاقتصادي السائد في هذه الدول يختلف بعضها عن البعض الآخر، وبذلك يكون التكامل الاقتصادي بهذه الصورة وسيلة للتغلب على اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية السائدة بهدف الوصول إلى أنسب الأساليب والصيغ للتكامل الاقتصادي.

2. تعد المشروعات المشتركة من مظاهر التكتل الاقتصادي المهمة، وبشكل خاص بالنسبة للدول النامية التي تحتاج إلى التعاون الوثيق مع العالم الخارجي، وفي ذات الوقت لا تقبل أن تكون في

¹ محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي "رسالة ماجستير غير منشورة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 61 - 62

موقف المتفرج أمام غزو اقتصادي تقوم به مشروعات أجنبية خالصة تكون امتدادا للاقتصاد الأجنبي وتمثل استمرارا له في الدول النامية.

3. قد يكون المشروع المشترك خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تسعى وتبذل الجهود في سبيل ذلك وفقا لخطة محددة، وفي مثل هذه الحالة، لابد من وجود المنظمات التي تقوم بتنفيذ مثل هذه المشروعات، كالمنظمة الأوروبية للطاقة الذرية مثلا، حيث تنص الاتفاقية المنشئة لها، على أن أحد أهدافها المهمة، إنشاء المشروعات المشتركة، مرتبط بالأهداف العامة لحركة التكامل الاقتصادي التي تهدف إلى إنشاء مشروعات ذات حجم اقتصادي أمثل، والاستفادة بالصورة المثلى من الأسواق الكبيرة وتحقيق الاستخدام الأمثل للقائم على الكفاءة الاقتصادية لكافة عناصر الإنتاج المتاحة لدى الدول الأطراف في هذه المشروعات المشتركة¹.

4. طبيعة النشاط الاقتصادي الذي قد يشمل أكثر من دولة واحدة، قد يكون دافعا قويا لإقامة المشروع بشكل مشترك، مثال ذلك استغلال مصادر الثروات الطبيعية المشتركة كالأنهار ومصبات المياه وأيضا ينطبق ذلك على المجالات التي تتعدى الحدود الإقليمية مثل مشروعات النقل المشتركة بين أكثر من دولة وكذلك شبكات الاتصالات اللاسلكية الدولية بما يعود بالنفع لكل الدول الأطراف².

5. حجم المشروعات وتكاليفه الكبيرة، قد يكون أحد الدوافع المهمة في إقامته بشكل مشترك بين دولتين أو أكثر لعدم استطاعة دولة واحدة بمفردها القيام بإنشائه، وينطبق ذلك حتى على النشاط ذو الطبيعة المحلية، إلا أن هيئات التمويل الإقليمية تفضل تمويل المشروعات المشتركة على المشروعات المحلية.

6. عندما يكون هناك احتمال حدوث ازدواجية في الاستثمار في أكثر من بلد في نشاط اقتصادي متماثل، الأمر الذي يزيد من صعوبة التكامل في المستقبل، وفي ذات الوقت يشكل إساءة في استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة.

¹ سعاد محمد فهمي المصلي، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين البلاد النامية مع الاشارة الخاصة للبلاد العربية "رسالة ماجستير غير منشورة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 175

² عبد الوهاب حميد رشيد، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة القاهرة، 1980، ص 69

7. خلق قوة مساومة جماعية عند التفاوض للحصول على شروط أفضل لإنشاء المشروعات على أسس حديثة، وفيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة¹.
8. تعتبر المشروعات المشتركة وسيلة فعالة لمواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية والتكتلات الاقتصادية، وبشكل خاص بالنسبة للدول النامية².
9. أن بعض المشروعات وإن كان من المتصور أن تقوم بها دولة بمفردها، فإن تعاون أكثر من دولة يكون ضروريا لتحقيق هذه المشروعات لمزايا الإنتاج الكبير ولاحتياجاتها لكمية رأس المال أو غيره من عناصر الإنتاج التي تعجز عن توفيره دولة بمفردها أو لقصور سوق دولة واحدة عن استيعاب منتجاتها.
10. كما أن هناك من المشروعات ما لا يمكن قيامه إلا بتعاون دولتين أو أكثر، كما في حالة استغلال مياه نهر يمر بها أو ربط دولتين بخط حديدي.
- من خلال ما سبق طرحه وتحليله يمكن القول أن المشروعات المشتركة تعتبر من البدائل الجيدة التي يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي. وتتجلى أهميته بدرجة أكبر بين الدول النامية بشكل عام، إذ تعاني ضعف في هياكلها الاقتصادية، وضيق قاعدتها الإنتاجية، فإن أنسب إجراءات وأفضل إستراتيجية اقتصادية يمكن الأخذ بها، وأفضل الطرق التي يمكن عن طريقها تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول، يكون عن طريق تكاملها اقتصاديا، وأفضل صيغ التكامل الاقتصادي وأنسبها وأكثرها ملائمة للظروف الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول، هي المشروعات المشتركة لما ينتج عنها من تطوير للهياكل الاقتصادية للدول الأطراف، وتقوية قاعدتها الإنتاجية وتوزيعها، ومن ثم يمكنها تنشيط حركة التبادل التجاري فيما بينها، وتحقيق التكامل الاقتصادي، والاستفادة من نتائجها الايجابية الجماعية.
- وبذلك يمكننا القول أن المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفرض نفسها دائما أيا كانت حدود عملية التكامل والطريقة التي تتم فيها، لأنها الأداة الأكثر حسما لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وضالة الإنتاج. ومن هنا نجد أن المشروعات المشتركة تمثل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي والتنمية.

¹ بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص130

² سميح مسعود بركاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص28

المبحث الثالث: الدور التكاملي للمشروعات المشتركة وأهميتها

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الدور التكاملي للمشروعات المشتركة والتي تعتبر أحد مداخلها، بالإضافة إلى أهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، وأهم المعوقات التي تعترض إقامة المشروعات المشتركة.

المطلب الأول: الدور التكاملي للمشروعات المشتركة

تعتبر المشروعات المشتركة في الأساس من أدوات التعاون الاقتصادي، ومن هنا فإنها لا تقتصر على الحالات التي تسعى فيها الدول الأطراف إلى تحقيق تكامل فيما بينها، فإذا كانت المشاركة تتم أساسا في مشاركة في التمويل، فإنها لا يشترط فيها أن تنحصر في نطاق إقليمي معين، خاصة في ظل التوجه الذي يسود حاليا محبذا انتقال رأس المال بين مختلف بقاع العالم، بما يستتبعه ذلك من انتقال مستلزمات الإنتاج من مصادر خارجية، والمساهمة في رفع القدرة على التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. لذلك فإن بعض هذه المشروعات يتم في إطار اندماج في الاقتصاد العالمي، على نحو يعوق التكامل الإقليمي، بل ويكرس نوعا من التبعية إذا كان أحد الشركاء الخارجيين يمثل قوة اقتصادية متقدمة تسيطر على أساليب الإنتاج وإمكانيات التسويق، وهكذا فإن صيغة المشروع المشترك قد تمثل أداة للتبعية، كما أنها قد تكون أداة للتعاون الإقليمي. وفي الحالة الأخيرة فإنها لا تصب بالضرورة في بناء التكامل، بل قد تتخذ ذريعة للتخلص من القيود التي يفرضها التكامل سواء ما اتخذ شكل تكامل أسواق أو تكامل إنتاجي.

من جهة أخرى فإنها إذا أقيمت في سياق تكاملي فإنها يمكن أن تكون واحدة من الأدوات الهامة للتكامل. بل إن البعض يذهب إلى اعتبارها منهجا قائما بذاته، بل ويرجح على المناهج الأخرى. ويختلف دورها حسب النهج المختار للتكامل، فبحكم أن المشروعات المشتركة منشآت إنتاجية، فإنها تعتبر أداة لتحقيق التكامل في ظل إتباع المنهج الإنتاجي الذي يكتسب أهمية خاصة في الدول النامية. غير أن كون المشروع يعمل على مستوى أقطار متعددة يثير قضية التوفيق بين سلطته والسلطة القطرية. ومعلوم أن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات صاحبه اتجاه إلى تقليص سلطة الدولة، وإبعادها عن التدخل المباشر في الإنتاج، وإعادة تشكيل أسس رسم السياسات الاقتصادية على نحو يضعها في خدمة الشركات العالمية العملاقة، قبل أن تكون في خدمة قضايا الدولة ذاتها، بما فيها قضايا التنمية والاستقرار

الاقتصادي. ومع اتساع نفوذ هذا النوع من الشركات، تزداد الضغوط لمشاركتها مع وحدات وطنية صغيرة، الأمر الذي يمثل تحدياً للمشاريع المشتركة الإقليمية. ولذلك فإن رواج المشروعات المشتركة انصب على عدد من المجالات بين الدول، مثل مجال النقل، بما يحافظ للدولة على سلطتها في نصيبها القطري مع توجيه العمل المشترك إلى التنسيق بين هذه الأنصبة¹.

على أن تنامي الفوائض المالية في بعض الدول يجعل الاهتمام ينصب بدرجة أكبر على الاستثمارات المشتركة، الأمر الذي يجعلها ترتبط بدرجة أكبر بالمنهج التبادلي لكونها توفر آلية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال. وفي ظل هذا المنهج القائم على تكامل الأسواق، فإن الأسلوب الغالب هو تشجيع الاندماج بين وحدات إنتاجية تنتمي إلى أقطار مختلفة فيما يمكن اعتباره عابرات للقوميات، سعياً إلى خلق مشروعات كبيرة تحقق المزايا التالية:

- الاستفادة من التفاوت في المزايا النسبية للدول الأطراف، وتمكينها من النهوض بأساليب الإنتاج من خلال المزج بين التكنولوجيات المختلفة المطبقة في الوحدات المندمجة، للاستفادة من البنيات البحثية التي تخدم كلا منها، والتي تشكو الدول النامية من محدوديتها فيها منفردة.
- العمل في نطاق السوق الإقليمية مستفيدة من تحرير التبادل، بما يتيح الوصول إلى النطاق الاقتصادي الكبير الذي يتجاوز طاقة السوق القطرية المحدودة، مع تقليل مخاطر سيادة النزعة إلى ممارسة الاحتكار. وهو ما يتطلب حماية المنافسة في السوق الإقليمية مثلما فعلت الجماعة الأوروبية.
- تعزيز الدعوة إلى التكامل بتفادي ما تثيره فئات المصالح من تمسك بمشاريع كبيرة أنشئت في ظل حماية قطرية رغم ثبوت انخفاض كفاءتها الإنتاجية، والاستمرار في التنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية بما فيها السوق الإقليمية، ويعتمد هذا على ما يجري من تنسيق أنشطة هذه المشروعات.

ولذلك أكد الدكتور "ليب شقير" على عناصر التكامل في مفهوم المشروع المشترك، وأهم هذه العناصر هو أن يؤدي إلى حدوث درجة ما من الترابط الإنتاجي العضوي والتسويقي بين الدول الأطراف. وحتى يحدث هذا فلا بد من الاتفاق على استراتيجية عامة تحدد الأسس العامة والأهداف الرئيسية البعيدة للتعاون الإقليمي، ووسائل تحقيق ذلك من خلال تكامل قطاعي يتم على نحو

¹ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: أبعاده وتطوره، مرجع سابق، ص 302 - ص 305

تدرجي، تكون المشاريع المشتركة من بين أدواته. ولكي تقوم المشروعات بهذا الدور يجب إزالة العوائق أمام حركة العناصر الداخلة في هذه المشروعات وأمام منتجاتها. من جهة أخرى فإنه يرفض تصنيفها على أنها مجرد شركات متعددة قوميات، خاصة إذا لجأت إلى آليات السيطرة التي تمارسها متعددات القوميات، الأمر الذي يؤكد أهمية إقامتها في إطار استراتيجية عامة للتكامل الإقليمي. ومن هذا المنطلق يميز بين ثلاثة أنواع للصيغة الثالثة من الصيغ التي اقترحها "الأنكتاد Unctad" والتي أوردناها في التعريف¹:

- المشروعات التي تقام في بلد طرف لتحقيق هدف جماعي مشترك بين أطراف التكامل، والتي تعتبر ذات فائدة مباشرة لها، مثل مركز بحث علمي وتكنولوجي أو معهد تدريب وتأهيل الكفاءات، أو إقامة مشروع زراعي لتحقيق الأمن الغذائي.
- مشروع يقام في بلد طرف ولكنه يعتمد في إنتاجه على مدخلات ينتجها مشروع في بلد آخر (على شكل المقاوله من الباطن)، سواء أقيما بقرار مشترك، أو جرى التنسيق بينهما بعد قيامهما منفصلين تحقيقا للاعتماد المتبادل بينهما.
- المشروعات التي تقام في بلد واحد وتقوم بتصريف وتسويق منتجاتها في أسواق الدول الأطراف، وذلك طبقا لاتفاقيات أو ترتيبات معينة، حتى وإن كانت إقامة هذه المشروعات سابقة على هذه الترتيبات.

والواقع أن هذا يقوم على قدر غير قليل من الخلط في جانبين:

- الأول هو الجانب التعاقدى الذي يمثل المشروع المشترك همزة وصل بين الأطراف المتعاقدة دون المشاركة في الملكية، أي أنهم يدخلون في اتفاق تعاقدى على أداء أنشطة محددة في مجالات معينة.
- الثاني هو الخلط بين المشروع المشترك بمعناه المحدد والتنسيق القطاعي والاقتصادي العام وهو أمر مختلف، رغم الصلة بين الأمرين.

ويلاحظ أن هذا التصنيف يقترب إلى حد كبير من ذلك الذي اعتمده الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فالصندوق بحكم تقديمه قروض إلى حكومات أو هيئات إقليمية. تسعى إلى أن

¹ محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مرجع سابق، ص643

يمتد نشاطه بالإضافة إلى المشروعات التي تسهم أكثر من دولة واحدة في ملكيتها أو إدارتها، إلى فئات أخرى هي:

- مشروعات تشكل أجزاء مختلفة من برنامج متكامل يرمي لتحقيق أهداف قومية مختلفة، حتى ولو كانت قطرية، كالمشروعات الواردة في الخطط المنبثقة عن إستراتيجية العمل العربي المشترك، وبوجه خاص مشروعات الأمن الغذائي العربي.
- المشروعات القطرية من حيث الموقع والملكية والإدارة، إذا أقيمت بناء على قرار جماعي لتعود بالنفع على الأقطار الأخرى.
- مشروعات المعاهد ومراكز التدريب والجامعات التي تدار أو تمول بصفة مشتركة لصالح تنمية الموارد البشرية العربية ورفع كفاءتها.
- المشروعات القطرية التي تعتمد في إنتاجها على مدخلات من بلد عربي آخر أو تلك التي تسوق منتجاتها في البلدان العربية وفقا لاتفاقية تعقد فيما بينها أو بناء على عدد من الامتيازات.

ومما ينبغي الإشارة إليه في الأخير، ضرورة مراعاة العنصر التكاملي للمشروعات المشتركة الذي بدونه تصبح تلك المشروعات مجرد شكل من أشكال التعاون بين الدول الأطراف، فاقدا بذلك دوره في عملية التكامل الاقتصادي، وهذا ما يتطلب توافر شروط معينة لكي تصبح تلك المشروعات ذات أثر تكاملي، منها أن يؤدي هذا المشروع إلى إحداث درجة من التشابك الإنتاجي بين الدول الأطراف على نحو يوسع دائرة تقسيم العمل بينهم¹. وأن تنتهج الدول الأطراف سياسات اقتصادية تضمن حرية انتقال عناصر إنتاج المشروعات المشتركة والسلع المتولدة بينها حتى تتمتع هذه المشروعات بمزايا اتساع السوق والإنتاج الكبير الذي يرتبط بعملية التكامل².

¹ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة، ورقة عمل مقدمة لندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة في عام 1983. منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر من المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص31.

² محمد إبييب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص 689

المطلب الثاني: أهمية المشروعات المشتركة

لقد حظي موضوع المشروعات المشتركة باهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين باعتباره مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي وإحدى صيغه الجزئية، وذلك لما لها من أهمية خاصة بين الصيغ الأخرى وما ينتج عنها من آثار إيجابية واسعة النطاق، ويمكن أن نبين أهميتها بشيء من الإيجاز فيما يلي¹:

• إنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فالبلدان الغنية لا تكون فيها مجرد جهات مقرضة، بل مالكة، ومساهمة في الإشراف والإدارة، والبلدان الفقيرة التي تعاني من عجز في الأموال، تحصل من خلال المشروعات المشتركة على الأموال اللازمة لها لتنمية مواردها، كما أنها تتحرر من الأعباء المالية التي يجب عليها تحملها فيما لو لجأت إلى الاقتراض. إضافة إلى أن المشروعات المشتركة لا تتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تساعد في تعزيزها، ولأنها يمكن أن تطبق في جميع فروع الاقتصاد القومي، وأن تنتشر بأكثر عدد من البلدان المشتركة، كما أنها تؤدي إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف والتآلف فيما بينها.

• تخفيض التكاليف الاستثمارية الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية. وزيادة قدرة الأقطار المتكاملة على الوقوف في موقف أفضل في مجال التصدير للأسواق الخارجية، وتقوية وضعها في المجال التنافسي العالمي، لأن إقامة المشروعات المشتركة كوحدات إنتاجية كبيرة، تقلل من تكاليف الإنتاج، وتجعل إنتاجها في وضع تنافسي مع السلع المثلثة المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة اقتصاديا. وفي هذا الشأن فقد أثبتت دراسة أجريت حول تجربة دول أمريكا اللاتينية في مجال المشروعات المشتركة، أنه لو تم تلبية الطلب على الصلب في تلك البلدان في الفترة 1966 . 1975، في إطار سوق واحدة متكاملة وبطاقات إنتاجية، تغطي حاجة المنطقة كلها وليس على أساس تشغيل طاقات تلائم الأسواق القطرية على حدة، لكان من الممكن تخفيض الاستثمارات الضرورية بمقدار 3,7مليار دولار، وتحقيق وفر في تكاليف الإنتاج الجارية تقدر بحوالي 400 مليون دولار سنويا.

¹ سميح مسعود برقلاوي، المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 24 - 29

- تعمل المشروعات المشتركة على توسيع وتنويع تشكيلة السلع المنتجة وتزود حجم الناتج القطري والقومي بها، كما تهيئ القاعدة الأساسية لتحقيق التبادل التجاري الفعال بين الأقطار المشتركة، وهو ما يؤدي إلى رفع حصة مبادلاتها في الأسواق الدولية¹.
- زيادة القدرة التفاوضية من خلال تجميع إمكانات الدول الأطراف، وتوحيد مواقفهم عند التفاوض مع الشركات الأجنبية، للحصول على التقنيات المطلوبة بشروط مقبولة، وكذلك عند بيع المنتجات النهائية أو الوسيلة في السوق العالمية.
- تتمتع المشروعات المشتركة بقدرة كبيرة على المشروعات القطرية في إقامة مشروعات تتميز بمستوى تكنولوجي أعلى، وتكون ذات إنتاجية تضاهي الإنتاجية على المستوى العالمي، وتستطيع المنافسة بها في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتستطيع تربية جيل جديد من الكفاءات البشرية وتراكم رأس المال في توسيع هذه المشروعات وإكمالها وكل هذا يؤدي إلى تشجيع إقامة مشروعات جديدة إلى جانب المشروعات المشتركة السابقة².
- إن قيام المشروعات المشتركة تؤدي إلى خلق الروابط الاقتصادية بين الأقطار المشتركة والتنسيق في السياسات الاقتصادية، كما تفرض الشروط اللازمة لانتقال رؤوس الأموال واليد العاملة مابين دول المشروعات المشتركة، إضافة إلى خلق إمكانات انتقال مدخلات ومخرجات الإنتاج في أسواق هذه البلدان، وهو ما يؤدي إلى إنشاء سوق قومية موحدة³.
- استقلالية وحيادية المشروعات المشتركة وبعدها عن هيمنة البلدان المضيفة لها، واشتغالها على أسس اقتصادية وتجارية بحتة⁴، وهذا ما يجعلها تستفيد من المزايا النسبية لكل طرف مشترك في هذه المشروعات، وبالتالي انخفاض التكاليف إلى أدنى مستوياتها ويجعلها في موقع تنافسي أفضل في مواجهة المنتجات الأجنبية.
- إنها أكثر أهمية في حالة الدول النامية، لأن ما تحتاجه أولاً ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة، أي تطوير الهياكل الإنتاجية.

¹ عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1985، ص235

² عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص235

³ مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص119

⁴ محمود عبد الفضيل، التكامل العربي الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص125

• توسيع القاعدة الإنتاجية التي تعتبر عنصراً مهماً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخصص المتطرف في جانب الصادرات القائم على سلعة أو عدد محدود من السلع الأولية، وأن تلك المشروعات سوف تسهم في تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية إلى أنشطة اقتصادية تحدد وفقاً لأولويات المنهج الإسلامي وبالشكل الذي تقل معه درجة الاعتماد على العالم الخارجي¹.

• توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول المشتركة نظراً لأن تلك المشروعات تساهم في تخطي أهم عقبات هذا التبادل وهما ضيق القاعدة الإنتاجية والحماية الجمركية التي تلجأ إليها العديد من الدول لزيادة إيراداتها الجمركية أو لحماية إنتاجها من المنافسة الخارجية وهذا غالباً ما سبب تردد بعض الدول من الانخراط في اتفاقيات التكامل²، وذلك على حساب بقائها شراذم صغيرة قابضة وراء الجدران القطرية في وقت أصبحت فيه دول العالم لاسيما الدول المتقدمة تتجه نحو التكتلات الاقتصادية، ولا ريب أن مساهمة المشاريع المشتركة في تنمية القاعدة الإنتاجية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات من شأنه تقليل تبعية الدول المشتركة للاقتصاديات الأجنبية³. إذ أن زيادة التجارة في ما بين هذه الدول تكون على حساب وارداتها من العالم الخارجي ناهيك عن أن زيادة التبادل التجاري بين الدول المشتركة في المشروعات سيمتد أثره ليشمل تغيير هيكله الصادرات على النحو الذي يقضي على التخصص المتطرف الذي يعتمد على سلع محدودة، وهذا يسهم في علاج التبعية التجارية التي تعاني منها هذه الدول.

• توطين الأرصد المالية داخل المنطقة التكاملية، حيث أن المشروعات المشتركة تعد أفضل مجال لاستيعاب هذه الفوائض المالية⁴ على غرار ما يوجد في العالم العربي، والتي مازال الجزء الأكبر

¹ عبد الرحمان زكي إبراهيم، السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، أبريل 1993، ص 133

² بدر إسلام محي الدين، محمد هشام خواجكية، التعاون الصناعي والمشروعات العربية المشتركة، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، مقدم لندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، 1982، ص 24

³ جنان أحمد مكي، دراسة حول التعاون الصناعي ودور المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي،

مجلة الاقتصاد العربي، تصدر عن اتحاد الاقتصاديين العرب، العدد 1. 2 السنة الثانية عشر، 1988، ص 141

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تنمية المشروعات العربية وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويلها، الكويت، 1982، ص 2

من الفوائض المالية موظفاً في الخارج مع ما ينطوي علي ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية وغيرها، وهي بهذا تحل مشكلة التبعية المالية في دول الفائض، ونفس الوقت تحل مشكلة التمويل التي تعاني منها دول العجز علي النحو الذي يقلل من حاجتها للتمويل الأجنبي لاسيما الاقتراض الخارجي وفوائده الربوية ومخاطره المدمرة وهي بالتالي تساهم في القضاء علي التبعية المالية داخل المنطقة التكاملية بشقيها، وهكذا يتضح أن المشروعات المشتركة تعمل على ربط اقتصاديات هذه الدول ببعضها البعض- من خلال انتقال رأس المال والعمل ومدخلات ومخرجات الإنتاج وزيادة فرص التبادل التجاري- وفك ارتباطها التبعية بالاقتصاديات الأجنبية.

المطلب الثالث: معوقات المشروعات المشتركة

على الرغم من الخصائص والسمات التي تتميز بها المشروعات المشتركة عن غيرها من مداخل التكامل الاقتصادي، وآثارها الايجابية العديدة، إلا أن الكثير منها تتعرض إلى مشاكل ومعوقات تحول دون تحقيقها الأهداف التي أنشأت من أجلها. ويمكن ذكر بعضاً من هذه المعوقات التي تقف في طريق المشروعات المشتركة فيما يلي¹:

- نقص البنية التحتية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشروع المشترك بتكاليف منخفضة، من خدمات النقل والموانئ، والمطارات، ومصادر الطاقة، فنقص هذه المرافق يعتبر من أهم معوقات المشاريع المشتركة، حيث يترتب عدم توفرها تحميل المشروع أعباء إضافية ينعكس أثرها على المردود.
- خلل هيكل تمويل المشروعات، إذ أن التأخر أو العجز في الوفاء بالمتطلبات التمويلية للمشروعات، وعدم توفر مؤسسات تمويلية في الدول الأعضاء تقدم تمويلاً طويلاً المدى بشروط معقولة، يدفع أحياناً إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل، بمعدلات فائدة عالية لتمويل احتياجات متوسطة وطويلة الأجل.
- اتجاه بعض دول أعضاء التكامل إلى التعاون مع الدول الأجنبية خاصة الدول المتقدمة، وذلك من خلال إقامة مشروعات مشتركة فيما بينها، وهذه عملية مناقضة تماماً لعملية قيام المشروعات المشتركة.
- الازدواجية ما بين المشروعات القطرية والمشروعات المشتركة، إذ إنه في الوقت الذي نتجه فيه

¹ محمود عبد الفضيل، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص115-

الدول نحو إقامة مشروعات مشتركة فيما بينها، تقوم بعض هذه الدول في الوقت ذاته بجهود منفردة لإقامة مشروعات قطرية مماثلة، وهذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس وتضارب المصالح فيما بين المشروعات القطرية والمشاركة، وخاصة في الأسواق الخارجية في حالة المشروعات الكبيرة المتجهة نحو التصدير.

- سرعة تغيير الكوادر العليا الممثلة للدول في مجالس الإدارة، وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها بأعمال المشروعات المعنية، مما يعرقل سير أعمالها ويحد من إنجازاتها. وتمتد هذه المشكلة إلى فئة العمال حيث يترك عدد كبير منهم العمل في المشروعات المشتركة بعد أن تكون هذه المشروعات قد بذلت جهودا كبيرة لتدريبهم، وتحملت مبالغ طائلة من الأموال.
- قد تجد المشروعات المشتركة أيضا صعوبة في الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبر المتخصصة بسبب منافسة القطاع الخاص لها، ودفعه لرواتب وأجور عالية وامتيازات عديدة لا تستطيع المشروعات المشتركة دفعها.
- تأثير الظروف السياسية غير المواتية وإعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها بنجاح.
- تدهور قيمة العملة المحلية في بعض الدول بسبب التمويل بالعجز، أو بسبب ضعف قدرة المعروض من النقد الأجنبي مقارنة بالطلب عليه، مما ينتج عنه سعر صرف منخفض للعملة المحلية تجاه العملات القابلة للتحويل، وهذا له أثر كبير على المساهمين في المشروعات المشتركة المقامة في تلك الدولة مثل تآكل الأرباح عند تحويلها إلى الخارج¹.
- تدني مستوى دراسات الجدوى التي تعتبر الجسر الذي لا بد من عبوره بشكل سليم حتى يتسنى اتخاذ القرارات الملائمة لقيام هذه المشروعات وتحقيق الأهداف المسطرة، فموضوع دراسة الجدوى يشير إلى مجموعة المعلومات والمعرفة التي تهتم بدراسة وفحص وتقييم المشروعات وذلك لإقرارها ومن تم خروجها إلى حيز التنفيذ. فالدراسات التي تقوم على الإفراط في التفاؤل وعدم الإلمام بمختلف جوانب المشروع، وعدم تقديرها لاحتياجاته الفعلية، وكذا طول الفترة المخصصة للدراسة قد تفقد صلاحيتها عند التنفيذ وعدم تطابقها للواقع².

¹ بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، 129-130

² بلفاطمي عباس، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهجرة، مجلة الباحث - عدد 4/2006، ص 157

• تجد المشروعات المشتركة صعوبة كبيرة عندما تقوم باختيار موطن النشاط، حيث تسعى كل دول للاستثمار بالمشروع للاستفادة أكثر من المنافع التي يتوقع الحصول عليها، مما يجعله محل صراع بين الأطراف، ومن فقد يكون اختيار الموطن الذي ستقام في هذه المشروعات انطلاقاً من اعتبارات سياسية ونزولاً عند رغبة الأطراف المشاركة، دون مراعاة الميزات النسبية للموقع.

نستخلص مما سبق أن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال مراحل ومداخل تراعي خصوصيات جميع الدول الأعضاء بمختلف أنظمتها وتوجهاتها وأطر عملها. ولعل من المفيد القول أن المشروعات المشتركة هي المدخل الأنسب خاصة في الدول النامية، والتي تعاني ضعف هيكلها الاقتصادية، وضيق قاعدتها الإنتاجية، حيث يمكن أن تستفيد من المشروعات المشتركة إذا كان توزيعها مبني على دراسات الجدوى الاقتصادية لها، حيث تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدول أطراف التكامل. كما أن المشروعات المشتركة تعتبر أكثر الأدوات التكاملية قابلية للتطبيق وذلك لمرونتها، ولكونها أقل هذه الأدوات إثارة للمصالح القطرية، ولقدرتها أيضاً على إزالة العوائق التي تعترض التكامل، وهذا لو استغلت وطبقت بطرق نظامية وبأسلوب رشيد.

المبحث الرابع: بعض التجارب التكاملية في العالم

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية قيام موجة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين كتل اقتصادي أو الانضمام إلى كتل اقتصادي قائم بالفعل قصد الاستفادة أكثر من مزايا ومنافع هذا التكتل.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنندى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك). ولم تكن هذه التكتلات حكرًا على الدول المتقدمة فقط، وإنما انتشرت أيضا بين الدول النامية التي تسعى من ورائها إلى الاستفادة مما تتيحه العولمة من مزايا اقتصادية مرهونة بمدى المشاركة فيها والانخراط ضمن فعاليتها، وتعزيز القدرة التنافسية بالتفاعل الايجابي مع التحديات وتبني استراتيجيات اقتصادية قوية لاستقطاب الاستثمارات والتغلغل في الأسواق الدولية.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض التجارب التكاملية في العالم التي جمعت بين عدد من أشكال التكامل، منها ما ينتمي إلى إقليم واحد، وهناك ما يجمع بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأيضا هناك شكل آخر يجمع بين عدة أقاليم ويضم أعضاء في تكتلات قائمة.

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

يمثل الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، وتؤكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هذا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات واندماج اقتصادياتها بما يعكس زيادة في الإنتاجية، تدعيم الاستثمارات، توسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

الفرع الأول: النشأة والتطور

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية* في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار. وفي 28 مارس 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة). وكان من أهم البنود التي جاءت في هذه الاتفاقية ما يلي¹:

- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفات الجمركية اتجاه العالم الخارجي.
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء.

* هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)

¹ نيبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص63

وقد تم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مراحل، بحيث تبدأ المرحلة الأولى في عام 1958، وتمتد إلى غاية عام 1970.

وفي عام 1968 أنشئ الاتحاد الجمركي بين دول المجموعة ووضعت وطبقت سياسة زراعية مشتركة، بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل. وفي عقد السبعينات واجهت المجموعة بعض المشاكل، وخصوصا الركود التضخمي التي شهدتها الاقتصاد العالمي في نهاية 1973 وانهار نظام النقد الدولي، ما أثر عليها سلبا، حيث انخفضت معدلات النمو وانخفض نصيب المجموعة من الصادرات الدولية. لذا كان إنشاء نظام النقد الأوروبي في عام 1979 مبادرة مبكرة نحو الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار الشؤون النقدية في غرب أوروبا وحماية أوروبا من التقلبات العنيفة في قيمة الدولار. وقد حدث بعد ذلك قدر من التقدم نحو الإقليمية حتى تم توقيع القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 والذي هدفا هو إنشاء سوق أوروبية موحدة في عام 1992. ومنذ توقيع القانون الأوروبي الموحد تسارعت الحركة نحو الوحدة الأوروبية¹.

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي² :

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية .

و قد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في³ :

المرحلة الأولى: 01 جويلية - 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 01 جويلية 1994 - 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تتبع دول المجموعة سياسات

¹ إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 180

² حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص 46.

³ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 68-69

اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهيكلها:

اتسعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد، ما أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وزاد عدد سكانها، وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الاتحاد، وفيما يلي الفترات التي تم فيها التوسع¹:

الدول الأعضاء: بدأ الاتحاد في عام 1951 بستة دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. وفي العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة، أيرلندا والدانمارك، ثم اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، ليصبح عدد الأعضاء اثني عشر دولة، ثم انضمت السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995. وابتداءً من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي: استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكية وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في نفس السنة. وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

هيكل الاتحاد:

أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هيكل أساسية لتسيير دواليبه وهي²:

- البرلمان الأوروبي الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي، ويتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ بفرنسا).
- المفوضية الأوروبية: وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.
- مجلس الاتحاد الأوروبي وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 153

² www.madariss.fr

- محكمة العدل: وهي جهاز قضائي يتكون من 27 قاضيا و 9 وكلاء يشرفون على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها في لوكسمبورغ).
- ديوان المحاسبات وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد، كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار.

الفرع الثالث: بعض انجازات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية:

لقد حقق الاتحاد الأوروبي إنجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة، وجعلت منها النموذج الذي يحتذى به، ومن الانجازات التي حققتها ما يلي¹:

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومحكمة المدققين.
- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم، وتضم 27 دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة، يتمتعون بحرية البيع والشراء، وحرية الانتقال والعمل.
- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في الأول من يناير 2002، والتي أدى استقرارها إلى أن أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم.
- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم "المؤسسة الاقتصادية الأوروبية".
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار "النموذج الموحد الأوروبي"، مثل: دولتي إيرلندا، واسبانيا، حيث حققنا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الاتحاد الأوروبي.
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا.
- معالجة الأزمات الاقتصادية، والمالية التي عانت بعض دول الاتحاد الأوروبي منها، والتي يأتي في مقدمتها دولة اليونان مؤخرا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة قد وصلت إلى أعلى مراتب التكامل، حيث تدرجت عبر مراحلها بموضوعية وواقعية، واستطاعت أن تتغلب على العقبات التي واجهتها خلال مسيرتها، لتصبح في الوقت الحاضر المثال والنموذج الذي يحتذى به.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ** NAFTA نشأتها، مبادئها وأهدافها.

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثاً مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نمواً، ونجد قيام هذه المنطقة أملت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين، أما خلال الثمانينات والتسعينات تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية " النافتا " .

الفرع الأول: نشأة النافتا

نشأت فكرة النافتا (NAFTA) وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، وقد تزامنت هذه الفكرة مع فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش خاصة بعد تعثر مفاوضات جولة أورجواي **. وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لذا فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حتى تشجع التجارة البينية وتعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم انخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى. وقد ساعد على طرح هذه الفكرة إصرار دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وبعد مباحثات مضية استمرت 14 شهراً توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

** North America free tread area.

** كانت الدول الأعضاء في الجات تناقش في تلك الفترة بعض الموضوعات المتعلقة بتسهيل عمليات التجارة الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بإزالة العوائق في وجه التجارة الدولية، مثل تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع والحد من بعض الإجراءات الحمائية التي تتبناها بعض الدول. وقد كان هناك خلاف لاسيما بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا.

¹نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 71

والمكسيك في 12/08/1992م إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها. وبناء على هذه الاتفاقية يتم إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية بين هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت من أول يناير 1994م وهو تاريخ سريان هذه الاتفاقية، وتنتهي في أول يناير 2008م، كما تحرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشأن البيئة والعمالة¹. وتعتبر هذه الاتفاقية "النافتا" في الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتي تم التوصل إليها في عام 1988م، لضمان التبادل الحر بين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين².

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة. وتمثل اتفاقية النافتا تجمعا قويا يبلغ عدد سكانه 363 مليون نسمة، وناتجه المحلي الخام 6404 بليون دولار وفقا لتقديرات عام 1992، ويكون بذلك تكتل دول النافتا يقترب من الاتحاد الأوروبي³. وعن هذا التكتل يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إليه ورعت إنشاءه للدواعي التالية⁴:

- 1- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة.
- 2- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
- 3- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

الفرع الثاني: مبادئ النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية

¹ محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص416

² سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و" الجات " 94"، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 29.

³ فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص233

⁴ حربي موسى عريقات- التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، ص 317.

بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي¹:

- إلغاء الرسوم على معظم المنتجات عند سريان الاتفاقية. وقد ألغيت معظم قيود الاستيراد والتصدير، خاصة الحصص وأدون الاستيراد
- ضرورة أن تحتوي المنتجات على 50 - 60 في المائة على الأقل من القيمة المضافة الإقليمية.
- وضع إجراءات موحدة للجمارك تنص على شهادة المنشأ، وإجراءات التحقق، والأحكام المسبقة، والمراجعة واستئناف أحكام تحديد المنشأ والأحكام المسبقة، والتعاون الجمركي وإنشاء فريق عمل.
- يسمح بالإجراءات الصحية أو المتعلقة بالصحة النباتية السارية أو التي تدخلها أي دولة من دول "النافتا" بشرط ألا تكون قناعاً للقيود التجارية وأن تعتمد على المبادئ العلمية وتقييم المخاطر.
- تتفق جميع الأطراف على إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وتحويلها إلى رسوم جمركية أو المزج بين الحصص والرسوم الجمركية.
- تتضمن الاتفاقية مجموعة شاملة من الأحكام التي تتعلق بحماية براءات الاختراع وحق التأليف والنشر والعلامات التجارية.
- تتعهد كل دولة بالمحافظة على القوانين التي تنظم الممارسات التي تحد من المنافسة.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر. والسماح بانضمام أعضاء آخرين.
- العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدولة معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

¹ إبراهيم نافع، إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 201 - 202

- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية

الفرع الثالث: أهداف النافتا

- تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها¹:
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البيئية فيما بين الدول الأعضاء.
 - قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.
 - زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.
 - محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد في اليابان².
 - تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.
 - زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه كان من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3 % في الولايات المتحدة و 0,87 % في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك

¹ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص100

² عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد...."، مرجع سابق، ص 129

على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات¹.

- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.
- علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين. وكذلك دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل داخل دول الإقليم.
- إزالة عوائق التجارة وتشجيع المنافسة الحرة وزيادة فرص الاستثمار وتوفير حماية مناسبة للملكية الفكرية، واتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات. وكذلك تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم².

وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفات الجمركية بشكل متدرج، والفئة (أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فور، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن تجمع النافتا اتخذ شكل منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى قيام اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، إلا أنه يعتبر تطبيقاً للإقليمية الجديدة، وليس للنظرية التقليدية، فزيادة على تفاوت أعضاءه في مستويات النمو، فهو يجمع بين دولة نامية ودولتين من أكثر دول العالم تقدماً، كما أن هذه الاتفاقية لا تمنع أعضاءها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى. ومن الواضح أن هذه التجربة كانت في صالح الدول المتقدمة أكثر منها في الدولة النامية (المكسيك)، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حلاً لمعظم مشاكلهم في تصريف منتجاتهم عبر المكسيك إلى أمريكا اللاتينية، ومعالجة مشكلة الهجرة الغير الشرعية وقضايا التهريب، كما سعت هذه الاتفاقية أيضاً إلى تأمين واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول والغاز الطبيعي من المكسيك التي تملك احتياطياً كبيراً منه.

¹ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص64

² محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي مرجع سابق، ص 340-341.

المطلب الثالث: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (APEC) **

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الاقتصادية القارية، حيث أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا (داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الاتحاد الأوربي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونظرا للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. فانتسح نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا من ناحية، وقارتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا، إفريقيا، أستراليا.

الفرع الأول: نشأة الأبيك

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة** ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020، ويضم ثلاث قوى اقتصادية في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والصين)، تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و" أسيان " لدول شرق آسيا¹. ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي % 60 من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70% من النمو الاقتصادي

** Asia Pacific Economic cooperation.

** هذه الدول هي: أستراليا، برونائي، كندا، الشيلي، الصين، هونغ كونغ الصينية، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبيه الصينية، تايلندا، الولايات المتحدة، فينتام.

¹ جمال الزغبي، "التكتلات الاقتصادية في العالم (أبيك نموذجا)" ، مجلة السياسية الدولية، العدد 64، سوريا، ربيع 2000، ص 57.

خلال السنوات العشر الماضية. وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع - أبيك القائمة على التجارة - على أكبر تجمع للدخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا¹.

ويعد الأبيك المنظمة الوحيدة غير الحكومية في العالم التي تعمل على أساس تعهدات غير ملزمة، وحوار منفتح، واحترام متكافئ لآراء جميع المشاركين. وفي عام 1994 خلال اجتماع القادة الاقتصاديين في بوجور بإندونيسيا، تم تبني إعلان الحل المشترك لقادة الأبيك، والتي تعهدت فيها بتحقيق تجارة واستثمارات حرة ومنفتحة بحلول عام 2010 للاقتصاديات الصناعية، وعام 2020 للاقتصاديات النامية².

ولقد عقدت قمة منتدى الأبيك حتى الآن 24 اجتماعا، وتعد هذه الاجتماعات كل سنة على صعيد وزاري وأحيانا على صعيد رئاسي يشارك فيها رؤساء الدول الأعضاء، وكان أولها الذي عقد في أستراليا (كانبرا) سنة 1989، وهو العام الذي تأسست فيه الأبيك، وآخرها عقد في روسيا (فلاديفوستوك) عام 2012. ومن أهم القمم السنوية، مؤتمر سيائل في الولايات المتحدة في خريف 1993، والذي صدر عنه إعلان يتضمن تشجيع على المشاركة وانضمام أعضاء جدد إليها، بالإضافة إلى الهدف الأساسي هو إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار حتى يمكن ممارسة المزيد من التجارة في المنطقة ومع بقية دول العالم، مما يؤكد سعي المجموعة لإقامة منطقة حرة، وليس لإقامة وحدة اقتصادية ونقدية، أي أنها تريد أن تكون أقرب إلى نموذج نافتا منها إلى نموذج الاتحاد الأوروبي. ومؤتمر فانكوفر في كندا عام 1997، تقرر فيه ضم روسيا والفيتنام والبيرو إلى المنظمة³، وقد جاء هذا المؤتمر في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وأقر فيها الرؤساء خطة لإنقاذ ومساعدة اقتصادات الدول على تخطي الأزمة. وكذلك القمة السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999 في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001⁴.

الفرع الثاني: أهداف الأبيك

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما

يلي⁵:

¹ أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 85.

² www.arrabic.people.com.cn/31659/html.7191500

³ محمد المجدوب، التنظيم الدولي النظريات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ط1، ص 431

⁴ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 456.

⁵ محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص 249 - 250

- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوب منظمة الأبيك، والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.
 - تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي الناتجة عن تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والاستثمار والتكنولوجيا.
 - تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.
 - تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق إضرار بالاقتصاديات الأخرى.
 - تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك، وذلك من أجل زيادة و تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.
- كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة.

الفرع الثالث: بعض مؤشرات وأرقام الأبيك الاقتصادية والتجارية

- مند تأسيس الأبيك عام 1989، نما إجمالي الناتج المحلي والتجاري بشكل مطرد، و يمكن إدراج بعض الحقائق والأرقام التي تخص هذا التطور فيما يلي¹:
- تضاعف إجمالي الناتج المحلي للأبيك بالقيمة الشرائية ثلاثة أضعاف من 11.8 تريليون دولار أمريكي في 1989 إلى 37.3 تريليون دولار في عام 2006.
 - في 2006 كان أبيك يمثل 56 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي بالقيمة الشرائية مقارنة ب 51 في المائة في 1989.
 - نما إجمالي الناتج المحلي للأبيك بالقيمة الشرائية بنسبة 6.6% في المتوسط سنويا منذ 1989 وهي أسرع من النمو المتوسط العالمي (6 %) في نفس الفترة.
 - وارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الشرائية في الأبيك من 5205 دولار أمريكي في عام 1989 إلى 13994 دولار أمريكي في 2006، وأعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر ب 10305 دولار أمريكي في 2006.

¹ www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-09/03/content_482664.htm

- ومنذ 1989 نمت تجارة الآبيك مع العالم بنسبة 8% سنويا في المتوسط وارتفعت من 3 تريليون دولار أمريكي في 1989 إلى 13.2 تريليون دولار في 2006. وتمثل الآبيك 44% من صادرات العالم، و45% من واردات العالم.
 - وارتفعت السلع والخدمات التي تصدرها الدول الأعضاء في الآبيك من 1.5 تريليون دولار أمريكي في 1989 إلى 6.5 تريليون دولار أمريكي.
 - شهدت التجارة السلعية بين اقتصاديات الآبيك نشاطا، ونمت بسبة 8% في المتوسط سنويا منذ 1989. وارتفعت صادرات التجارة السلعية في المنطقة من 842 مليار دولار أمريكي إلى 7.3 تريليون دولار أمريكي في 2006.
 - في عام 2006، مثلت التجارة السلعية في المنطقة 69% من إجمالي التجارة السلعية للآبيك. ويلاحظ أن تطور الآبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة كتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمر الصاعدة في جنوب شرق آسيا وحوض الباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع، كما يضمن لليابان أن تقود الكتلة الاقتصادي لجنوب شرق آسيا لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، ويضمن السيطرة الأمريكية على آسيا في نفس الوقت¹.
- يتضح لنا مما سبق أن كتلة الآبيك يعتبر من اكبر التكتلات والتجمعات الإقليمية مرونة وديناميكية بوضعه أهدافا محددة زمنيا لإزالة مختلف العوائق التجارية وغير التجارية بين الدول أعضاء التكتل، والوصول إلى تعريف جمركية موحدة، ودعم عمليات التنمية وتطوير المنطقة عن طريق تكثيف التعاون بين الدول الاعضاء.
- وإن ما يميز منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي عن الترتيبات التكاملية و التكتلات الأخرى هو اشتماله على جميع أنواع الترتيبات الإقليمية والتكاملية في العالم، إذ يجمع في عضويته بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة، ويضم أيضا من جهة أخرى الدول الواقعة في أقاليم من القارات الأخرى. وهو بهذا الشكل يتبنى ويطبق صيغة الإقليمية الجديدة في معظم جوانبها، فهو يضم عدة أقاليم، ويسمح بالتباين والاختلاف في المستويات الاقتصادية، وهو يجمع بين التجريبتين الأوروبية وتجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

المطلب الرابع : تجربة مجلس التعاون الخليجي

يعد هذا المجلس من أقدم التجمعات الإقليمية الجزئية في الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه رسمياً في مؤتمر القمة الخليجي في أبوظبي (الإمارات العربية) بتاريخ 1981/05/25، يتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الامتداد والتواصل مما جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية استراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية مشتركة، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعداً آخر، فالدول الستة (06)^(*) تتمتع بدرجة عالية من التجانس، وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة فضلاً عن تقارب الخطوط العريضة لسياستها الخارجية¹.

الفرع الأول : نشأة المجلس :

بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست، وفي 14/02/1981 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مؤسسة دولية إقليمية تتمتع بشخصية قانونية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية. وقد اقتصر عضوية المجلس على الدول الست الأعضاء فقط، فهي غير مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد، حيث لم تحدد الاتفاقية شروط الانضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب.

أما بخصوص أهداف المجلس فتتمثل فيما يلي²:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.

(*) المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، وسلطنة عمان.

¹ هند عبد اللطيف المصري، أثر التغيير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص80

² عمورة جمال لمحيّد، دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطة، مرجع سابق، ص284

- تطوير ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة المشروعات المشتركة.
 - تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها.
 - تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة.
 - حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.
 - العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال، وكل عناصر الإنتاج، بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية.
 - تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.
 - تدعيم التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات وإنجاز البنى الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق...إلخ.
 - العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس.
 - اهتم المجلس بخصوص تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج وتكرير، نقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة).
- ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجلس التعاون الخليجي في إطار هيكله التنظيمي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الاتفاقية وهي:

المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على باقي الأجهزة، أما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، حيث أن من مهامه اقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول، كما يعمل على

تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، أما الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين، وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس، وتنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).

الفرع الثاني : تقييم اتفاقية مجلس التعاون الخليجي :

يمكننا تلخيص أهم الانجازات لاتفاقية المجلس فيمايلي¹:

- حل مسألة الخلافات الحدودية بالطرق الودية، والتي كثيرا ما كانت السبب في عرقلة العملية التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك حل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر وتوقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح السعودية واليمن في تسوية خلافهما الحدودي الذي دام فترة طويلة من الزمن، وكذلك تسوية الخلاف الحدودي بين الامارات وعمان، والكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية وخاصة ما تعلق بحقل الدرة البحري النفطي².
- السماح لمواطني المجلس (الماديين والمعنويين) من ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ومساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.
- إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من أي بنك.
- السماح لمواطني المجلس بحق تملك العقار لغرض السكن.
- مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية، نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنو البلد العضو.
- السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة في بداية الأمر والشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الاقتصادية المسموح بها) ونقل ملكيتها، وممارسة تجارة الجملة والتجزئة في الدول الأعضاء.

¹ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص486-488

² عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص97

• إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وهذا ابتداء من سنة 1983، وتوحيد التعريفات الجمركية على السلع الأجنبية وهي 4% إلى 20%.

• معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها بإقليم أي دولة عضو وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت).

• تقريب وتوحيد سياسات دول المجلس، حيث تم الاتفاق على إقرار السياسة الزراعية المشتركة والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس.

• تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس والشبكة الكهربائية وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.

• السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بتصدير منتجاتها إلى بقية دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي.

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة والانجازات المحققة، فقد ظلت درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس محدودة، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز إلى الدول الصناعية، والحاجة المستمرة إلى استيرادها السلع المصنعة من الدول الصناعية بالدرجة الأولى، مما جعل نمط منطقة التجارة الخليجية الحرة يعتمد على الأسواق من الخارج دون المجلس بالدرجة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قامت منذ عقد الثمانينات بإتباع استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات غير النفطية، ونجح عدد منها في اكتساب ميزة نسبية قوية في قطاعات عديدة مثل البتر وكيمائيات والألمنيوم والحديد والاسمنت، لكن هذه ليست كافية بالقدر الذي يكون بديلا لقطاع النفط، والذي يسيطر على النشاط الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل المصدر الرئيسي للنتاج الوطني لهذه الدول، وبالتالي لم يتم التفكير فيما بعد النفط¹.

¹ محمد غانم الزميحي، معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثة، لبنان، 1995، ص 219

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق طرحه وتحليله، أن مفهوم المشروعات المشتركة يركز على التكامل ، وخلق الترابط والتشابك بين اقتصاديات الدول الأعضاء في هذه المشروعات لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بالاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية الجماعية والموارد المتاحة، والتوزيع العادل للمنافع والأعباء.

كما أن اعتماد صيغة المشروعات المشتركة في نظرية التكامل يرجع إلى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق ذلك التكامل بين اقتصاديات الدول الأطراف في تلك المشروعات.

من خلال ما سبق نخلص أيضا إلى أن تجارب التكامل التي أوردناها في هذا الفصل، تجمع كل الأصناف والأشكال التي يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي، فالتجربة الأوروبية تعد النموذج الذي يحتدى به، حيث طبق النظرية الوظيفية بحداقها، وقد راعت خلال مسيرتها التدرج عبر مراحلها، كما جمعت الدول الواقعة في إقليم واحد ومستويات متقاربة في النمو، ونجد في المقام الثاني تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتي جمعت بين دولتين متقدمتين ودولة نامية، حيث أن هذه التجربة لم يكن هدفها الوصول إلى درجة عالية من التكامل، وإنما كان يقتصر هدفها في بلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي فيما بينها، في حين نجد التجربة الثالثة تضم الدول النامية والدول المتقدمة، من أقاليم مختلفة، أما تجربة مجلس التعاون الخليجي فهو النموذج الذي يجمع بين دول نامية تنتمي إلى إقليم واحد، كما تتشابه اقتصادياتها ونظمها.

الفصل الثالث:

المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي
الأوروبية والتجربة المغاربية

تمهيد:

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والاندماج تجربة تستحق الاهتمام حيث مرت على هذه التجربة أكثر من خمسين عاما من التكامل والنجاح، رغم التباين الواضح بين دوله، وبالنظر إلى التجربة المغربية نجد أن لها من مقومات التكامل يندر أن تجتمع في تكتل آخر في العالم، لكن رغم ذلك لم تستطع أن تحقق النجاح المأمول. من هنا فإن إجراء مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية في التكامل قد تكون الوسيلة المثلى للتعرف على أوجه القصور الحقيقية للتجربة المغربية. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلا ثلاث مباحث، حيث يخصص المبحثين الأول والثاني لدراسة مسيرة التجريبتين الأوروبية والمغربية وتطوراتها، في حين خصص المبحث الثالث لإجراء المقارنة بينهما.

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة والتضحيات الجسيمة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة تجاوزت الخمسين عاما. وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية وفي مجالات على أوسع نطاق. وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يشكل قاعدة للتحرك نحو الجوانب السياسية. واستطاعت هذه الدول أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل إقليمي أكبر. ومن تجمع يقف عند أولى مراحل التكامل وهي منطقة التجارة الحرة إلى آخر يمضي قدما عبر المراحل التي رسمتها النظرية الوظيفية التي وضعها بيلا بالاسا في سنوات الستينيات، ليفضي إلى وحدة اقتصادية ونقدية وهي أعلى مراتب التكامل الاقتصادي، والذي تزال بمقتضاه جميع العقبات والحوجز أمام البلدان أعضاء التكامل.

وفي هذا الصدد سوف نقوم بدراسة التجربة الأوروبية من خلال ثلاث مطالب، بدءا من نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره عبر المراحل المختلفة وصولا إلى معاهدة ماستريخت، وإعلان الاتحاد النقدي ثم إصدار العملة الموحدة.

المطلب الأول: النشأة والتطور

خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا وخرابا في معظم دول العالم، خصوصا في أوروبا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها. هذه الحرب التي دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية وأعادتها إلى نقطة الصفر، جعلها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، وأنها لابد عليها أن تنتهج خيارات جديدة تخلص ما بين السياسة والاقتصاد، وبعيدا عن الاتجاهات العسكرية والتسلح المفرط الذي يستنزف الميزانيات ويبدد الطاقات. لذلك، ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيد القارة، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، هو طريق التكامل الاقتصادي أو الاندماج الإقليمي.

الفرع الاول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

عقب الحرب العالمية الثانية بدأ المختصون والساسة الأوروبيون يبحثون في الجهود السابقة التي انطلقت نحو توثيق العلاقات بين دول الإقليم، وخلق جو من التعاون يفضي في الأخير إلى التكامل والاندماج. وإن اختلفت المسارات المؤدية إلى ذلك، إذ إن دعوة الكونت النمساوي "كودينوف كاليرجي" عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في ديسمبر عام 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصابة الأمم المتحدة، شكلت الخطوات الأولى لتمهيد الطريق وتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية¹. وقد أدت الصعوبات الاقتصادية والأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 1929، وما تلاه من تضخم وكساد، إلى تصاعد النزعات الحمائية واحتدام الحروب التجارية، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى عقد عدة مؤتمرات تدرس من خلالها كيفية توثيق العلاقات فيما بينها. وفي 19 سبتمبر من عام 1946 دعا "ونستون تشرشل" وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية محورها تعاون فرنسي ألماني، وقد جعل العلاج الأساسي لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد، أو كما أسماه " إعادة خلق العائلة الأوروبية في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية"².

وقد انطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، حيث تم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، والتي كانت تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد أوروبي سليم من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء*، والعمل من أجل إدارة وإنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي الذي تموله معونة الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المقترح الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا)³. وقد عملت المنظمة خلال السنوات الأربع التي حددها مشروع مارشال، على تنسيق سياسات الدول الاقتصادية بغرض الوصول إلى أفضل وسيلة لدفع عملية الإنتاج

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية -حقب ما بعد نهاية الحرب الباردة-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص60

² كمال محمد عبد القادر عثمان، مواقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1987 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، 2006، ص5

* الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي هي: ألمانيا، النمسا، النرويج، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، السويد، الدانمارك، بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، فرنسا، اليونان، هولندا، ولوكسمبورغ. وفي عام 1960 إتفقت هذه الدول على توسعة عمل المنظمة لتشمل أيضا الجانب التنموي الخاص بدول العالم الثالث. وتغير اسم المنظمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي انظم إليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

³ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص144

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغاربية

واتخاذ الإجراءات الضرورية للوصول إلى الاستقرار المالي وتثبيت العملات. ومن النتائج التي حققتها المنظمة، زيادة نسبة التجارة البينية، وارتفع الإنتاج الصناعي، مما زاد في نسبة صادراتها إلى الدول الأخرى. وبالموازاة مع ذلك عقدت معاهدة بروكسل وهي معاهدة دفاعية أجلها خمسون عاما بين بريطانيا وفرنسا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، يتم بموجبها التشاور في حالة حدوث تهديد عسكري لأي من أعضائها أو ما يؤثر على استقرارها الاقتصادي، والتعاون فيما بينها في الدراسات المتعلقة بمستوى المعيشة، والشؤون الاجتماعية والثقافية. وفي عام 1949 تم إنشاء مجلس أوروبا في السنة التي أنشئ فيها حلف شمال الأطلسي. لتتوج هذه الجهود في تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، حيث تم التوقيع على معاهدة الإنشاء في أبريل 1951، لتحقيق طموحات روبرت شومان، وزير خارجية فرنسا الذي كان الأب الروحي للاندماج الأوروبي¹.

تم اعتبار معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18/04/1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد، وما يرتبط بهما من صناعات والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية²، فضلت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال من أجل التخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول، بتوقيعها لمعاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب^(*) كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء، وقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة (كرسوم الاستيراد أو التمييز بين المنتجين والمستهلكين)³. وقد كانت السمة الأساسية لهذه المجموعة، هي وضع صناعات الفحم والصلب تحت سيطرة عليا فوق وطنية، تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية للدول الأعضاء، وتمويل

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية – حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص60

² أبحري سفيان، شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و أثرها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003، ص6.

^(*) Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA).

³ محمد محمود الإمام، قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 428

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

مشاريع إعادة تدريب العمال الزائدين، ووضع القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وهذا لتحقيق المنافسة الحرة والقضاء وبصفة نهائية على الاحتكارات في هذا المجال.

وقد أدى نجاح الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى خلق منطمتين اقتصاديتين هما الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تم التوقيع عليهما بروما في 1957/03/25 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، وقد شكلت الجماعات الثلاث ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية¹.

1- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)*:

وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، في 25 مارس 1957 في روما، وهو التاريخ نفسه الذي وقعت فيه معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، ودخلت يوراتوم إلى حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير 1958، وأعضاؤها هم أعضاء السوق الأوروبية المشتركة نفسها.

وتهدف يوراتوم إلى تمويل وتطوير الطاقة الذرية، من أجل استخدامها في الصناعة والنهوض بها، وذلك لسد الحاجة المتزايدة إلى الكهرباء، كما تهدف إلى تشجيع البحوث وتوفير المعلومات، وتدريب العلماء والفنيين العاملين في مجال الذرة، والتخطيط من أجل الاستثمار المشترك، وإقامة المنشآت الذرية (مفاعلات)، من أجل المنفعة المشتركة، إذا دعت الضرورة لذلك، وتكون الجماعة مسؤولة عن وضع القوانين والإجراءات المنظمة للصناعة الذرية. وكذا ضمان عدم استخدام المواد الذرية في غير الأغراض السلمية².

وفي يناير 1959، أقامت الجماعة سوقاً مشتركة للمواد الذرية، وتعهدت بضمان حصول الأعضاء على هذه المواد من دون تفرقة، كما تعهدت بحرية انتقال العمال ورأس المال في نطاقها، وذلك بالنسبة لمشروعات الطاقة الذرية والبحوث، وكذلك بوضع مشروع تأمين عام للجماعة لحمايتها من الأخطار الذرية.

¹ عادل بلجليل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، ص29

* European atomic Energy community EURATOM

² عبد العظيم الجنزوري، الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص27.

2- إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأهدافها.

عقد وزراء خارجية الدول الستة، الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، مؤتمرا في مسينا (صقلية) في يونيو عام 1955 لمناقشة ودراسة المذكرة المقدمة من اتحاد البينيلوكس الخاصة بتجربته. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من ممثلي تلك الدول، برئاسة بول هنري سباك (وزير خارجية بلجيكا في ذلك الوقت)، لبحث إمكانية تحقيق تكامل بين الدول الستة، ووضع تفاصيل معاهدة جديدة، تنشأ بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ويتم ذلك عن طريق إنشاء منظمات مشتركة بين الدول الأوروبية، وتكامل تدريجي بين اقتصادياتها القومية، وإنشاء سوق مشتركة وتنسيق سياساتها الاجتماعية بالتدريج.

وقد عكفت هذه اللجنة على دراسة هذا الموضوع لمدة سنة تقريبا، وفي ماي سنة 1956 انعقد مؤتمر وزراء خارجية تلك الدول مرة ثانية في مدينة البندقية بإيطاليا، وبحث المؤتمر التقرير الذي قدمته إليه اللجنة، وهو المعروف باسم مشروع سباك، وأعتبر بصفة عامة أساسا صالحا لوضع مشروع المعاهدة المطلوبة، وفي الشهر التالي لانعقاد المؤتمر، بدأت المفاوضات بين خبراء الدول الست لوضع مشروع المعاهدة موضع التنفيذ، وإيجاد حلول مجدية للمسائل المعلقة¹. وفي فبراير 1957 عقد وزراء الخارجية مؤتمرا آخر في بروكسل، حيث تم التوصل إلى اتفاق على النقاط المختلف عليها فيما عدا النقطة الخاصة بشروط اشتراك دول أقاليم ما وراء البحار في السوق المشتركة، ذلك الاشتراك الذي اقترحه فرنسا لأول مرة، في مؤتمر البندقية عام 1956، ولم يتفق على هذه النقطة إلا في الاجتماع الذي عقده رؤساء وزراء الدول الست في باريس في فبراير 1957.

وأخيرا تم التوقيع على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية في روما في مارس 1957، وقد اشتملت المعاهدة على 248 مادة و4 ملاحق و9 بروتوكولات، واتفاقية. وهي ذات طبيعة مزدوجة، فهي من جهة منطقة للتبادل الحر، أو سوق مشترك، لكنها إضافة إلى ذلك تنظيم يتبع سياسات ويتخذ إجراءات إيجابية مشتركة، على مستويات مختلفة، وفي جوانب متعددة، لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، وتحديد العلاقة بينهم وبين العالم الخارجي².

¹ أحمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة، حاضرها ومستقبلها، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1986، ص 16.

² موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/....htm

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

وقد بدأ التنفيذ الفعلي لاتفاقية روما في 1 جانفي 1958، وكانت أهم بنود الاتفاقية ما يلي¹:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذا القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وتسهيل انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال.
- توحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
- تسهيل عمل السوق المشتركة عن طريق التقريب بين تشريعات الدول الأعضاء حتى لا تبقى بينها اختلافات كبيرة تعرقل عملية التكامل.
- تنسيق السياسات الاقتصادية، والنص على سياسات مشتركة وليس مجرد التنسيق في كل من الزراعة والنقل وفي عملية معالجة اختلال موازين المدفوعات.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي

وقد تم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل تدريجي، تبدأ المرحلة الأولى في عام 1958، وتنتهي في آخر سنة 1970، وفي حالة عدم اكتمال تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة، فإنه يمكن زيادة ثلاث سنوات أخرى، بحيث تنتهي في عام 1973، وقد قسمت تلك المراحل إلى أربع سنوات لكل مرحلة، بشرط ألا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا إذا تحققت أهداف المرحلة الأولى بالكامل، وقد تم تخصيص 30% بالنسبة للمرحلة الأولى وهي أربع سنوات، وكذلك 30% بالنسبة للمرحلة الثانية، أما المرحلة الثالثة فخصت نسبة التخفيض ب 40%. وقد اكتملت مقدمات الاتحاد الجمركي، وأصبح حقيقة واقعة في الأول من يوليو 1968، أي قبل الموعد الذي حددته معاهدة روما بصفة مبدئية بعام ونصف، وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الست، وكذلك نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة، بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل، وكذلك تعهدت دول الجماعة بالتوفيق بين مصالحها القومية، وبين مصالح الدول الأخرى².

وقد كونت المجموعات الثلاثة (مجموعة الفحم والصلب، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية) ما يسمى بالجماعة الأوروبية، وقد تم التوقيع في بروكسل عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه أصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 189-190

² نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 63-65

- مجلس وزراء مشترك - مفوضية مشتركة - جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

لقد حققت الجماعة الأوروبية نجاحا باهرا في مدة وجيزة استطاعت أن تتجاوز خلالها كل العقبات، وكان تنفيذ بنود معاهدة روما في المستوى المطلوب، حيث تم تطبيقها في قبل انتهاء المدة المحددة لها، وهذا يظهر الرغبة القوية والنية الصادقة في تجاوز الخلافات السابقة والعمل بشكل جماعي لتحقيق أهداف مشتركة. كما أن فشل الجماعة في إنشاء مجموعة للدفاع المشترك لم ينقص من عزميتها في مواصلة المشوار. وقد ترتب عن إنشاء الجماعة تقليص صلاحيات الدول الأعضاء في رسم وتنفيذ السياسات التجارية وتوكيلها إلى مؤسسات الجماعة، وتعتبر المسئولة عن قيادة المفاوضات مع العالم الخارجي، ولذلك يلاحظ أن المفوضية الأوروبية هي المتحدث الرسمي باسم الجماعة. وقد غير النجاح الذي حققته الجماعة نظرة الدول التي كانت متحفظة من الدخول في عضويتها، وعلى رأسها بريطانيا التي أيقنت أن بقاءها خارج المجموعة سوف يعرضها للعزلة، فتقدمت بطلب الانضمام إلى الجماعة سنة 1961، وتبعتها دول أوروبية أخرى.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة

تميزت المجموعة الأوروبية عن غيرها من المنظمات الأخرى، بأن أعضائها اتفقوا على التنازل عن جزء من سيادتهم لصالح المجموعة الأوروبية، في سبيل الوصول إلى وحدة تنظيمية وسياسية واقتصادية واجتماعية كاملة بينهم، ومن تم كانت القرارات التي تصدر عن مؤسسات المجموعة الأوروبية لها ذات الصلاحية التي تتمتع بها المؤسسات الحكومية في الدول الأعضاء. كما تميزت أيضا بقبول توسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) من خلال قبول أعضاء جدد من الدول التي تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما، والمتمثلة أساسا في انتماء هذه الدول الرغبة في العضوية إلى القارة الأوروبية، واعتمادها لنظام اقتصادي ليبرالي قوامه العمل بنظام اقتصاد السوق، وإعطاء القطاع الخاص دورا متناميا في إحداث النمو الاقتصادي المنشود، وكذا اعتماد الدول الرغبة في العضوية لأعراف وتقاليد النظام الديمقراطي الغربي، ونبذ كافة أشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم. وفي ظل هذه الشروط اتسعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد من القارة الأوروبية، مما

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغاربية

أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وعدد سكانها وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الاتحاد، وفيما يلي الفترات التي تم فيها التوسع¹:

• الفترة (01): (جانفي 1973): في البداية اتخذت المملكة المتحدة موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد، خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA* في عام 1959، بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، النمسا، البرتغال، ايسلندا، وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، غير أنه بمضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب الانضمام إلى الجماعة عام 1961، ومعها كل من: الدانمرك وإيرلندا والنرويج عام 1962. وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام*، ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، مما أسفر عن تجميد هذه الطلبات إلى عام 1973، حيث انتهت بانضمام كلا من بريطانيا والدانمرك وإيرلندا ورفض النرويج الانضمام من خلال استفتاء شعبي. يعتبر هذا الانضمام أول مراحل التوسع في المجموعة الأوروبية، عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوسع نحو الشمال، حيث أصبحت الجماعة تستحوذ على 40% من التجارة العالمية، كما زاد عدد السكان من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة 1973.

• الفترة (02): (مارس 1981): عرفت هذه المرحلة بمرحلة التوسع الثاني للجماعة الأوروبية لكن نحو جنوب أوروبا، ومس هذا التوسع انضمام اليونان ليصبح عضوا كاملا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بعد ما كانت منتسبة لأكثر من 20 سنة.

• الفترة (03): (جانفي 1986): وهي المرحلة التي عرفت بالتوسع الثالث للجماعة الأوروبية في اتجاه جنوب القارة الأوروبية أيضا وذلك من خلال انضمام كل من إسبانيا والبرتغال بعد تغيير نظمها السياسية نحو الديمقراطية، ليصبح عدد الأعضاء إثني عشر دولة. ورغم ما كان لهذا التوسع من كلفة اقتصادية نتيجة تفاوت مستويات التقدم، فقد تقبلتها الجماعة حرصا على تأمين

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، مرجع سابق، ص153

* European Free Trade Association EFTA

* تدخل رئيس فرنسا شارل ديغول واستعمل حق الفيتو ضد انضمام بريطانيا، وجدد رفضه هذا في سنة 1967، بسبب التشكك في نوايا بريطانيا، وعلاقاتها وروابطها القوية مع أمريكا.

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغاربية

حدودها الجنوبية من الاضطرابات التي يثيرها تسلط الديكتاتوريات العسكرية، وسعيها للاستفادة من الروابط الخارجية لهذه الدول مع مناطق لها أهمية في مواجهة تصاعد أزمة الطاقة على الأجل الطويل، وهي الشرق الأوسط (اليونان) وأمريكا اللاتينية (إسبانيا والبرتغال).

• **الفترة (04): (جانفي 1995):** أطلق على هذا التوسع بالتوسع الرابع لكن تجاه وسط وشمال أوروبا، وذلك من خلال انضمام النمسا، السويد وفنلندا ليصبح عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي 15 دولة. (دخل الإتحاد الأوروبي محل الجماعة الأوروبية في جانفي 1993)، وبذلك أصبح عدد سكان الإتحاد الأوروبي أكثر من 377 مليون نسمة وإجمالي ناتج وطني بأكثر من 7 تريليون أورو.

كان من بين النقاط المنفق عليها بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية فتحها المجال أمام الدول الراغبة في الانضمام إليها، حيث أن هذه الفترة (1967-1995)، عرفت انضمام الكثير من الدول الأوروبية، وقد اشتمل التوسع دولا متباينة من حيث النمو والتقدم، كما وضعت شروط للانضمام حتى تتوافق أنظمتها.

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

على الرغم من قيام السوق المشتركة والمساعي المتكررة للدخول في وحدة اقتصادية ونقدية، فإن الجماعة ضلت تشكو من استمرار عدد كبير من القيود التي تعيق تلك الوحدة، وطالب البرلمان الأوروبي خلال 1983 و1984 بتعديل معاهدة روما بهدف المضي قدما نحو وحدة أوروبية، وإضفاء مزيدا من الصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة، وتمكينها من الاستقلال بمواردها. كما أقر مجلس القمة الأوروبي في نفس الفترة مبدأ التحرك نحو إرساء الجماعة على أسس جديدة، وإدخال إصلاح مؤسسي على تشكيلات الجماعة بما يعزز التعاون الأوروبي في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويساعد على التقدم نحو الوحدة الأوروبية.

الفرع الأول: التحرك نحو السوق الموحدة

في إطار الظروف التي شهدتها الاقتصاد العالمي في سنوات السبعينات، من ركود تضخمي وانحياز نظام النقد الدولي، فقد انعكست سلبا على دول المجموعة الأوروبية، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة، وانخفض نصيب دول المجموعة من الصادرات الدولية، وتراجع القدرة التنافسية لدول المجموعة بالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الظروف السابقة

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

فقد أجريت تعديلات على معاهدة روما*، من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صدق عليه المجلس الأوروبي في عام 1986، والذي يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي. وكي تترجم الأهداف التي حددها الميثاق الواحد في العام 1987 إلى واقع بحلول العام 1992، قام جاك دي لور بصفته رئيسا للمفوضية الأوروبية بتقديم برنامج طموح تشريعي وعملي لضمان إزالة ما تبقى من عقبات أمام حرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات، وكان أهم أهدافه:

- إقرار إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي،
- الاعتراف بالمجلس الأوروبي،
- إقرار مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخله بدلا من مبدأ الإجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان،
- إقرار قضايا الترابط والتماسك الاقتصادي والاجتماعي وقضايا البيئة والتعاون بين المؤسسات المختلفة وقوانين المنافسة،
- إنشاء المحكمة الابتدائية لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوروبية،
- إقرار مبدأ الإجراءات الجديدة الذي يعطي للبرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع فيما يتعلق بالعملية التشريعية الخاصة بالجماعة،
- ضرورة التشاور المباشر والاتصال الوثيق بين كل من المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري من ناحية والبرلمان الأوروبي والمفوضية من ناحية أخرى، خلال المرحلتين الأولى والثانية من مراحل طرح ومناقشة المقترحات يتم خلالها إجازة المقترحات مرورا من مرحلة المبادرة التي تقوم بها المفوضية الأوروبية إلى مرحلة تبني من قبل المجلس الأوروبي.

وقد تضمنت وثيقة القانون الموحد المراحل الزمنية التي يتم خلالها استكمال السوق الموحدة، إذ حددت الفترة لذلك من سبتمبر 1985 حتى نهاية عام 1992، وفي خلال الفترة حتى 1988 أنجز ما يقرب من 25% من برنامج التوحيد الأوروبي. وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 حتى 1992، يتم

* في عام 1985 تم التوقيع على اتفاق شنغن من قبل ألمانيا وفرنسا ودول البنلوكس لتيسير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية، وتعزيز الجهود الرامية إلى حرية حركة الأشخاص والتعاون القضائي داخل الاطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية.

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

خلالهما استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية¹.

كانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سيبنى عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد. وبفضل السوق الموحدة ستصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة بلا أية حدود جمركية، ويصبح هناك حرية انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء، ولم يكتف بتوحيد السوق الأوروبية وإنما امتدت الأهداف لتشمل التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء لتشمل السياسات المالية والنقدية. وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الاتحاد الأوروبي أو معاهدة ماستريخت.

الفرع الثاني: معاهدة ماستريخت.

لم تتوقف الجهود الأوروبية عند إقامة السوق الموحدة، وإنما اتخذت منعطفًا حاسمًا في أوائل التسعينيات للمضي قدما نحو الوحدة. وقد أدت نهاية الحرب الباردة وانحياز التهديد السوفيتي، وكذا إعادة توحيد ألمانيا بصفة خاصة في عام 1990 إلى الإسراع بقبول جدول زمني سريع للوحدة السياسية والاقتصادية في قمة ماستريخت عام 1991، وأقتضى هذا إدخال تعديل آخر على معاهدة روما لتتحول من معاهدة لإقامة سوق مشترك إلى معاهدة اتحاد اقتصادي ونقدي، وقد وقعت هذه المعاهدة من طرف 12 دولة أوروبية* في شهر فبراير 1992 على أساس أن تدخل حيز التطبيق من بداية 1993. لكن تنفيذها تأخر إلى 1993/11/01*. وتميزت هذه المعاهدة بأنها نقلت السوق المشتركة إلى السوق الموحدة على النطاق الاقتصادي ككل، وأقامت نوع من الاتحاد الكونفدرالي بين الدول الأعضاء تحت اسم الاتحاد الأوروبي لتحل محل الجماعات الاقتصادية الأوروبية، لذلك تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ أوروبا من خلال المبادئ التي طرحتها والتي تعتبر بمثابة دستور عمل للاتحاد الأوروبي. وأهم ما نصت عليه المعاهدة ما يلي²:

¹ نيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 67-68

* الدول التي وقعت على معاهدة ماستريخت هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، الدانمارك، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بريطانيا، أيرلندا، اليونان، البرتغال، وإسبانيا.

* تأخر بداية تنفيذ معاهدة ماستريخت بسبب اعتراض ألمانيا عليها بدعوى مخالفتها للدستور الألماني، إلى أن رفضت المحكمة الألمانية العليا هذه الدعوى.

² سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 43

- الاتفاق على إنشاء اتحاد أوروبي مرن، يسمح بانضمام أعضاء جدد إليه.
- الاتفاق على إنشاء الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي عن طريق خلق عملة نقد أوروبية واحدة وإقامة بنك مركزي.
- التنسيق الكامل في مجال السياسة الداخلية و القضاء، وتحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة.
- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الأصلية، وكذلك حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم في الانتخابات الأوروبية والمحلية.

من خلال البنود التي جاءت في المعاهدة يمكن القول أنها استهدفت ثلاث نواح، تمثلت في الشؤون الاقتصادية والنقدية، والشؤون الخارجية والأمنية، والسياسة الاجتماعية. وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في الآتي¹:

المرحلة الأولى: التي بدأت من 1990 حتى نهاية ديسمبر 1993، وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الهيئات العامة، ومزيداً من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة من أول يناير 1994 حتى نهاية ديسمبر 1998، وقد كانت استمراراً لعملية الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي عن طريق إدخال قيود شديدة على عجز الموازنة القومية، وتم إنشاء المعهد النقدي الأوروبي لإدارة النقد الأوروبي، وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء، وكذلك إعداد طريقة لبلوغ سياسة نقدية واحدة في المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة (1999 – 2002): وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس مال قدره 4 مليارات إيكو، حيث تبلغ حصة ألمانيا فيه 25%، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة، المتمثلة في اليورو في عام 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل بالعملة الجديدة التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات

¹ التكتل الاقتصادي الأوروبي – الاتحاد الأوروبي www.boxiz.com/blogs/...htm

الدولية بعد الدولار الأمريكي*. ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي لم يقتصر على الدول الموقعة والأعضاء في الاتحاد، وإنما أبقى المجال مفتوحاً أمام الدول الأوروبية الأخرى التي ترغب في الانضمام، والتي تستوفي الشروط المحددة.

الفرع الثالث: توسع الاتحاد الأوروبي

من أهم النتائج التي توصلت إليها معاهدة ماستريخت، عقد اتفاقيات التوسع والانتساب، أي التوسع بفتحها العضوية أمام دول أخرى تتبع نظاماً ديمقراطية تقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من النقطة التي وصلت إليها، حتى لا يؤدي التوسع إلى إخلال بالمكاسب التي تحققت، أما بالنسبة إلى الانتساب فالمقصود به تقديم مساعدات للدول التي توافق عليها المجموعة بصفة انتساب ومنحها شروطاً تجارية تفضيلية، والجدير بالذكر أنه في وقت إقرار معاهدة ماستريخت كانت دول المجموعة تتكون من اثنتي عشرة دولة، بعدما شهدت فترة الثمانينيات انضمام دول الجنوب بعد تخليها عن نظمها الديكتاتورية، فأصبحت عشرة دول بانضمام اليونان عام 1981، ثم اثنتي عشرة دولة عام 1986 بانضمام إسبانيا والبرتغال. وعندما زالت مخاوف الدول المحايدة من شبح الحرب بزوال المعسكر الشيوعي وبدأت معالم العولمة تتضح بدقة، توجه العديد من دول وسط وشرق أوروبا إلى الأخذ بالنظام الرأسمالي والسعي إلى تأكيد الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد الأوروبي، وكان أول توسع للاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت عام 1995، بانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا، أصبح عدد الأعضاء خمسة عشرة دولة. ومع تحول دول وسط وشرق أوروبا إلى نظام السوق جرت محاولة احتوائها حتى لا تعود إلى نظمها السابقة، وعقدت معها اتفاقيات ارتباط يجري من خلالها إعدادها للعضوية وتقديم مساعدات مالية لتطوير بنيتها الاقتصادية الأساسية. ومع الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد،

* ثلاثة عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتعامل باليورو وهي: ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، اليونان، أيرلندا، هولندا، لوكسمبورغ، البرتغال، سلوفينيا، النمسا، فنلندا. ثم انضمت قبرص ومالطا في عام 2008 لتصبح خمسة عشرة دولة.

دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في قمة كوبنهاغن إلى وضع شروط ومعايير اقتصادية وسياسية لقبول الانضمام للاتحاد، وتتضمن هذه الشروط ما يلي¹:

- إقامة مؤسسات نظام ديمقراطي مستقر يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ويرعى حماية الأقليات.
- إقامة اقتصاد سوق فعال والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي.
- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية وتطبيق المعايير والسياسات التي يتشكل منها قانون الاتحاد الأوروبي، والعمل على تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والنقدية.

وأثناء القمة التي عقدها أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة في لوكسمبورغ عام 1997، اختيرت كل من بولونيا والمجر والتشيك وسلوفينيا وأستونيا التي تعتبر أكثر تهيئة للانضمام من الناحية الاقتصادية والسياسية للتكامل، وقد بدأت المفاوضات الرسمية مع هذه الدول بالإضافة إلى قبرص في مارس 1998، وبعد تلقي الموافقة من زعماء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1999، فقد شرع بمحادثات رسمية جديدة مع ست دول* أخرى مرشحة للانضمام وذلك في منتصف فيفري عام 2000، وقد انتهت المفاوضات بالنسبة لعشرة أعضاء جدد في قمة كوبنهاغن في ديسمبر 2002، وتم توقيع اتفاقية الانضمام بالعاصمة اليونانية أثينا في أبريل 2003². وفي الأول من مايو 2004 انضمت العشر دول الجديدة* بصفة رسمية إلى الاتحاد الأوروبي في إطار عملية توسع هي الأكبر منذ نشأته، حيث أصبح يضم في عضويته 25 دولة على مساحة تقدر بـ 3.97 مليون كيلومتر مربع وتعداد سكاني يربو 455 مليون نسمة، مشكلة بذلك أكبر تجمع تكاملي في العالم³. ووفقا لإحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبي فقد تم تسجيل ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2003 في الدول المنضمة حديثا للاتحاد، حيث بلغ 6.9% في ليتوانيا، و6.2% في لاتفيا، وأستونيا 5.4% ثم بولندا 4.6%، وقد سجلت أضعف نسبة في مالطا بنسبة 1.4%. أما من حيث معدلات التضخم فقد سجلت أعلاها في سلوفاكيا بنسبة 8.5%، تليها سلوفينيا بـ 5.7%، وفي

¹ محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص534

* هذه الدول هي: بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا

² www.boxiz.com

* الدول العشرة الجديدة هي: بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، مالطا، وقبرص

³ محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص534

مؤخرة الترتيب التشيك بنسبة 0.1%. وبخصوص معدلات البطالة فقد بلغت خلال عام 2003 ما نسبته 19.8% وهي أعلى نسبة في بولندا، في حين سجلت أضعف نسبة 1% في استونيا. وتمثل ألمانيا الشريك التجاري الرئيسي لكل من بولندا، التشيك، المجر، سلوفاكيا، وسلوفينيا¹. ولم يتوقف توسع الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد، بل قام بضم كل من بلغاريا ورومانيا إليه، ليصبح بذلك أضخم كتل اقتصادي عالمي. فبعد اندماج الدولتين في الاتحاد الأوروبي أصبح عدد دوله 27 دولة، وتصل حدوده الشرقية حتى البحر الأسود، وأضيف حوالي 30 مليون نسمة لسكانه ليقارب نصف مليار نسمة.

وقد تميزت التجربة الأوروبية بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية عام 1957 الذي بدأ بمشاركة ست دول فقط ليصل عدد الدول إلى 27 دولة سنة 2007، إلا أنه اختلفت في حقيقة الأمر مجموعة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي لقبول الأعضاء الجدد، ففي الوقت الذي وضع فيه الاتحاد مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية لقبول دول الشمال الأوروبي، وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لقبول دول الشرق الأوروبي ومعايير أخرى أكثر تعقيدا لاستيعاب تركيا التي لم يقبل انضمامها إلى اليوم.*

المتقدمون للانضمام²:

- كرواتيا أكملت المفاوضات ومن المتوقع أن تنضم للاتحاد الأوروبي في يوليو 2013
- تتمتع خمس دول بوضع الدولة المرشحة: ايسلندا، جمهورية مقدونيا، جمهورية الجبل الأسود، وصربيا وتركيا.
- وتعتبر حاليا ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو (بموجب قرار مجلس الأمن 99/1244) مرشحون محتملون.

¹ ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي، www.ahramonline.org

* رغم تقدم تركيا بطلب الانضمام للاتحاد منذ عام 1987 مع كل من مالطا وقبرص، إلا أن الطلب التركي ما زال قيد النظر للترشيح للعضوية. وتبقى تجربة انضمام تركيا للاتحاد أهم تحدي حقيقي لتجربة الاتحاد الأوروبي، حيث وضع هذا الأخير مجموعة من الشروط والمعايير أيام انضمام تركيا منها: تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، إجراء مزيدا من الإصلاحات الديمقراطية، إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد وكافة الأقليات العرقية هناك.

² توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي

eeas.europa.eu/delegations/jordan/key_eu_policies/enlargement/index_eu.htm

إن انضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي لا يغير من حقيقة أن هناك فجوة كبيرة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر فيما يخص التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة والإنتاجية، وهذا يمثل تحديا كبيرا للدول الخمسة عشر والدول المنظمة حديثا على حد سواء، كما أن توسع الاتحاد الأوروبي وقيامه بضم دول ذات أداء اقتصادي ضعيف، يعرض الاتحاد إلى تأثيرات سلبية في المستقبل. ويجعله يتخبط في مشاكل قد تفقده المكانة التي يحتلها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة .

الفرع الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية تدمير معظم اقتصاديات الدول الأوروبية، وما انجر عنها من تخريب أجهزتها الإنتاجية وتراكم ديونها، مما اضطرها إلى تقييد الصادرات من السلع الضرورية والحد من الواردات من المنتجات غير الضرورية، واتخاذ إجراءات تقشفية تقاديا للضغط على مواردها الشحيحة من النقد الأجنبي. وأصبحت التجارة الأوروبية معرضة للانكماش، وساد الأخذ بإجراءات تنتقص من الكفاءة الاقتصادية، على غرار فرض قيود على الاستيراد، وزيادة الضرائب للحد من الإنفاق الاستهلاكي المحلي، وتوجيه قدر أكبر من الإنتاج إلى التصدير، وغيرها من الإجراءات التي تعيق التجارة. وفي ظل هذا الوضع المتأزم تم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبية لتنظيم الشؤون النقدية والمالية الذي بدأ عمله في منتصف 1950، وكان الغرض من هذا الاتحاد تسهيل المبادلات بين الدول الأعضاء، وذلك بالسماح لكل منها أن تستعمل في حدود معينة الفائض المستحق من قبل الدول الأعضاء لتسوية ديونها المترتبة عليها لدولة ثالثة من دول الاتحاد، وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 350 مليون دولار كرأس مال للاتحاد لتمكينه من السداد إلى الدول الدائنة بما يفوق ما تحصل عليه من مدفوعات من الدول المدينة. لكن التقدم في هذا الإتحاد كان يزداد صعوبة كلما ارتفعت مستويات تحرير المبادلات التجارية،

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

أو الوصول إلى قطاعات حساسة، لذا تقرر وقف أعمال الاتحاد في 1958، عندما أعلنت معظم الدول الأعضاء فيه قابلية عملاتها للتحويل، فأصبحت عمليات المدفوعات في حدود معينة وأضيق مما كانت عليه في ظل اتحاد المدفوعات الأوروبي. وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة، مثل الركود الاقتصادي، معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، ودعم الثقة في عملاتها مع الحفاظ على مستويات أعلى من العمالة وثبات الأسعار، وأيضا تدعيم الاستثمارات في دول السوق وخاصة في المناطق الأقل تقدما، وقد أنشئ البنك الأوروبي للاستثمار لهذا الغرض. ورغم الجهود التي قامت بها الدول الأوروبية خلال الخمسينات والستينيات لتكوين وحدة نقدية، فلم يكن هناك حماس ملحوظ لإنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوروبا لوجود نظام "بريتن وودز" العالمي لتثبيت أسعار الصرف، لكن في أواخر الستينيات وفي أعقاب انهيار النظام النقدي العالمي وما أعقب ذلك من مشاكل، كانت الجماعة قد حققت حرية التجارة بين الدول الأعضاء في السلع الصناعية، كما تم الوصول إلى أسعار مشتركة للحاصلات الزراعية، وبهدف إعطاء دفعة لمسيرة التعاون النقدي بين دول الجماعة، أعرب مؤتمر قمة "لاهاي" في ديسمبر 1969، عن رغبته في العمل للوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي على مراحل يكتمل في نهاية 1980، وذلك لزيادة الاندماج بين الدول الأعضاء. وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة أوروبية تحت رئاسة السيد "وارنر" رئيس الوزراء و وزير مالية لوكسمبورغ في ذلك الوقت، و كلفت هذه اللجنة بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية، وعرفت هذه الخطة التي قامت اللجنة بإعدادها "بخطة وارنر".

و بعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها ووضع تصورها في هذا الشأن، قامت بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في عام 1971، الذي عرف "بتقرير وارنر"، حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و 10 سنوات، و أوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين + 0.6 %، كما احتوى التقرير كذلك على مطالبة البنوك المركزية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعاون فيما بينها، من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي، إلا أنه وقبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة في أوت 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخطير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، من هذا المنطلق سارعت دول الجماعة الأوروبية إلى البحث في

أبعاد هذه الأزمة¹. وقد شهدت الفترة التي تلت انهيار النظام النقدي الدولي تعويم معظم الدول لعملاتها، وأصبحت كل دولة تبحث عن الحل الذي يناسبها دون التفكير في الدول الأخرى.

الفرع الثاني: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

إن فكرة تكوين وحدة نقدية و اقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي، و لكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتون وودز) العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام و ازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و انخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة .

وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:

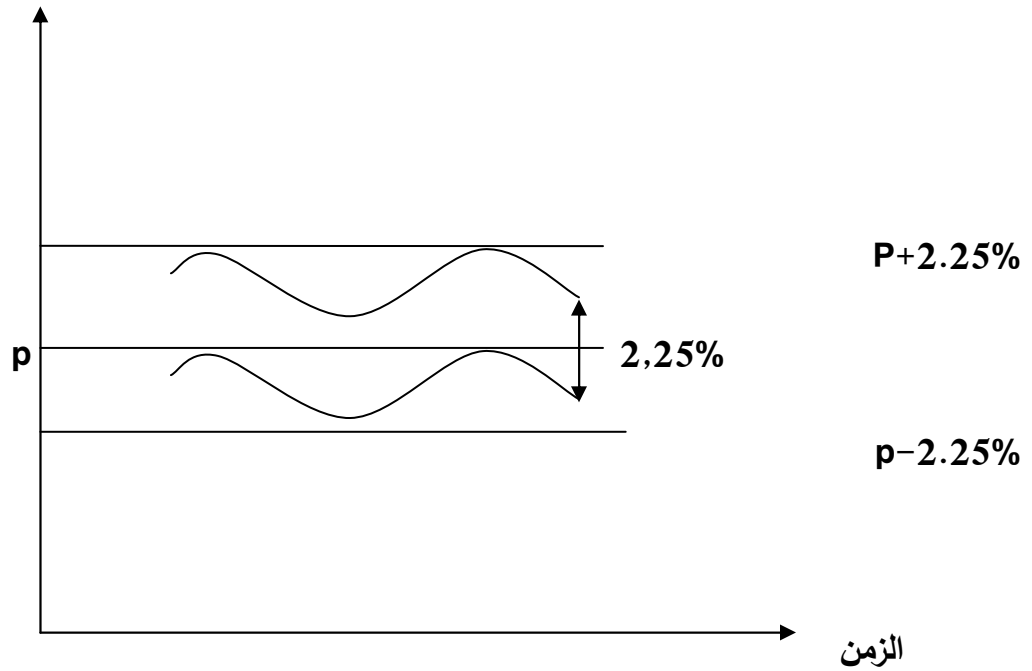
1- نظام الثعبان النقدي:

على الرغم من الصعاب والعقبات الناتجة من الاضطرابات في أسواق النقد الدولية، ضلت دول الجماعة الأوروبية مصممة على اكتمال خطوات الوحدة الاقتصادية والنقدية. لذا قامت الجماعة عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق " Snake in the Tunnel " بتحديد هامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية، وكانت هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي، مع السماح بتذبذبها هبوطا وصعودا في حدود 2.25% حول سعر الدولار². وبالنسبة لأسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض فقد حددت التذبذب في حدود 1.25% ارتفاعا وانخفاضا، و يترتب على ذلك أن تتحرك العملات الأوروبية في شكل شريط في علاقاتها مع العملات الخارجية، مما يعطيها شكل "الثعبان" وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

1 Brahim Guendouzi. Relations économiques internationales. El Marifa. Algerie. 2008. P 87.

² محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص155

الشكل رقم(4) : الثعبان النقدي الأوروبي



Source: Pascal Kauffman : l'euro, Dunod, 2éme édition, Paris, 1999.p56

P: يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار

ولضمان استقرار نظام الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار، فقد تم الاتفاق على عدة إجراءات تتلخص في السماح للسلطات النقدية لهذه الدول، ممثلة في بنوكها المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، سواء بائعة أو مشتريّة للعملات الأوروبية مستخدمة في ذلك سياسة السوق المفتوح.

غير أن انهيار نظام بريتون وودز في مارس 1973، وتزايد حدة المضاربات، وعدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في الفترة من 1973 إلى 1974، أعاق العمل على تحقيق تكامل نقدي أكبر، وأدى إلى تقلص دائرة نظام الثعبان داخل النفق، و أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى و تم إلغائه و استبداله بالنظام النقدي الأوروبي، و ذلك بسبب تعميم فكرة حرية التعويم عام 1973.

2- النظام النقدي الأوروبي :

نظرا لفشل نظام (الثعبان النقدي) قامت الجماعة الأوروبية بوضع "النظام النقدي الأوروبي"* كخطوة في الطريق نحو تحقيق التكامل النقدي بين كافة الدول الأعضاء، و دخل حيز التنفيذ في منتصف مارس 1979، حيث يحدد هذا النظام نطاقات لأسعار صرف العملات الأوروبية بالإشارة إلى وحدة حسابية هي وحدة النقد الأوروبية (ECU*)، تلتزم الدول الأعضاء بالتدخل للمحافظة عليها، وتقوم البنوك المركزية للدول الأعضاء، بإيداع نسبة قدرها 20 % من احتياطياتها الخارجية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي، وتحصل مقابلها على وحدات من الإيكو، وتكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية، و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة. أما الثاني فهو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف¹.

أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هذه الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة، لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

وعدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر، خلال الستينات و السبعينات إلى هدف التحكم في التضخم، مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري، لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي.

* EMS : European Monetary System

* ECU : European Currency Unit وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة، عل أن يتم مراجعة هذه الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25 % أو أكثر .

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص226

غير أن استمرار مشاكل التضخم الركودي أدى إلى صعوبة تخلي الدول عن سيطرتها على أدوات توجيه الاقتصاد القطري، على غرار أدوات السياسة النقدية، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة لتواجه بها المشاكل الاقتصادية الداخلية. كذلك بقيت حركة رؤوس الأموال خاضعة للرقابة القطرية. كما أن انضمام أعضاء جدد إلى الجماعة في الثمانينيات، أدى إلى توسيع نطاق التباينات وأعاق عمل النظام النقدي الأوروبي، وهو ما جعله يعجز عن تحقيق الآمال التي عقدت عليه بالسرعة الواجبة.

وحاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بها أقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني. لكن باتحاد الألمانين بدأت معدلات تضخم في الارتفاع بشكل كبير و ارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، و خلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الإيطالية و الجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف و انخفضت البيزيتا الإسبانية ثلاثة أضعاف، الأسكودو البرتغالي مرتين و الجنيه الأيرلندي مرة واحدة، وعلى الرغم من ذلك أثرت الشكوك حول انخفاض الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني و من ثم اتخذ البنك المركزي للاتحاد قرار لتوسيع هامش التذبذب إلى 2.25% إلى 15% لكي تستعيد دول الاتحاد استقرارها السابق ، بجانب إمكانية تخفيض معدلات الفائدة كلما لزم الأمر. كما سمح للبنك المركزي الألماني بالحفاظ على استمرار أسعاره في الحدود المتاحة¹.

3 - تقرير ديبلور :

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، و هذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل ، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة للتطبيق في المنطقة .

لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديبلور " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي، و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعمالات.

¹ الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو www.ibtesama.com/vb/showthread-t_10261.html

- تكامل البنوك و الأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظات على المساواة في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء.
- ودعي هذا التقرير إلى ضرورة إنشاء مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أنه من غير المعقول وجود سياسة نقدية واحدة مع وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، و أقترح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية "European System of Central banks" ESCB " أن يكون هو المسؤول عن تشكيل و تنفيذ السياسات النقدية وسعر الصرف، ويكون هو البنك المركزي الوطني في تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة له¹.

الفرع الثالث: معاهدة ماستريخت وتأسيس الوحدة النقدية

اجتمعت الدول الإثنى عشرة الأعضاء في مدينة ماستريخت الهولندية في 7 فيفري 1992، ووقعت على معاهدة جديدة "معاهدة ماستريخت" والتي تعتبر التعديل النهائي لمعاهدة روما، على أن تدخل حيز التنفيذ بداية من 1993، وقد حددت اتفاقية ماستريخت مسيرة قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وحددت أيضا مراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة، وهي ثلاثة مراحل²:

المرحلة الأولى: حتى غاية 31 ديسمبر 1993

يتم خلالها إلغاء جميع القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول.

المرحلة الثانية: إلى غاية 31 ديسمبر 1998

ويتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق جملة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط والمعايير الواردة في المعاهدة، و خصوصا فيما يتعلق بالمشورات الأربعة و هي:

¹ مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع23، جامعة المستنصرية، 2009، ص6

² عادل بلجليل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، مرجع سابق، ص60-61

- نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الدين العام لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي
- معدل التضخم لا يزيد عن 1.5% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء.
- معدل الفائدة لا يزيد عن 2% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء، بالإضافة إلى التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15%

المرحلة الثالثة: من 1 جانفي 1999 إلى 30 جويلية 2002

بدأت هذه المرحلة مع اعتماد العملة الجديدة اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في جميع الدول الأعضاء، وفي هذه المرحلة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو، كما تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها باليورو بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو، والذي أصبح العملة الوحيدة في التداول ابتداء من جويلية 2002.

تعتبر اتفاقية ماستريخت منعطفا حاسما في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، حيث وضعت مبادئه وحددت مراحله التي تم فيها مراعاة التدرج وإحداث تقارب بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي، ليسهل في النهاية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لضمان استقرار العملة الموحدة، وأيضا تم وضع معايير للانضمام للوحدة النقدية. ورغم أن عدد الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي أو العملة الموحدة 15 دولة فقط، فإن عملة اليورو لاقت نجاحا منقطع النظير، وأصبحت تنافس الدولار في المعاملات الدولية.

وفي الأخير يمكن أن نلخص أهم المراحل التي مرت بها التجربة الأوروبية من خلال الجدول

التالي:

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغاربية

الجدول رقم(01): مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

السنة	المراحل
1950	روبرت شومان وزير العلاقات الخارجية الفرنسي يقترح فكرة إنشاء تكامل أوروبي غربي
1952	إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب والتي تضم ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا.
1957	مصادقة الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب على معاهدة روما المتضمنة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية.
1973	انضمام بريطانيا، الدانمرك، وإيرلندا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1981	انضمام اليونان إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1986	انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية، الميثاق الأوروبي يدعو الدول الأعضاء إلى الشروع في تطبيق سوق موحد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة.
1992	معاهدة ماستريخت، وتطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اسم الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي بغرض تجسيد عملة موحدة يسيرها البنك المركزي الأوروبي.
1995	انضمام النمسا، فنلندا، والسويد للاتحاد.
1999	فكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الأوروبية الموحدة تصبح حقيقة.
2002	ابتداء من جانفي 2002 اليورو يحل محل العملات المحلية الوطنية للدول الأعضاء
2004	انضمام عشرة دول للاتحاد هي: مالطا، التشيك، المجر، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، وبولندا.
2007	انضمام كل من رومانيا وبلغاريا.

المصدر: موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com/openshare.../

المبحث الثاني: واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغربي

لقد استشعرت الدول المغربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام إتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وأنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادى في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤمن عواقبها، لذلك سعت دول المغرب العربي بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء وإثبات سيادتها داخليا وخارجيا، من خلال الدخول في معترك العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن.

المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي

كانت الاهتمامات الأولى للدول المغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تتمحور حول الكفاح و النضال ضد الاستعمار، مرتكزة في ذلك على عوامل اللغة والدين والتاريخ والإرث الثقافي والوجدان المشترك. وقد أنجزت الدول المغربية استقلالها تباعا، بدءا بليبيا التي تحررت من استعمار إيطاليا عام 1952، ونالت الدول الأخرى استقلالها فيما بين 1956 و 1962 من سيطرة فرنسا، وهي تونس والمغرب وموريتانيا والجزائر، لتجد هذه الدول نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد، وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة للتغلب عليها. وقد أدركت البلدان المغربية مبكرا أن التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة، مما قد يعرضها لأن تمارس عليها شروط التبعية والانغلاق، وتكيف خططها وبرامجها طبقا لما ترسمه القوى المهيمنة، فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة بمفردها، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلود بفضاءاتها الإقليمية¹. ومن هنا يمكن القول أن الدول المغربية في حاجة ماسة إلى إقامة التعاون والتكامل فيما بينها أكثر من أي وقت مضى.

الفرع الأول: نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي

كان من إفرازات العولمة تصاعد وتيرة التحرر وبداية عصر التكتلات الإقليمية التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، فالتحديات التي فرضها قيام السوق الأوروبية المشتركة، وبروز تيار الوحدة في المشرق العربي، بإتمام الوحدة السورية المصرية، ومحاولة إقامة اتحاد هاشمي بين الأردن والعراق، دفعت

¹ محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، الدوحة - قطر، 7- 8 نوفمبر 2007، ص 2

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

القوى الشعبية لدول المغرب العربي الثلاث تونس والمغرب والجزائر إلى عقد مؤتمر طنجة في عام 1958، متخذة من الدعوة إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يعزز كفاحها من أجل التحرر. وقد سبقتها أول مبادرة سنة 1956 التي كان من المقرر أن تتعقد في مدينة طنجة بين زعماء الدول الثلاث، لإرساء البناء المغربي، وأحببت هذه المحاولة بسبب اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي. وقد تضمن ميثاق طنجة عددا من المبادئ التي تحدد إطار التكامل الإقليمي وهي¹:

- إقامة اتحاد فيدرالي بين الدول الأعضاء، بشرط حصول الجزائر على استقلالها.
- إنشاء جمعية استشارية تمثل شعوب المجموعة.
- إقامة أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية.
- التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية والدولية.

تلخص المبادئ التي جاءت في ميثاق طنجة، سعي الدول الثلاث إلى العمل الإقليمي المشترك بعد استكمال بناء الدولة القطرية وتحريرها من الروابط التي تشدها إلى المراكز الاستعمارية، وتأمين استقلالها بالتعاون في مواجهة الهيمنة الغربية. وقد تم توقيع اتفاقيات الرباط عام 1963، لتحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (تونس، الجزائر، والمغرب) تجاه السوق الأوروبية المشتركة، والتنسيق بين مخططاتها التنموية، واتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية. وفي أكتوبر عام 1964، انعقد أول اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغربية، اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية والتصنيع الجهوي، وتنسيق الإجراءات الجمركية، وتقرر أيضا في هذا الاجتماع إنشاء أجهزة التعاون المغربي والمتمثلة في اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية. ثم انعقد اجتماع ثاني في شهر نوفمبر من نفس السنة بمدينة طنجة المغربية، أولى خلالها وزراء الاقتصاد عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية، وبين مختلف الوحدات الصناعية، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في مجال القوى العاملة والتكوين المهني². بعدها جاء اجتماع ليبيا في مايو 1965 الذي ركز على صناعة الفولاذ، إضافة إلى قطاع التأمين والمواصلات، وتنسيق سياسات التصدير في مجال الحلفاء وتنظيم الإحصائيات الصناعية. ثم تلاه اجتماع الجزائر في

¹ محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك - أبعاده وتطوره، مرجع سابق، ص 468

² مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير - نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005، ص 23

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

فبراير 1966، الذي تم التأكيد فيه على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، وسياسات السياحة والإحصاءات التجارية والصناعية، كما أيد أيضا التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب وصناعة الزجاج والتركيب الهندسي خصوصا في قطاع صناعة السيارات، إضافة إلى اختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الاستشارية وتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة. بعد ذلك تقرر في الندوة المنعقدة بتونس في نوفمبر 1967 دراسة آفاق التعاون، وطلب الوزراء في اجتماعهم وضع برنامج تنسيقي لخمس سنوات يؤدي إلى تكامل اقتصادي مغربي، يشمل تحرير التجارة البينية، وتنسيق إجراءات الحماية إزاء الخارج، وزيادة التجارة البينية للمنتجات الزراعية، وإيجاد وسيلة للمدفوعات من أجل تشجيع التجارة الإقليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات المتفق على إنشائها وحمايتها من المنافسة الأجنبية. وفي هذا الصدد أعدت اللجنة الاستشارية البرنامج المطلوب، وفقا لهذه الأسس، وقدمت للجنة هذا المشروع إلى مؤتمر الوزراء عند اجتماعهم في الرباط عام 1970، حيث تم رفض هذا المشروع نظرا لعدم قبول بعض الأعضاء¹، وتقرر إعادة النظر فيه مرة ثانية عام 1975 في قمة الجزائر، وعرضت اللجنة الاستشارية صيغة جديدة للاتفاقية، تمثلت في إنشاء مشاريع صناعية مشتركة تنتج للسوق الإقليمية. غير أن هذا الأخير اعترضته مشاكل عديدة، على غرار قضية توطين المشروعات المشتركة، التضارب بينها وبين المنشآت القطرية المماثلة، وتفضيل الدول للمشروعات سريعة العائد. وهكذا فشل أسلوب التنسيق بين الصناعات، وأعقب ذلك مرحلة من الصراعات أدت إلى المديونية، وتراجع معدلات التنمية، وضعف العلاقات التجارية، حيث توقف العمل بهذا التجمع عندما أعلنت الجزائر تجميد عضويتها فيه عام 1979.

وخلال حقبة الثمانينات مرت الدول المغربية بظروف اقتصادية وسياسية صعبة، حيث انخفض الأداء الاقتصادي، وتنامت أزمة المديونية الخارجية، وانعكاسات انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي الذي وقف استيراد العديد من المنتجات الزراعية من الدول المغربية، وفي هذه الفترة تم عقد اتفاق الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر وموريتانيا سنة 1983، وبدأ الحديث في أواخر 1987 عن تعزيز وتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليضم كلا من المغرب وليبيا. كما استأنفت العلاقات بين الجزائر والمغرب في منتصف عام 1988 بعد قطيعة دامت 12 سنة، ليصبح الجو مهيئا لإعادة بعث العلاقات المغربية

* كما شهدت هذه الدورة انسحاب ليبيا وانضمام دولة موريتانيا لهذه المجموعة (الدول المغربية)

¹ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك – أبعاده وتطوره، مرجع سابق، ص 470-471

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

والاتفاق على التعاون الإقليمي بين الدول الخمس. وبدأت نقطة التحول الجديد للعمل المغربي خلال القمة العربية التي عقدت في الجزائر في 1988، حيث عقد على هامشها اجتماع بين قادة دول المغرب العربي، صدر على إثره بيان زلزلة التاريخي، الذي شكلت فيه لجنة مغربية عليا كلفت بوضع الإطار السياسي لاتحاد المغرب العربي. وتم التوقيع بشكل رسمي عن تأسيس "اتحاد المغرب العربي" من قبل رؤساء الدول الخمس في قمة مراكش في 17/02/1989، والتي وضعت هيكل الاتحاد، متضمنة أهدافا وطموحات كبيرة يتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل¹:

- حرية التبادل التجاري
- إلغاء الحدود الداخلية
- إنشاء المصرف المغربي للاستثمار
- تحقيق الوحدة الجمركية.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للتعاون الاقتصادي والتجاري المغربي

تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989، وقد تم التوقيع عليها من طرف الدول المغربية الخمسة: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

وباعتباره منظمة إقليمية، يهدف اتحاد المغرب العربي إلى²:

- تمكين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها؛
 - تحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات المغربية والدفاع عن حقوقها؛
 - المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة؛
 - إتباع سياسة مشتركة في الميادين المختلفة؛
 - العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال.
- بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي.

¹ محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مرجع سابق، ص4

² جمال عبد الناصر مانع، "اتحاد المغرب العربي"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، صفحة 96.

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يكون أساسه الحوار، وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، وقد عززت المادة (14) من وثيقة الاتحاد على أن كل اعتداء تتعرض له دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الأخرى، كما أن المادة (15) نصت على إلزام دول الاتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق أراضيها من شأنه أن يمس بأمن وحرمة تراب أي منها أو بنظامها السياسي، وألزمت الأطراف أيضا بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو كتل سياسي أو عسكري يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء، أما في المجال الاقتصادي فقد نصت المعاهدة في مادتها الثالثة* على تحقيق التنمية الشاملة في دول الاتحاد من النواحي (الصناعية، الزراعية، التجارية والاجتماعية) خصوصا من خلال إنشاء مشروعا مشتركة¹. ولم تغفل المعاهدة الجوانب الثقافية، حيث دعت إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية وصيانة الهوية القومية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خاصة فيما يتعلق بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء الجامعات ومعاهد متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

وقد مرت تجربة التعاون الاقتصادي المغربي قبل إنشاء الاتحاد عام 1989، بثلاث مراحل، حيث تردد الاختيار من جانب الوزراء المغربية وممثلهم في اللجنة الاستشارية بين ثلاث صيغ للتعاون لم يكتب لأي منها النجاح والتجسيد على أرض الواقع، ففي البداية اعتمدت الدول المغربية صيغة التعاون القطاعي أي التنسيق بين القطاعات، وكانت البداية بين قطاع التجارة والصناعة، وقد امتدت هذه المرحلة من 1964 إلى 1967، بعدها جاءت صيغة التعاون الشامل من 1968 إلى 1975، حيث انعقدت المفاوضات بشأنها حول صيغتين لمشروع الاتفاق، ولم تفر كلاهما بالقبول من جانب الوزراء. ثم انتقلت التجربة إبتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة تتحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع، وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية². وتقرر في ندوة الجزائر عام 1975

* تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المعاهدة : " - في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد"

¹ خلود محمود نعيم، أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص54

² مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير - نداء المستقبل، مرجع سابق، ص25

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

إنشاء المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة، وتطلب إعداد ذلك دراسة مطولة امتدت من سنة 1976 إلى 1981، مما أفقدها المصادقية لعدم تماشيها مع المتغيرات الجديدة.

وقام مجلس الرئاسة المغربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الإتحاد) في أول لقاء جمع قادة الدول الخمسة في 23 جويلية 1990 بزوالدة الجزائرية، بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية، والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع تبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الإتحاد المغربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء، على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة، حسب هذه الإستراتيجية، عبر ثلاثة مراحل ابتدائية¹:

المرحلة الأولى (1992-1995): تهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إنشاء إقامة مناخ للتعامل المغربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.

المرحلة الثانية: (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفية خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية.

وقد قامت اللجنة الاقتصادية المغربية مشروع إطار يتضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة، والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية، ووضع سياسة التجارة الخارجية، والاتفاق على مدونة تعريفية موحدة.

المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 2000، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء.

¹ محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع42 / ربيع 2008، ص88

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

وفي نفس الإطار تم إبرام اتفاقيتين بين الدول المغربية، وتتعلق الاتفاقية الأولى بتبادل المنتجات الفلاحية، والتي وقعت في 23 جويلية 1990، حيث تضمنت ما يلي¹:

- التعجيل بإقامة اتحاد جمركي استعدادا لتحقيق سوق مشتركة زراعية مغربية؛
- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي، من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة المفروضة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل بلد من بلدان الاتحاد.
- تأسيس لجنة مكلفة بالأمن الغذائي بوضع قوائم المنتجات الزراعية المعفاة من كل إجراء تعريفي.

أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، التي أبرمت في 10 مارس 1991 بين بلدان المغرب العربي والتي ركزت على ما يلي:

- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد،
- إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية، وتوسع هذه القوائم تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، الصحة والأمن السارية لدى البلد المستورد.

وامتدادا لمعاهدة مراكش، تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغربية، حيث نسجل الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999، التي نصت على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2007 على الأكثر، وبيان التفكيك التعريفي قد تم وضعه حسب حساسية وطبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للاتفاقية.

وقد سبق ذلك محاولات لترتيب الإطار القانوني للمبادلات المغربية-التونسية بإبرام اتفاقيات، منها بروتوكول التعاون التقني المبرم بين وزارة الصناعة، التجارة والحرف المغربية ووزارة التجارة التونسية

¹ Direction des études et des prévisions financières – ministère de l'économie et des finances: Enjeux de l'intégration maghrébine " Le cout de non Maghreb", Etudes-DEPF, Rabat, Octobre 2008, p2

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

(1998)، اتفاقية بين المركز المغربي لترقية الصادرات ونظيره التونسي (1981) إضافة إلى القانون الداخلي المنظم لغرفة التجارة والصناعة المشتركة المغربية التونسية (1987).

أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر وتونس فهو منظم من خلال اتفاقية تجارية (1981) مكملة باتفاقية متممة (1984) المتعلقة بالإعفاء من حقوق الجمارك والرسوم ذات نفس الأثر بالنسبة للمنتجات من مصدر محلي لها معدل تكامل دنى يقدر بـ 50%.

أما بالنسبة للجزائر والمغرب، فقد وقعا البلدين في 14 مارس 1989 اتفاقا تجاريا وتعريفيا يؤسس التقديم المتبادل للتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990 والذي ينص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك والرسوم المماثلة.

تخصص الاستفادة من المعاملة التعريفية التفضيلية للمنتجات التي تلبى قواعد المنشأ المحددة في الاتفاقية ويتعلق الأمر بـ¹:

- السلع المنتجة كلية في بلد التصدير (المنتجات الحيوانية، النباتية أو المعدنية بما في ذلك الثروات الطبيعية)،
- منتجات محولة في بلد التصدير وأن التقييم المحلي ليس أقل من 40% من القيمة الإجمالية للمنتجات التامة (الانطلاق من المصنع).
- إضافة إلى قواعد المنشأ، يكون منح النظام التفضيلي مشروطا باحترام القاعدة المسماة (النقل المباشر)، المتضمن نقل المنتجات مباشرة من البلد المصدر نحو البلد المستورد دون المرور ببلد آخر.
- من جهة أخرى، نصت هذه الاتفاقية على أحكام إضافية تتضمن النقاط التالية :
- تسهيل إجراءات المبادلات، خاصة في مجال منح رخص الاستيراد والتصدير
- منح إعفاء جمركي على العينات ووسائل الإشهار بما في ذلك المنتجات والأدوات الضرورية لتنظيم التظاهرات التجارية (معارض وصالونات)
- منح الأولوية للمؤسسات والمتعاملين الوطنيين في مجال النقل.

¹ محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 49

المطلب الثاني: أجهزة التعاون المغربي

تولت لجنة متابعة قضايا الاتحاد مهمة وضع الصيغة النهائية للبنان المؤسسي للاتحاد المغربي، الذي أقره اجتماع القمة الأول عام 1990، مع إعطاء الأجهزة مزيداً من الفاعلية في عملها الوحدوي. وحسب اتفاقية التأسيس يتكون الإطار المؤسسي للاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، أو بصيغة يحتوي الهيكل التنظيمي للاتحاد على ثلاث مستويات وهي: المستوى التقريبي والتنفيذي، والمستوى الإداري والاستشاري، المستوى التنسيقي والمتابعة، بالإضافة إلى المستوى التخصصي.

الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريبي والتنفيذي

تعتبر أجهزة هذا المستوى قمة الهرم في الهيكل التنظيمي للاتحاد المغربي العربي، حيث يضم مجلس الرئاسة، ومجلس وزراء الخارجية، ومجلس وزراء الحكومات.

1. **مجلس الرؤساء:** وهو أعلى هيئة في الإتحاد ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء في الإتحاد، يقوم برسم السياسة العامة للإتحاد وتوجيه نشاطه، وله وحده سلطة اتخاذ القرار، شرط أن تصدر القرارات بالإجماع، وتكون رئاسة المجلس بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة إلى سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والنصاب القانوني لصحة انعقاد الدورة مهما كانت طبيعتها يستلزم حضور جميع الأطراف¹.

2. **مجلس وزراء الخارجية:** يتكون هذا المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، وهو بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في الرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة، مهمته التحضير لاجتماعات المجلس الرئاسي وتنسيق خطط التنمية، تقديم المشاريع والتوصيات والدراسات إلى مجلس الرؤساء، كما تنسق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة من أعمال. ويجتمع هذا المجلس مرتين في السنة، وتكون رئاسته بالتناوب وتتخذ قراراته بالإجماع.

¹ جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007، ص273 - 274

3. مجلس وزراء الحكومات: وهو جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة (7) من معاهدة إنشاء الاتحاد، حيث تنص على: "لوزراء حكومات الدول الأعضاء، أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك"، ولم تحدد المادة اختصاصات المجلس، والملاحظ أن هذا الجهاز نموذج متميز حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية*.

الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري والاستشاري والقضائي

وتتمثل هذه الأجهزة في الأمانة العامة ومجلس الشورى والهيئة القضائية

1. الأمانة العامة: وهي الجهاز الإداري والفني للإتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة، وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد. وتضم ممثل واحد عن كل دولة، وتكون رئاستها بالتناوب، وتتمثل مهامها فيما يلي¹:

- تنفيذ قرارات رئاسة الاتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإعداد التقارير الدورية.
- التنسيق بين الأجهزة المختصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، لتوفير رصيد من المعلومات والإحصاءات اللازمة عن الدول الأعضاء.

2. مجلس الشورى: وهو بمثابة برلمان مغاربي يتكون من نواب ينتخبهم زملائهم من المجالس النيابية الوطنية، وعددهم كان 10 أعضاء لكل دولة، وانتقل العدد إلى 20 عضو، ثم إلى 30 عضو لكل دولة، أي بمجموع 150 عضو للمجلس ككل. وينحصر دوره في إبداء رأيه فيما يعرض عليه من مشاريع وقرارات، كما له الحق أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه، ويربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات الإفريقية المماثلة، وربط الصلة أيضا بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد.

* هذا الجهاز لا يوجد في معظم التجمعات الإقليمية، كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وجامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.
¹ قصري محمد عادل، التجارة البنينة لاتحاد المغرب العربي، منشورات الحياة الصحافية، الجزائر، 2009، ص 25- 26

3. الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة عضو يعينهما رئيسها لمدة ست سنوات، وتجدد العضوية بالنصف كل ثلاث سنوات، ويختار من بينهم رئيس لمدة سنة واحدة. وتختص بالمهام التالية¹:

- مهمة استشارية في المسائل القانونية التي تعرض من طرف مجلس الرؤساء والهيئات الأخرى في الاتحاد،
- مهمة تحكيمية في النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء التي تحال عليها من مجلس الرؤساء والأطراف إذا اتفقت على ذلك،
- مهمة قضائية تتمثل في الفصل والحكم في النزاعات التي تنشأ بين الأطراف في تفسير أو تنفيذ المعاهدة، أو الاتفاقيات المكملة لها، وتكون أحكامها في هذه الحالة ملزمة،
- الفصل في النزاعات التي يمكن أن تقوم بين مؤسسات الاتحاد.

الفرع الثالث: أجهزة التنسيق والمتابعة

وتتمثل هذه الأجهزة الخاصة بالتنسيق والمتابعة في لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المتخصصة، والمجالس الوزارية القطاعية.

- 1. لجنة المتابعة:** تعتبر لجنة المتابعة هيئة متخصصة في التنفيذ، وقد نصت المادة (9) من معاهدة التأسيس على أنه يجب على كل دولة عضو أن تعين في مجلس وزرائها عضوا يختص بشؤون الاتحاد، وهؤلاء تتألف منهم لجنة مهمتها متابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، وتطبيق القرارات وتنشط العمل الوحدوي، وتقييم التقدم الحاصل، مع تحديد العوائق واقتراح الحلول، وتقديم نتائج أعمالها في الأخير إلى مجلس وزراء الخارجية.
- 2. اللجان الوزارية المتخصصة:** تم استحداثها في قمة تونس وتتكون من أربعة لجان وزارية تهتم كل لجنة بالدراسة والبحث في مجال اختصاصها، و هي²:

- لجنة الأمن الغذائي،

¹ قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص338
² محمد علي داهش، دراسة في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 196 - 197

- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية،
- لجنة البنية التحتية الأساسية،
- لجنة الموارد البشرية.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة التعاون بين الاتحاد المغربي والمجموعات الإقليمية العربية من جهة، والتعاون مع الجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

3. المجالس الوزارية القطاعية: وهي مجالس فنية يرأسها وزراء، و تضم مجموعة من الخبراء في القطاعات والميادين المعنية وفرق عمل، أما طريقة العمل فتبدأ بتحضير الموضوع من طرف الخبراء وفرق العمل، وترفع المحاضر بتوصيات إلى المجلس القطاعي الذي بدوره يرفعها إلى اللجنة الوزارية المختصة، ثم بعد ذلك يرفع العمل إلى مجلس وزراء الخارجية وأخيرا إلى مجلس الرئاسة.

أما المجالس القطاعية المعمول بها حاليا فعددها ستة وهي¹:

- المجلس الوزاري المغربي للتربية والتعليم والبحث العلمي،
- المجلس الوزاري المغربي للثقافة والإعلام
- المجلس الوزاري المغربي للنقل والمواصلات،
- المجلس الوزاري المغربي للصحة،
- المجلس الوزاري المغربي للطاقة،
- المجلس الوزاري المغربي للداخلية

الفرع الرابع: الأجهزة المتخصصة

لم تغفل معاهد اتحاد المغرب العربي الجانب الحساس والأكثر مساسا بحياة رعايا الدول الأعضاء، والأكثر حضورا في واقعهم المعيشي، ومن هذه الأجهزة ما يلي²:

¹ مختار مسامح، توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص224

² جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مرجع سابق، ص296

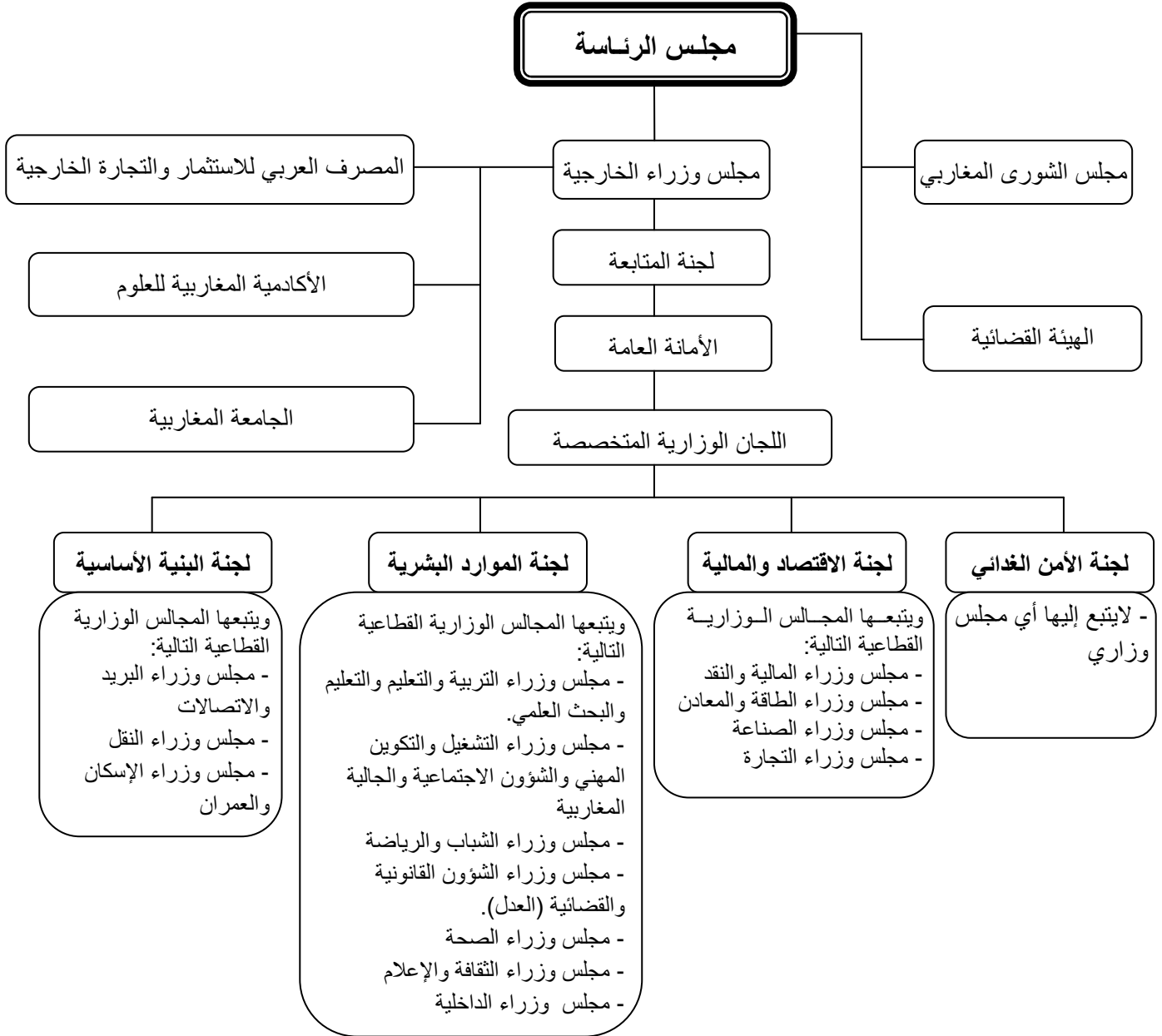
1. **الجامعة المغربية:** تم اتخاذ قرار إنشاء هذه الهيئة العلمية في دورة الجزائر في جويلية 1991، وحدد مقرها بطرابلس، وقد قدرت ميزانيتها الأولية بـ 1.185.000 دولار. وتتكون الجامعة من وحدات جامعية مغربية موزعة على دول الإتحاد حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل قطر منها. وتهدف الجامعة إلى تكوين الطلبة والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

2. **الأكاديمية المغربية للعلوم:** ومقرها في طرابلس، وتم تأسيسها لإقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الإتحاد، وبينها وبين المؤسسات المماثلة في البلدان الأجنبية. كما تعمل على تطبيق بحث عملي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار المغرب العربي، بالإضافة إلى تمكين الباحثين في الإتحاد على المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

3. **المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** تم التوقيع على إنشائه بتاريخ 1991/03/10 ومقره تونس. يهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في جميع المجالات. وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال واستثمارها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي من خلال الشكل رقم (5)

الشكل(5): يبين الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي



المراجع: جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مرجع سابق، ص298

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي المغربي وتحدياته

تملك دول المغرب العربي العديد من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية تنموية في إطار جماعي، يكمل بعضها البعض، حيث تتوفر على مقومات محفزة لقيام تكامل بين أقطارها، فمنطقة المغرب العربي تضم العديد من الخصائص والقدرات الاقتصادية والتي تشمل الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، والموارد المعدنية، وهي تختلف اختلافا نسبيا بين قطر وآخر، هذا التباين في الإمكانيات المتوفرة يتيح إمكانية التعاون فيما بين هذه الأقطار كخطوة أولى وصولا إلى التكامل الاقتصادي. ورغم هذه الإمكانيات إلا أن دول المغرب العربي تواجه تحديات وصعوبات للوصول إلى صيغة يتم عن طريقها تحقيق الأهداف المسطرة التي تخدم كل طرف في الإتحاد.

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي المغربي

تمتلك الدول المغربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، بما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وبالتالي خلق فرص العمل لمواطنيها، والرفع من مستوى المعيشة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة تكفل بسد الهوة بينها وبين الدول المتقدمة. فالدول المغربية زيادة على ما سبق تشترك في كل مناحي الحياة، وحدة اللغة، والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة. وفي هذا السياق يمكن ذكر بعض المقومات التي تتميز بها دول المغرب العربي.

- تشكل وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك الركائز الأساسية التي تجمع بلدان المغرب العربي، حيث يدين شعوب هذه المنطقة بالدين الإسلامي منذ 14 قرنا، وتعتبر اللغة العربية وسيلة للتعامل والتفاهم بينهم، وتمثل إحدى الروافد الأساسية لثقافة شعوب المغرب العربي، وتؤكد جل الدساتير المغربية على أن الإسلام دين الدولة، واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وطنية دون إقرانها بلغة أخرى.
- التباين في حجم الطاقات البشرية إذ يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 90 مليون نسمة، موزعين بنسب متفاوتة بين الدول الخمس، بحيث تأتي الجزائر في المقدمة (36 مليون نسمة) تليها المملكة المغربية (34 مليون نسمة) ثم تونس (10 ملايين) وليبيا (6 ملايين) وموريتانيا (3 ملايين) على التوالي، هذا التباين يساعد على التقارب والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة

والمبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي، فيمكن الجمع بين من يتوفر له عنصر العمالة من التعاون لتحقيق منافع كثيرة لجميع الأطراف¹. وتلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية، بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريتانيا. يتيح التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون بين البلدان الخمس، حيث يجد كل بلد بعض ما ينقصه ويحتاجه من بلد آخر في المنطقة، ويوفر هذا القطر بدوره ما تحتاجه البلدان الأخرى في المجموعة، وذلك اعتمادا على المزايا النسبية لكل بلد، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز الجزائر وليبيا على الصناعات الثقيلة والنفط ومشتقاته، وهو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي

• يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لأبأس بها، بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية الهائلة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز، في حين تمتلك الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة أوريك من احتياطات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تملك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له، وتدخل ضمن قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي². ويمكن ذكر بعض الإحتياطيات التي تزخر بها الدول المغاربية والتي تحتل مراتب متقدمة عالميا أهمها ما يلي³:

✓ 5% من الإحتياطيات العالمية للبتترول (4 مليار طن).

✓ 4% من الإحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م³).

✓ 34% من الإحتياطيات العالمية للفوسفات (44 مليار طن).

✓ 16.6% من الإحتياطيات العالمي للفحم (134 مليون طن).

✓ 2% من الإحتياطيات العالمية للزنك (104 مليون طن).

¹ حبيبة عامر، الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الاطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية -دراسة دول المغرب العربي نموذجا-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص182

² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، مرجع سابق، ص10

³ عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره، ص348

- يضم المغرب العربي طاقة بشرية تربو 90 مليون نسمة، معظمها شباب مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يمتص البطالة بخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.
- المجتمع المغربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع، مع إمكانية الاستفادة من خبرة الطاقة البشرية (المهاجرة) العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مع توفير الظروف المناسبة. كما أن التباين في الكثافة السكانية من بلد إلى آخر من شأنه أن يشجع على التعاون والتقارب لتحقيق المصالح المتبادلة، خاصة في القطاع الزراعي بالبلدان المغربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، ويمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا، وعنصر العمالة في دولة مثل المغرب أو تونس لتحقيق منافع كبيرة متبادلة، إضافة إلى حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات المختلفة في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها على المنافسة المتعلقة بالأجور¹.
- تتمتع الدول المغربية بموقع استراتيجي مميزا جنوب البحر المتوسط، ويطل على المحيط الأطلسي، إذ أن واجهته البحرية الممتدة من ليبيا شرقا إلى موريتانيا غربا على طول يفوق 5000 كلم، حيث يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة، من نقل جوي وبحري، وإنشاء صناعة تستوعب الأيدي العاملة المدربة العربية والإفريقية من جهة، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة التي تستوردها من دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى².
- إن الاختلاف في الإمكانيات المالية المتوفرة من شأنه فتح الطريق نحو التكامل، فالمدخيل والفوائض المالية التي تزخر بها كل من الجزائر وليبيا خاصة مع ارتفاع أسعار البترول، يمكن

¹ صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص9

² عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان - مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010، ص378

أن تستثمر ويستفاد منها في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري. وأيضاً خلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الاستثمارات والتجارة البيئية.

• مجموعة الإصلاحات التي باشرتها الدول المغربية خلال العقد الأخير، والذي انعكس عليها بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية الكلية، وانخفض التضخم إلى مستويات مقبولة، مع تحقيق استقرار في أسعار صرف العملات، كما أن لديها احتياطات خارجية كافية، ناتجة عن فوائض في موازين المدفوعات، وتوفر الظروف الملائمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

• شساعة المساحة، حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافياً مساحة تقدر بـ 5.785.591 كلم² (*)، وتمثل الأراضي الفلاحية المغربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.

• الهياكل الأساسية (القاعدية) للنقل: ينبغي التأكيد أنه مقارنة مع القارة الإفريقية فإن المنطقة المغربية تتوفر على هياكل أو بنى تحتية للنقل متطورة ويمكننا إيجازها فيما يلي¹:

✓ الهياكل المتوفرة (القائمة) : كالمحاور البرية التي تربط أربع دول (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) من خلال الطريق الذي يربط (بن غازي-مراكش)، فضلاً عن هياكل السكك الحديدية (Les axes ferroviaires)، حيث يمثل طول شبكتها في الدول الأعضاء في الإتحاد المغربي ما يقارب 9000 كلم من خطوط السكك الحديدية، حيث يمثل الربط بين تونس، الجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم. أما بخصوص الموانئ فتتوفر المنطقة على 22 ميناء منها 12 ميناء يستجيب لمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة (Les grandes écales internationales)، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية الموجودة نجد لجنة النقل بالسكك الحديدية المغربية (CFTM) التي تجمع مؤسسات النقل بالسكك الحديدية الجزائرية (SNTF)، والتونسية (SNCFT)، والمغربية (ONCF) والتي تم توسيعها سنة 1990 بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.

✓ الهياكل الجارية (قيد الإنجاز): هناك العديد من الهياكل المزمع إنشاؤها نذكر على سبيل المثال الطريق السريع للوحدة المغربية، خط السكة الحديدية الذي يربط صفاقس (تونس) بطرابلس

(*) أكثر من مساحة الهند والسودان وتمثل 19% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي.
1 عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، مرجع سابق، ص348

(الببيا)، فضلا عن مشروع القطار السريع (TGV) المغربي الذي سوف يتم إنجازه بالتعاون مع فرنسا والذي يسمح بحركة الأشخاص أين يجدون شروطا وظروفا أحسن للعمل.

وبالرغم من العوامل والمقومات والموارد الاقتصادية المتاحة لبلدان اتحاد المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أنه هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات التي لازالت تقف حاجزا أما التقدم في العملية التكاملية بين الدول المغربية، وهذا ما سيتم تناوله في النقطة الموالية.

الفرع الثاني: صعوبات وتحديات التكامل الاقتصادي المغربي

تواجه الدول المغربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة، قياسا على حاضر الأمة ومستقبلها، تقتضي منها القدرة والفاعلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من التصنيع المجدي لإشباع الحاجات الأساسية لشعبها، وتوفير العمل المنتج للقوى العاملة والاستفادة من الكفاءات العلمية والقدرات الفنية والمهنية لأبنائها، والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر إلى آثاره على الاستقرار الجهوي وتوسيع حجم السوق، كما أن التقارب الاقتصادي بين الدول المغربية ضروري كذلك، لمواجهة التحديات الناجمة عن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق. ويمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغربي فيما يلي:

- الكفاية الغذائية التي تعاني منها الدول المغربية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، إذ أن جل المواد الغذائية على غرار الحبوب والزيوت يتم استيرادها من الخارج وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الأول من حيث التبادل التجاري لدول اتحاد المغرب العربي. ومع تزايد وتيرة النمو الديمغرافي يزداد طلب الأفراد وحاجتهم إلى الغذاء، مما يزيد من تبعية الدول المغربية، و تخصيص ميزانيات أكبر لتلبية هذه الحاجيات من الأسواق العالمية، حيث لا تزال هذه الأخيرة بعيدة عن تحقيق الكفاية الغذائية، رغم الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في الإنتاج الزراعي، في إطار الخطط التنموية على المستوى القطري لهذه الدول، ولا تزال تستورد نصف حاجياتها من الحبوب ومن اللحوم والألبان والزيوت، وتتفق على هذا الاستيراد نصيبا مهما من مواردها من العملة الصعبة. ولا شك أن ارتفاع الطلب الداخلي وتحسنه في النوعية نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل العائلي، يفسران سبب العجز في الميزان الغذائي رغم تحسن الإنتاج. ومن المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي لا سيما في المواد الأساسية في السنوات القادمة. فهل أن

الإنتاج الزراعي لتلك المحاصيل الأساسية سيبلغ القدر من الارتفاع تعادل ارتفاع الطلب؟ أم أن هوة العجز ستزداد عمقا، وتتفاقم بذلك التبعية الغذائية، ذلك هو التحدي الأكبر لدول المغرب العربي¹.

● التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي: يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغربية شريكا اقتصاديا من الدرجة الأولى، فأغلب تدفقات المبادلات التجارية والاستثمار تتم مع هذه المجموعة الاقتصادية، إن تركيز المبادلات الخارجية للاقتصاديات المغربية، قد تزيد من هشاشتها وتجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للاقتصاديات الأوروبية².

زيادة على ذلك، فإن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار اقتصادية واجتماعية غير مواتية على الاقتصاديات المغربية، حيث يتوقع أن يترتب عن ذلك على الأقل ثلاثة نتائج كبرى هي كالتالي³:

1. تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد : حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) من منافذ أوسع للسوق الأوروبية؛

2. أثر المزاحمة (أثر الطرد Effet d'éviction) في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر : سيرفع القرب الجغرافي النسبي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية من الإتحاد الأوروبي، من مستوى النمو الاقتصادي و المؤسساتي لهذه البلدان وستؤدي هذه العوامل إلى زيادة جاذبية هذه الاقتصاديات، مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

3. إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى والشرقية مكان أو بدل المهاجرين من جنوب المتوسط، خاصة من المغرب العربي : يمكن أن يمثل خطرا على المنطقة المغربية، مادام أن تحويلات العمال المهاجرين تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاديات المغربية (خاصة تونس و المغرب). إضافة إلى ذلك تشكل الجالية المغربية أهم رابط اجتماعي ما

¹ مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير – نداء المستقبل- ، مرجع سابق، ص86

² Division de l'Environnement National et International : Op.cit, page 7.

³ Direction de La Politique Economique Générale : « Enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est », Document de Travail n° 87, Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, avril 2003, page 23.

بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي على المستوى البشري، وتعد جسرا مهما في نقل الثقافات وتبادل الأفكار والمفاهيم، وعلى المستوى السياسي تعد الجالية المغربية محورا رئيسيا في اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية¹. وبالنظر إلى هذه المعطيات، ستسمح تقوية العلاقات بين الدول المغربية، ليس في تعزيز القدرة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي فحسب، بل في المساهمة من التخفيف من آثار المزاخمة أو الطرد الناتجة من استبدال الوجهة أو تحول تدفقات المبادلات لمصلحة الأعضاء الجدد للاتحاد الأوروبي.

● التنافسية العالمية للمنتجات: تواجه الدول المغربية تحدي كبير في هذا المجال، إذ أن انفتاح الدول على العالم الخارجي في إطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، التي تسمح وفقها بفتح الحدود والسماح للمنتجات الأجنبية بالدخول إلى الأسواق المحلية، ومع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد، يصبح المستهلكون والمشترون عموما، سواء من الأفراد أو المؤسسات يتمتعون بميزة تعدد البدائل، وانفتاح الفرص أمامهم للمفاضلة والاختيار من بين المنتجات والخدمات المتنافسة التي تشبع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، مما يضع المتنافسين في موقف صعب، يتطلب بدل الجهد الأكبر والمزيد من التنافس للبقاء في السوق. كما يتمتع المنافسون في مختلف قطاعات الإنتاج في معظم دول العالم بوفرة المعلومات العلمية ونتائج التطويرات التقنية، بفضل كثافة عمليات البحث والتطوير التقني التي تتولاها مؤسسات عديدة في الجامعات ومعاهد التطوير التقني، وكذا مكاتب الاستشارات والبحوث المتخصصة في جميع مجالات الإنتاج والأعمال، يتحتم على دول اتحاد المغرب العربي مواكبة هذا التطور وتحسين أداء مؤسساته الإقليمية، من أجل الحفاظ على بقائها في السوق المحلية، والتصدير إن أمكن إلى الأسواق العالمية².

● تحديات الشراكة الأورو-متوسطية: حيث يحمل مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في طياته تحديات عديدة أمام التكامل الاقتصادي المغربي، على غرار الشراكة غير المتكافئة التي تفتح أسواق الدول المغربية للمنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المغربية، لأن السياسة المتبعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي التي تريد من الدول الواقعة جنوب

¹ علي عياد كرير، المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص 177

² مقروس كمال، التنافسية في الائتمان المصرفي الجزائري في ضوء تحرير تجارة الخدمات، بحث الدبلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص 12 - 13

المتوسط أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية على صادراتها من السلع الصناعية، في حين تضع العراقيل الكثيرة أمام صادرات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية الضئيلة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي. كما ستواجه الشركات المغربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، مما يدفع إلى إفلاس عدد كبير من الشركات المغربية. كما أن انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة، مما يتسبب في إعاقة تنفيذ مشروع التنمية، إضافة إلى محاولة هيكل اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الأورو-متوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة، مما يقتضي جهدا كبيرا ومستمرًا، مما يقلل في الوقت نفسه الحافز والرغبة في الانضمام إلى التكامل الاقتصادي المغربي¹. بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي حرص على الاتفاق مع الدول المتوسطية بشكل منفرد، كل على حدا، والذي يسعى إلى مزيد من تجزئة الوطن العربي وإضعافه، و استبعاد أقطار المغرب العربي وفصم أي علاقة تربطها بالشرق العربي، والاستئثار بالمزايا النسبية التي تزخر بها الدول المغربية، وتخطيط الاتحاد الأوروبي ككتلة لإحاقه بها².

• تعدد العضوية في التجمعات التكاملية: تعتمد بعض الدول إلى الدخول في أكثر من تجمع تكاملي، بعضها ثنائي، والبعض الآخر متعدد الأطراف، وهو ما قد يثير إلتباسا إذا تجاوزت بعض هذه التجمعات إقامة مناطق تجارة حرة، نظرا إلى احتمالات تضارب السياسات التجارية، وبخاصة الرسوم الخارجية في الاتحادات الجمركية، إضافة إلى تطبيق قاعدة المنشأ للسلع محل التبادل. وإذا كانت الدول تأمل من التعددية في جذب المزيد من الاستثمارات والاستفادة أكثر، فإن التضارب قد يثير شكوك المستثمرين. فدخول بعض الدول المغربية في الاتحاد الإفريقي وتجمعاته مثل الكوميسا بجانب العضوية في التكامل العربي، ودخوله في شراكات خارجية أوروبية وأمريكية أو تجمعات أخرى، يثير تضاربا في هيكل التعريف الجمركية، فمثلا إذا أقرت التعريف الإفريقية في الوقت الذي يتجه فيه التجمع العربي إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، أو حتى على المستوى الإقليمي (الاتحاد المغربي) وهذا تحدي كبير أمام بلدان اتحاد المغرب العربي في كيفية التوفيق بين خيارات التعاون والشراكات المقترحة³.

¹ الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، 2008، ص 38

² أسامة الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2010، ص462

³ محمد محمود الامام، منطقة التجارة الحرة العربية - التحديات وضرورات التحقيق - ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص96

• محاولة الاستفادة من العولمة: أصبحت ظاهرة العولمة، من أعقد المشاكل الفكرية التي تواجه عالمنا المعاصر، وبقدر ما تطرح هذه الظاهرة جملة من التحديات للبلدان النامية، فإنها تطرح في نفس الوقت أفكارا وحلولا لعدد كبير من المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان، وأن أهم ما يميز اقتصاديات البلدان النامية كونها اقتصاديات وحيدة الجانب وتعاني من تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وكثرة المديونية، مما أدى كل ذلك إلى وجود اختلالات هيكلية كبيرة أعاقت وبشكل كبير تحقيق التنمية التي كانت تنتشدها جميع هذه الدول.

وعلى هذا الأساس فقد سادت وجهتا نظر حول كيفية التعامل مع العولمة، فأحدهما ترى أن العولمة قد جلبت معها تحديات خطيرة ليس على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما على الجوانب الأخرى، وبالتالي يجب على الدول النامية أن تكون على درجة عالية من الحذر في التعامل مع العولمة لأنها تشكل امتدادا لسياسات التبعية والهيمنة، في حين ترى وجهة النظر الأخرى أن العولمة هي ظاهرة حتمية ومفروضة في العلاقات الدولية ولا بد من التكيف معها والاستجابة لها بل وحتى الاستفادة منها. ويرى أصحاب هذه النظرة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم ما لم يتم الاستفادة والتكيف مع العولمة لأنها ستشكل المنطق الطبيعي لتحقيق التقدم والازدهار في القرن القادم . وأمام هذين الخيارين ومن أجل تحديد موقف موضوعي بتبني أحد الخيارين فلا بد من معرفة الباعث الحقيقي والدوافع التي جعلت من تبني فكرة العولمة والترويج لها بالشكل الواسع الذي نحن نعيشه والذي وضعنا فيه أمام خيارات في غاية التعقيد وخاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث. التي يفتقد أكثرها إلى الوضوح الفكري، التي يساعدها على فرز ما هو في مصلحتها وما هو ضد مصلحتها... ومن حق بلدان العالم الثالث أن تسأل ذاتها أسئلة مشروعة.. هل العولمة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وتروج لها، وتضع آليات للتطبيق تحقق السعادة والرفاهة للإنسانية؟ وهل تعمل على توزيع الثروة بشكل متكافئ بين الدول والشعوب؟ وهل هي صادقة في تبني حقوق الإنسان وتوسيع قاعدة الديمقراطية ، كما ينبغي، وكما تناضل كل شعوب العالم لتحقيقها؟ .. وكما هو معروف لدى الجميع أن النظام الرأسمالي ذات طبيعة استغلالية وهو مبني أساسا على تحقيق وتعظيم الأرباح وبكل الوسائل المتاحة له¹. إذن ملامح العولمة تنافي الاندماج الاقتصادي بين المجموعات الدولية والإقليمية، على خلفية التطور الذي أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات.

¹ محمد رفعت طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2007، ص 40-41

المبحث الثالث: المقارنة بين تجربتي التكامل الاقتصادي الأوروبي والمغربي

تعتبر التجربة الأوروبية أنجح ظاهرة إقليمية للتكامل الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك كانت التجربة الأوروبية ولا تزال نموذجا يحتل الصدارة للاقتداء به سواء في إطار مسيرة التكامل الاقتصادي على مستوى التكتلات الإقليمية الكبرى، أو تلك التي تضم عدد محدود من الدول داخل إقليم معين، وإن كانت صيغة التكامل الإقليمي الأوروبي تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في شتى المجالات، فإن الدول النامية أصبحت أحوج من غيرها إلى إقامة وتأسيس التعاون والاندماج فيما بينها عن طريق هذا الأسلوب المتقدم (التكامل). و من بين محاولات التكامل بين الدول النامية نجد تجربة التكامل بين أقطار المغرب العربي، وقد ارتبطت فكرة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية بفكرة الوحدة العربية وبتطوراتها. وانطلقت الدعوة إلى إقامة اتحاد مغربي في مؤتمر طنجة عام 1958، وقد تزامن التوقيع على تأسيس إتحاد المغرب العربي مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بسقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، وكذا تسارع وتيرة التكامل الأوروبي الذي حقق تقدما كبيرا في مجال التعاون والتكامل، والانتقال من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة أو الوحدة الأوروبية. وعلى ذكر التجربة الأوروبية والنجاح الباهر الذي حققته، يمكن إجراء مقارنة عامة بين التجريبتين الأوربية والمغربية في هذا المبحث، من خلال مقارنة أوجه التماثل والاختلاف بين التجريبتين، وكذا أسباب نجاح المشروع الأوروبي وفشل مثيله المغربي.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين

إن إجراء مقارنة بين تجربتي التكامل الأوروبية والتجربة المغربية تبين وجود عوامل متشابهة بينهما، فكلاهما ينقسم إلى دول عديدة ذات سيادة تتباين في أحجامها وفي قوتها وثروتها، فبعضها كبير والآخر صغير ومن بينها الدول القوية والضعيفة وبعضها غني والآخر فقير، وهناك الدول الكثيفة السكان والدول ذات الحجم المتوسط والصغير...إلخ.

وترتبط دول كل من هذين التكتلين بروابط مشتركة ولكن من طبيعة مختلفة تدفعها إلى التعاون فيما بينها، فالدول المغربية ترتبط فيما بينها بروابط صميمية وثيقة متأصلة في جذور التاريخ وهي (اللغة - الدين - التاريخ المشترك - الأرض - الثقافة - المصالح المشتركة...إلخ)، أما الدول الأوروبية والتي تنتسبها نظمها ومؤسساتها السياسية إلى حد كبير فتتشارك فيما بينها بروابط المصلحة والتي تظل لها روابط

دينية وحضارية عامة، وقد انطلقت كلا التجريبتين الأوروبية والمغربية في وقت متزامن تقريبا، حيث انطلقت التجربة الأوروبية في بداية الخمسينات، وتبعتها التجربة المغربية بعد سنوات قليلة، مع الإشارة أيضا أن كلا التجريبتين أتت بعد الحروب التي خاضتها كل من دول التكتلين، فالدول الأوروبية عانت من الحربين العالميتين الأولى والثانية ولحقت باقتصادياتها الخراب والدمار زيادة على الخسائر المادية والبشرية، في حين نجد الدول المغربية كانت تتأصل من أجل نيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار الذي نهب ثرواتها طيلة عقود من الزمن.

فإذا كانت هذه المقارنة تظهر بعض السمات المشتركة بين التجريبتين من حيث الشكل، فإن دراسة أكثر عمقا توضح وجود فوارق عديدة من حيث الجوهر والمضمون، و لكي نبحت بشكل دقيق لا بد من النظر في تحليل التجريبتين من نواحي عدة، من بينها الظروف الداخلية والظروف الإقليمية أو الدولية لكل تجربة.

الفرع الأول: الظروف الداخلية.

بدراسة الظروف الداخلية لكل تجربة نجد بمقارنة بسيطة أن التجربة الأوروبية نشأت في ظروف داخلية لعبت دورا أساسيا في عملية التكامل والنمو من حيث:

- رغم أن التجربة الأوروبية نشأت بين دول قومية متبلورة ومكتملة النضج ولكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية، إلا أنه تشكلت قناعة لدى الجميع أن هدف العملية التكاملية ليس إضعاف الخصوصيات الثقافية والقومية أو العمل على توحيدها بل دعم هذه الخصوصيات و إزالة ما بينها من تنافر أو تناقض انطلاقا من قناعة تؤكد تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء.
- انطلاق التجربة الأوروبية في تحقيق الوحدة السياسية على مراحل وبشكل متدرج بعيدا عن القفزات السريعة والمفاجئة ، وانطلاقا من مصالح ومنافع متبادلة ومنكافئة، أي اعتمدت منهج التكامل المرحلي والذي يساير العملية التنموية في كل بلد، وهذا يدفع إلى القول أن النجاح الذي اعتمده التجربة الأوروبية كمدخل لتحقيق الوحدة، لم يكن خيارا بقدر ما كان حتميا، فرضها تاريخ أوروبي مليء بالصراعات القومية والعرقية.
- أن أسس إدارة التكامل الاقتصادي في التجربة الأوروبية مبنية على إعطاء مؤسسات الإتحاد سلطات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء. فقد نصت معاهدة روما التي أنشئت بمقتضاها

المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أن تلعب مؤسسات التكامل ليس فقط دورا لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، بل عهدت لهذه المؤسسات صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة الوطنية المتخصصة حيث تقوم باتخاذ القرارات الاتحادية في العديد من المجالات، وتلزم الأجهزة القطرية بتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تتكون مؤسسات إدارة المجموعة الأوروبية المشتركة من جهاز تنفيذي (المفوضية الأوروبية)، وجهاز سياسي (المجلس الأوروبي)، وجهاز قضائي (محكمة العدل الأوروبية)، وهذه الأجهزة التي لها صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة القطرية (سمة فوق قومية)، فقد لعبت دورا حاسما في تفعيل السوق الأوروبية المشتركة ودفعها إلى مراحل متقدمة للتكامل والذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي اليوم¹.

أما على الضفة الأخرى فترى أن التجربة المغربية في التكامل نشأت بين دول غير مكتملة النمو والنضج بسبب الكيانات المصطنعة التي أوجدها الاستعمار والتي عكست واقع التجزئة الذي تطلب هدمه وتغييره وبناء دولة واحدة على أنقاضه، وتجسيد طموح بناء اتحاد مغربي قوامه النمو والتحرر الاقتصادي، وتجاوز مخلفات العهد الاستعماري، لكن بعد نيل كل أقطار المغرب العربي لاستقلالها، اختارت القيادات المغربية الحاكمة بناء الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغربي، هذا الخيار أوقف العلاقات المغربية عند حدود الدولة القطرية، وجعلها محكومة بمقياس المصالح الفردية الضيقة². ويلاحظ أن اختلاف الرؤى الوجودية قد طغى على المنطلقات الفكرية للإتحاد منذ نشأته، حيث تجاذبه تياران: الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق إلى تحقيق الوحدة المغربية، وهذا ما كانت تدعوا إليه ليبيا، فهي لم تكن متحمسة لتحقيق الوحدة على مراحل، ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، بحجة أن هذه المراحل مهددة بالتوقف في أي وقت، ولتفادي ذلك وجب التوجه منذ البداية نحو الوحدة الحقيقية، ولا مانع لديها من تجسيد هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر. أما التيار الثاني فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي)، والذي

¹ جمال الدين زروق، مقارنة السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص18

² محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، العدد 42/ ربيع 2008، ص89

يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحدته، وهذا ما تبناه اتحاد المغرب العربي¹.

كما أن التجربة المغربية نشأت في ظل ارتباط العديد من دولها بعلاقات وترتيبات خاصة مع قوى خارجية، حيث استمرت هذه العلاقات (الترتيبات) في كثير من الأحيان حتى بعد حصول الدول المعنية على استقلالها، مما أدى إلى استحالة تحييد العوامل السياسية والأمنية بشكل كامل لإفساح المجال أمام تطبيق التكامل والاندماج.

الفرع الثاني: الظروف الإقليمية والخارجية لكل تجربة

من خلال مقارنة الظروف الإقليمية والخارجية المواكبة لكلا التجريبتين نجد أن هناك فرق شاسع في الظروف الإقليمية التي نشأت فيها، ففي حين لقيت التجربة الأوروبية ترحيباً وتشجيعاً إقليمياً ساعدها على النمو والترعرع في بيئة حاضنة ومرحب بها، ولدت التجربة المغربية في بيئة إقليمية معاكسة بل ومعادية لها، مما أدى إلى عرقلتها وتعثرها وهذا يتضح من خلال الآتي :

- ساعدت الظروف الإقليمية أوروبا على معالجة كافة الأمور ذات الصلة بقضايا الإنعاش الاقتصادي من خلال مشروع مارشال، والأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي وفي إطار مؤسسة أوروبية تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية أو بالتنسيق معها. في حين نجد التجربة المغربية نشأت في بيئة إقليمية أقل ما يقال عنها غير مناسبة، إذ نجد هذه الدول غداة استقلالها دخلت في صراعات داخلية ونزاعات إقليمية ميزتها الانقلابات العسكرية، وسيطرة الجيش على الحكم في معظم دولها، وهذا ما ساهم في تعميق الهوة والبعد بين الدول المغربية، وتحول الاهتمام إلى الشؤون القطرية على حساب العمل الجماعي الوحدوي².
- من بين العوامل الهامة التي سهلت التكامل بين الدول الأوروبية اتخاذها سياسات حمائية موحدة لدعم الإنتاج والتجارة البينية في ظروف تجارية دولية تتسم بضعف النظام التجاري متعدد

¹ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة الفكر ع5، جامعة بسكرة، ص 21

² مقارنة بين الإتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي العربي www.souritna.com

الأطراف، وكمثال على ذلك السياسة الزراعية الموحدة للسوق الأوروبية المشتركة، التي تقوم على منح الدعم المباشر للمنتجات الزراعية من جهة، وفرض القيود الكمية على الواردات من الدول النامية (بوجه خاص) من جهة أخرى، كل هذه الوسائل والأساليب ساعدت على تحول التجارة لصالح الدول الأعضاء على حساب التجارة مع الدول خارج الإتحاد. وقد تغيرت أوضاع التجارة الدولية التي أصبحت منظمة التجارة العالمية تشترط التحرير التجاري للأسواق والتوجه والانفتاح على الخارج، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وبالتالي لم يعد هناك قلاع للحماية التجارية، وهذا ما لم تستفد منه الدول المغربية.

• إضفاء طابع القدسية على الحدود الموروثة عن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الأوروبية، والتي أصبحت تحكمها ضمانات تتعلق بموازن القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي ككل، وليس بموازن القوة بين الدول المعنية وحدها. ورغم انقسام أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظامين هما أوروبا الغربية المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الشرقية المدعوم من الاتحاد السوفيتي إلا أنه بعد انهيار هذا الأخير، بدأت عملية الاستيعاب التدريجي للأطر المؤسسية لنظم أوروبا الشرقية، ويعد مجلس أوروبا الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي جسد عملية الاندماج الإجمالي الكامل للنظامين الإقليميين الأوروبيين السابقين في نظام إقليمي أوروبي واحد بمعناه الشامل، وذلك بعد أن انضمت إليه تباعاً جميع دول أوروبا الشرقية، و حصول تنامي للعلاقة فيما بعد مع روسيا الاتحادية يعود له الفضل الكبير في حركة الاندماج و التكامل الأوروبي¹. أما بالنسبة للتجربة المغربية فقد حالت الظروف الإقليمية و السياسية دون اكتمالها، فعلى الرغم من أن البعد القومي الذي تحدده اعتبارات (دينية - ثقافية - تاريخية - لغوية - حضارية - جغرافية و مصالح اقتصادية)، والذي يعتبر أحد أبرز الخصائص التي تتفرد بها عن كافة النظم الإقليمية الأخرى، والذي كان من المفروض أن تشكل هذه الاعتبارات ميزة تضيف على النظم المغربية مزيداً من التماسك و التجانس سواء في العلاقات البينية أو في علاقاتها مع القوى الخارجية، لكن ما حدث هو العكس، حيث تحول البعد القومي في كثير من الأحيان إلى عامل خلاف تثيره الحساسيات و الصراعات، وتعد مشكلة الحدود الموروثة عن

¹ علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عام 2005 ، ص 571 .

العهد الاستعماري أهم الأسباب الرئيسية التي أعاققت العمل الوحدوي المغربي في أكثر من مرة، كما أن اختلاف النظم والإيديولوجيات السياسية وتباين موازين القوى بين وحدات النظام أدى إلى تباؤ القضية الأمنية الأولوية وخاصة أمن النظم الحاكمة، وتجاهل القضايا التنموية والحيوية التي تهم الشعوب المغربية.

المطلب الثاني: أسباب نجاح التجربة الأوروبية وفشل مثلتها المغربية

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهياة أكثر من غيرها لرسم معالم التكامل الإقليمي، لما تزخر به من مقومات يندر أن تجتمع في تكتلات عالمية أخرى، حتى الاتحاد الأوروبي الذي حققت تجربته التكاملية نجاحا باهرا، رغم تلك المقومات لم تحقق تجربة التكامل المغربي أي تقدم يذكر بسبب التحديات والعراقيل التي لم تستطع التخلص منها أو تجاوزها لبلوغ الأهداف التي أسس من أجلها، وفي هذا المطلب سوف نبحت في الأسباب والعوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الأوروبية بمقومات هزيلة، وفشل التجربة المغربية بمقومات محفزة ومغرية.

الفرع الأول: الظروف والعوامل التاريخية

شهدت أوروبا تغيرات وتحولات على مختلف الأصعدة حيث تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، وكانت ساحة لثلاثة حروب كبرى في أقل من ثمانين سنة ما بين 1870 و 1940، خربت المدن والتجهيزات الكبرى والمصانع، وألحقت خسائر كبيرة ما كان من الممكن تعويضها لولا الاستيلاء على موارد وثروات مستعمراتها. وبعد الحرب العالمية الثانية تراجعت مكانة أوروبا أمام القوتين الأمريكية والسوفيتية، وظهرت أطماع هذين الأخيرين لنشر مبادئهما، وكانت مصلحة أمريكا في بناء أوروبا قوية لمواجهة الزحف الشيوعي من خلال مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا. ونتيجة لتوفر الاستقلال والسيادة والدعم الاقتصادي نضجت الهوية الوطنية لكل دولة أوروبية، مع تراجع عوامل الصراع فيما بينها، وحدث تقارب على درجة عالية في القيم وأنماط السلوك، وفي مستويات التقدم الاقتصادي، وباستيعاب كامل للثورة الصناعية، وبعد أن حققت استقرارها السياسي من جهة، والأمني من جهة أخرى بدخولها حلف الشمال الأطلسي استطاعت أن تتطرق في مسيرتها الاقتصادية. أما في الجهة المقابلة نجد الدول المغربية خلال فترة استعمارها كانت بنيتها الاقتصادية تسيطر عليه أسلوب الإنتاج

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

العشائري والإقطاعي والحرفي، حيث ارتبطت هذه البنية بالاحتكارات الأجنبية وعزها الاستعمار بخلق أنماط جديدة تخدم مصالحه وهيمنته، وقد تميز الفكر الاقتصادي المغربي بالسكون خلال عهود الاستعمار الطويلة، لذلك جاء مقلدا وتبعيا بعد الاستقلال مما عمق التشوهات التي تعاني منها الهياكل الإنتاجية والاقتصادية في الدول المغربية، حيث تتمحور النشاطات الاقتصادية فيها على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو نشاطات لا تتطلب جهد إنتاجي إبداعي وذات قيمة مضافة عالية، وإهمال إنتاج السلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المكثف، والتي تستدعي ممارسة كفاءة علمية وتقنية عالية، كما تحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب المهني وتجهيز وتوجيه القدرات البشرية، بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية كفيلة بتأمين القدرة التنافسية لعدد كبير من السلع والخدمات المطلوبة في الأسواق الدولية. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن نسبة الإنفاق على الأبحاث والتطوير في المنطقة المغربية هي من أدنى النسب في العالم، وإن وجدت فهي تتركز بشكل حصر على مؤسسات القطاع العام¹.

الفرع الثاني: توافر الرغبة والإرادة لمؤسسي هذه الوحدة

بعد عدة محاولات لتوحيد أوروبا بالقوة (نابليون - هتلر) أكد الآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي أن النجاح لن يتم إلا بالطرق الدبلوماسية، وأن الشرط الأساسي لتحقيق التكامل بين مجموعة من الدول لا يتم إلا بوجود توجهات سياسية معينة، تتطلب قدرا من التوافق بين الأطراف حتى يسهل الاتفاق على القرارات التي تتخذها السلطات السياسية، وأن نضج الشعوب وأنظمتها السياسية الديمقراطية شرط بالغ الأهمية، حيث أن استقرار المؤسسات الديمقراطية يعطي حصانة وديمومة لعملية المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول والشعوب والأفراد على حد سواء، وقد خلصوا إلى نتيجة أن فشل أي تجربة تكاملية يعزى بداية إلى غياب الإرادة السياسية. وقد أدرك الآباء المؤسسون أيضا بأنه من المستحيل إقامة أوروبا موحدة دفعة واحدة، وإنما يجب أن تتشابك المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية حتى يتمكنوا من دمجها سياسيا، ومن تم فقد عمدوا إلى إنهاء الخصومة التاريخية بين فرنسا وألمانيا والعمل على دمج المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية، والتوفيق بين متطلباتهم الحيوية لكل دولة على حدة وبين الحاجات المشتركة

¹ جورج قرم، كيف نجعل من الاتحاد المغربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد تونس 2012/06/23، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، ص 2-3

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

للمجموعة ككل، لأن ذلك من شأنه أن يرفع من مستوى المعيشة، وهو مطلب هام لكل الدول يدفعها للمشاركة في وضع أسس مجموعة اقتصادية أوروبية والعمل على تحقيقها. كما أن توافر الإرادة السياسية لدى الآباء المؤسسين جعلهم يرتفعون فوق النظرة الضيقة للسيادة إلى مستوى القبول ولأول مرة بالتنازل عن جزء من سيادة دولهم وهذا بحد ذاتها كانت سابقة كما كانت سببا قويا للنجاح.

في الجهة المقابلة نجد التجربة المغربية غلب عليها منذ البداية مبدأ التنافس والصراع أكثر منها على مبدأ التكامل، وهذا راجع إلى اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال، ففي المغرب الأقصى ساد نظام الملكية الدستورية والنهج الليبرالي المرتكز على التعددية الحزبية، واختارت الجزائر النهج الاشتراكي القائم على الحزب الواحد، أما تونس فقد تبنت نظام رئاسي أسسه الرئيس بورقيبة، وفي ليبيا استبدل النظام الملكي بنظام عسكري بعد انقلاب 1969، يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية، في حين نجد موريتانيا يدير دفة الحكم فيها مجلس عسكري مؤقت. ومن ثم فقد اتسمت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بالتوتر والتععيد، فمشكلة الصحراء الغربية كانت ولا تزال سببا في استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بسبب تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند للجمهورية العربية الصحراوية*، كما كانت لقضية لوكيري تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وأدت إلى تراجع مسيرة تكامل الاتحاد، وتوقفت بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغربية التي التزمت فيه ببناها وتمويلها. إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية أُنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية. لكن الخلاف حول

* تعود أهمية المشكلة إلى أهمية الموقع الجغرافي للصحراء الغربية داخل دول المغرب العربي، حيث تشكل الامتداد الجنوبي للمغرب، والامتداد الغربي للجزائر، والامتداد الشمالي لموريتانيا، أي أنها نقطة الوصل والربط بين الدول الثلاث. وتتباين المواقف حول مشكلة الصحراء الغربية، فالمغرب ينظر للقضية من زاوية الحق الشرعي والتاريخي باعتباره جزءا من أراضيه ولا يريد التفريط في إقليم يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات، والجزائر ترى في ضم إقليم الصحراء للمغرب تشجيعا للمطامع التوسعية للمغرب قد تؤدي لاحقا إلى المطالب المغربية التاريخية في الجزائر، لذلك ترى بضرورة حل القضية وفق مقولة حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وجبهة البوليساريو الصحراوية ترى أن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم اسبانيا أيام الاحتلال.

نزاع الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب هو الذي استقطب حدة الصراع داخل المنطقة ، والذي مازالت تداعياته إلى يومنا هذا¹.

ومن هنا يمكن القول أنه بالرغم من توافر مقومات التكامل بين دول المغرب العربي، إلا أنه لم يتم الوصول إلى تحقيق أدنى درجات التكامل فيما بينها، بسبب اختلاف الأنظمة السياسية، التي انعكست سلبا على المواقف والقرارات التي تتخذ بشأن التعاون والتكامل، كما لعبت النزاعات السياسية و الحدودية دورا هاما في إحباط الكثير من المحاولات التكاملية، ولم يعرف المغرب العربي مشكلة أكثر تعقيدا وخطورة من مشكلة الصحراء الغربية التي لازمت مسيرة التجربة المغربية فترة طويلة، ولا زالت حجر عثرة أمام التقدم في العملية التكاملية إلى اليوم.

الفرع الثالث: توفر المناخ الملائم لإحداث تقارب أوروبي

ساد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مناخ عام غلبت عليه إرادة بناء السلام وعدم السماح بقيام حروب جديدة مدمرة على الأراضي الأوروبية، ولذلك عندما طرحت فكرة إقامة سوق مشتركة ولو في قطاع واحد وهو الفحم والصلب، فإن الفكرة لاقت نجاحا، وأخذتها الدول الأعضاء مأخذ الجد وأعطتها من الاهتمام - منذ البداية - ما يضمن لها النجاح

وعلى الرغم من الحروب التي خاضتها القارة الأوروبية والدمار الذي لحق بها، إلا أنها عملت على إعادة بنائها، حيث قامت بتوظيف الأموال لخدمة الإمكانيات لتحقيق الاستمرار في التفوق العلمي والتكنولوجي وصناعة المعرفة، كما أنها طورت الصناعات الإنتاجية وصناعة الالكترونيات والفضاء والاتصالات وصناعة الأسلحة، وعملت على إزاحة الصناعات الأقل أهمية نحو الجنوب، وقد ساعدها في ذلك السوق الواسعة التي نشأت عن إتحاد أسواق الدول الأوروبية في سوق موحدة ، كما أن رغبة الأوروبيين كانت قوية لبناء أوروبا بجهدهم، وإعادة إحياء الهوية الأوروبية بعيدا عن النموذجين الأمريكي والياباني، والذين يعتبران وليدي حضارتها الصناعية، وكان ذلك سببا هاما لتقديم التنازلات لتحقيق الوحدة الأوروبية. وعلى العكس من ذلك نجد الدول المغربية وبما خلفه الاستعمار

¹ عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مرجع سابق، ص381 - 382

من نشئت، بسبب السياسات التي كانت تهدف إلى عدم التقارب بين الدول المغربية، كما أن القوى الاستعمارية خلقت حساسيات بين الشعوب المستعمرة. وهذا ما انعكس على هذه الدول بعد الاستقلال، حيث ظهر جليا من خلال التوجهات السياسية واختلاف أنظمة الحكم فيها، واستئثار العمل القطري على العمل القومي.

الفرع الرابع: المرونة والتطبيق السليم لبند المعاهدات

إن أبرز ما يميز تنفيذ بنود المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية أنها كانت تطبق على أرض الواقع مباشرة لمعرفة إيجابياتها وسلبياتها، والمعوقات التي يمكن أن تعترض سبيل التطبيق السليم لها بقصد تلافيه في معاهدات لاحقة، ومن أمثلة ذلك¹:

- أن الدول الأوروبية في سعيها لتحقيق التنسيق والتقريب بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، ونظرا لأن وضع هذه السياسات يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء، فإن المعاهدات والاتفاقيات لم تضع نصوصا مفصلة لوضع مثل هذه السياسات، وبالتالي تتم عملية ابتكار للأساليب القانونية اللازمة لتنفيذها، وهذا يعطي مرونة هائلة في التطبيق وإمكانية كبيرة للنجاح.
- إن تقسيم البناء الأوروبي إلى مراحل بحيث لا يجوز الانتقال إلى مرحلة تالية، إلا بإنجاز ما تم وضعه من أهداف للمرحلة السابقة مع إعطاء الحد الأقصى المسموح للدولة التأخر عنه، بالإضافة إلى إعطائها مرونة في التطبيق تتلاءم مع وضعها ونظمها الاقتصادية (مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة لكل الدول الأعضاء)، حقق نجاحا كبيرا ودعما للوصول إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية.
- لقد عمدت الدول الأوروبية إلى إنشاء مؤسسات لضمان اقتصاد مستقر، وسعت بشكل دائم من خلال الاتفاقيات إلى تطويرها، وإعطائها دورا أكثر فاعلية لتحقيق نجاحات أكبر، مثلا البرلمان

¹ أحمد ابراهيم محمود وآخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 303 - 305.

الأوروبي أعطى سلطة فوق قومية وصلاحيات واسعة للتنفيذ، وأصبحت قراراته تطبق على كل الأعضاء.

• في مرحلة متقدمة من التكامل الأوروبي تمتع الاتحاد الأوروبي (كسلطة فوق قومية) بقوة إلزامية على أعضائه من خلال الإقرار بأن كل ما يقرره الاتحاد لا يجوز للأعضاء مخالفته، حتى لو اتخذ القرار بالأغلبية وليس بالإجماع، وهنا انتقل الاتحاد من أسلوب الإجماع في التصويت إلى أسلوب الأغلبية (وبقي أسلوب الإجماع على بعض القضايا المتعلقة بالضرائب وقانون العمال والعمل وفتح الحدود...)، وهذا وإن كان أعطى مرونة لتنفيذ قرارات الاتحاد وتقريب وجهات النظر بين الأوروبيين.

• إن أهم ما ميز المعاهدات الأوروبية هو تطورها المستمر والدائم فمثلا: معاهدة أمستردام أتاحت للمواطنين الكثير من الامتيازات في مراجعة عمل حكوماتهم وعمل المؤسسات الأوروبية، إيجاد أقصى قدر من الشفافية السياسية التي ستجبر الحكومات على نشر بعض وثائقها ليطلع عليها المواطن الأوروبي، فيكون بذلك قد شارك في عملية اتخاذ القرار. كما أننا نجد أن تطبيق مبدأ الرئاسة الدورية ولمدة ستة أشهر ولكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد - والذي يسمح لها ان تضع بصماتها الخاصة - يؤكد على مبدأ احترام المساواة بين جميع الدول في الحقوق والواجبات. وما ميز التجربة الأوروبية أيضا، هو التغير المتتالي في عضوية التجمعات التكاملية، وهذا تحد كبير استطاعت التجربة الأوروبية أن تتجاوزه، فقد زاد تماسك الجماعة رغم اتساع عضويتها وتبنيها مبدأ الاندماج الاقتصادي والاجتماعي¹.

• إتباع سياسة الشدة واللين ومثلها ما جاء في نصوص معاهدة ماستريخت: المحافظة على الهوية الوطنية بالإضافة إلى الهوية الأوروبية، وهذا خلق شعورا لدى الأوروبيين بأنهم لم يفقدوا مواظنتهم في بلدانهم لصالح المواطنة الأوروبية، كما ورد في ملاحق المعاهدة بأنه يسمح لبعض الدول بعدم الدخول في الاتحاد النقدي وأنها حرة بالحفاظ على عملتها الوطنية حتى لا تؤثر سلبا على الاتحاد في حال أجبرت على الدخول إليه. وفي مثل هذه الحالات نرى كيف أن الاتحاد استطاع امتصاص فورة الدول، التي يمكن أن تؤثر على الوحدة وخفف من تأثيرها. كما نلاحظ في حالة أخرى أنه في عام 1999 وخلال القمة الأوروبية تم التوقيع على ميثاق تتعهد فيه

¹ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 273

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

الدول الأوروبية ببديل كل ما في وسعها لاستيفاء جميع الشروط (لأن بعضها دخل الاتحاد النقدي وحجم دينها العام يتجاوز ضعف الحد المسموح به كإيطاليا)، وكل بلد لا يتعهد أو ينكث بهذا التعهد عليه أن يدفع غرامة مالية بنسبة 5% من الناتج المحلي، وهذا يعني أن الدولة ستكون مضطرة إلى جانب سداد الدين العالم إلى الوفاء بقيمة الغرامة، وهذا طبعاً يعطيها دفعا أكبر بالوفاء بهذا التعهد.

أما التجربة المغربية فقد تميزت بتعدد معوقات المؤسسية الناجمة عن الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة المنشئة للاتحاد وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد المغربي تقع في 19 مادة، كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، وأيضا عدم وضوح العمل المغربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء ، إذ يبدو جليا أن الريبة في ما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدات إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، يكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة).

وقد جاء في النص التأسيسي للاتحاد المغربي مبدأ الإجماع، مع علمها بأن هذا الأخير كان سببا في تعطيل عمل الجامعة العربية، وحولها إلى جسد بلا روح، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشر)، وسنرى فيما بعد أن الدول المغربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ، وحولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد. كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية ووقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على 25 اتفاقية، وموريتانيا 19 اتفاقية، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمسة اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

الخمس، وهذا العدد قليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك¹. ولذلك تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعد الإجماع، ولكن هذه القضية أحييت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغربية².

وبالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب 24 سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى، ومنه لا بد من تعديل النصوص القانونية الصابغة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل، كما أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الظروف السائدة، مما يستوجب تعديلها، ومن بين العوائق أيضا الاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول الاتحاد، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها³.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن نجاح التجربة الأوروبية في التكامل لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتاج مجهودات جبارة مع التعامل الرشيد في تجاوز العقبات والصعاب التي واجهتها، وقد تدعمت التجربة بتوافر الرغبة والإرادة السياسية التي فتحت الأبواب أمام مضي التجربة قدما نحو تحقيق النجاحات المتتالية، هذه الأخيرة التي لم تستطع الدول المغربية أن توفرها لمسيرها التكاملية، حيث كان تشبثها بالسيادة الوطنية المزعومة وعدم تقديم التنازلات لصالح التجمع الإقليمي، ومن تم كانت الإرادة السياسية عائقا وسببا مباشرا لفشل المحاولات التكاملية لأقطار اتحاد المغرب العربي.

¹ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك، مرجع سابق، ص 25

² محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مرجع سابق، ص 91

³ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية، مرجع سابق، ص 16

المطلب الثالث: الجوانب الاقتصادية والتجارية لكلا التجريبتين

بدأ الفكر التكاملي يتعمق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سواء على الساحة الأوروبية أو العربية (والمغربية)، وقد اختلفت دوافعه وأهدافه بين الطرفين، فقد ارتبط التفكير التكاملي الأوروبي بأمرين: الأول الشعور بالحاجة إلى الاستمرار وتوثيق العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية، والثاني هو إشاعة الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأوروبية، وأول قضية يلزم اتخاذ قرار بشأنها هي اختيار جانب من العلاقات لتجربة التكامل ثم يليها بيان كيفية المضي في الطريق حتى نهايته. فوقع الاختيار على المجال الاقتصادي كنقطة بداية للتكامل على ما أثاره التقدم الصناعي من تشابك قوى العلاقات الاقتصادية، ولذلك فقد سعت أوروبا لتشكيل كتل اقتصادية يحقق الانسجام والتنسيق بين المناطق الأوروبية ويؤسس لاقتصاد أوروبي موحد قائم على تقارب مستويات النمو، وذلك من خلال توسيع النطاق أمام المشروعات في كل بلد عضو وبشكل يسمح بالاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير ومزايا التخصص وبما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في صناعات تلك البلدان، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للشعوب الأوروبية التي إذا شعرت أن التكامل سيحقق مصالحها الاقتصادية فستدعمه للوصول إلى الاتحاد السياسي.

الفرع الأول: تحليل التجريبتين من الناحية الاقتصادية

بدراسة المنهج المستخدم الذي ساعد على قيام تكامل أوروبي نجد أن الدول الأوروبية اتبعت منهجاً تكاملياً وظيفياً من أجل الوصول إلى التكامل و الاندماج ، فكان اختيار الشخصيات أمثال "روبرت شومان" و"جون مونيه" الذي ساعدت عبقريتهما الفذة و خبرتهما العميقة على بلورة مشروع ينطوي على آلية قادرة على دفع العملية التكاملية، وبالتالي اختياره لقيادة قطاع الفحم و الصلب في أوروبا لم يكن عشوائياً بل كان من ناحيتين: الأولى سياسية أمنية حيث ساعد على فض العداوة المزمنة بين ألمانيا وفرنسا بوضع هذا القطاع الذي يشكل عصب الصناعة تحت سلطة أوروبية مشتركة، و الناحية الثانية هي فنية اقتصادية حيث شكل قاطرة قوية قادرة على جر عربات التكامل الأخرى التي يمكن أن تنضم إليها فيما بعد دول أوروبية أخرى، فاختيار هذا القطاع كان بمثابة الركيزة الأساسية لقيام المراحل التالية لعملية التكامل الأوروبية. وقد ووضعت صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تشمل

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل بلد عضو، مع وضع قواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة¹. وعقب ذلك تم إنشاء المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية نتيجة لإحساس دول المجموعة لأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج والحاجة إلى وجود تعاون بينها لإقامة صناعة ذرية تتصدى للمنافسة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، وكذا وبحكم الارتباط العضوي بين هذا القطاع وقطاعات أخرى قوية ومؤثرة في الاقتصادات الأوروبية، فقد أعطى نجاحها دفعة قوية وانطلاقة جديدة لعملية التعاون والتكامل بقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) وتوسعها فيما بعد، والتي طبقت المنهج الوظيفي بحذافيره وبمراحلها المتتالية (اتحاد جمركي - سوق مشتركة - سوق موحدة - وحدة اقتصادية ونقدية.. الخ) وذلك قبل البدء في بناء الوحدة السياسية بمراحلها المتعاقبة أيضاً : سياسية خارجية ، أمن مشترك - دستور أوروبي - برلمان أوروبي .. الخ².

أما التجربة المغربية فقد انتهجت دولها بعد الاستقلال سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية، حيث اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة للحاق بركب الدول المتقدمة (مجمعات صناعية كبرى) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى، مما اضطرها إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والانفتاح. أما بالنسبة إلى تونس فقد توجهت منذ البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة لتغطية الحاجات المحلية، لكن نتيجة لضعف الموارد المالية وعجز الميزان التجاري في فترة الستينات جعلها فيما بعد تتحول نحو اقتصاد السوق. أما المغرب فقد انتهجت منذ البداية سياسة اقتصادية انفتاحية، مع التأكيد على الزراعة والسياحة. وفيما يخص ليبيا فكان اقتصادها يعتمد على الرعي والزراعة، إضافة إلى المساعدات المالية من الحلفاء، وعند الإطاحة بالحكم الملكي وأعلنت ليبيا جماهيرية، ومع اكتشاف النفط تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين الطرف الأجنبي والقطاع

¹ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص 37 -

² لجنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، الأردن، 2004، ص 13

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

الوطني. أما موريتانيا فقد شهدت تناقضا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في الموارد، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، ووقعت رهينة المؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض¹.

فكانت لكل قطر تجربته الخاصة ومشاريعه، لذلك فقد ظهر جليا انعدام التشاور بصورة خاصة في ميدان التصنيع بما أقيم عليه من طابع اعتزالي ومن صفة وطنية، باعتباره مظهرا أساسيا من مظاهر ممارسة السيادة الاقتصادية، وانعدام التشاور والتناسق في الإنجازات الصناعية في الوقت ذاته الذي كانت أجهزة التعاون المغربية توالي تقديم الدراسات حول طرق التنسيق الصناعي، وحول إنشاء المشاريع الصناعية المغربية، ولم تستفد التجربة التصنيعية من موارد الطاقة المتاحة، ولم تتخذ من هذه الطاقة منطلقا لسياسة تصنيعية مشتركة، مثلما اعتمدت الدول الأوروبية قطاع الفحم والصلب، ورغم ضيق السوق الداخلية واكتظاظ الأسواق الخارجية وضراوة المنافسة فيها، فقد أقدم كل قطر على التصنيع في الأفق القطري واتخذ من هذه الصناعات الأساسية الثقيلة عنوانا بارزا من عناوين السيادة الوطنية، والذي كلف ثمنا باهظا كان بالإمكان إدراكه بكلفة أيسر، فمن غير الفاعلية الاقتصادية إقامة أربعة مصانع للحديد والصلب وبالأحجام الكبيرة، في الوقت الذي يشكو فيه القطاع أزمة عالمية وركودا مستفحلا، وفي الوقت الذي كان الطلب المغربي في جملته يكتفي بمصنع واحد ويوظف في قطاعات أخرى مبالغ الاستثمارات الباهظة التي أنفقت لإنشاء المصانع الثلاثة الزائدة. ومن المحاولات الأولى التي استهلتها الحكومات المغربية لتوحيد جهودها الإنمائية وتنسيق توجهاتها المستقبلية، كانت في عام 1965 والتي كانت تهدف إلى التنسيق بين السياسات الإنتاجية في ميدان الصلب وميدان الزجاج والصناعات التركيبية، وقد بدأت الخلافات مبكرا حيث لم تستكمل صناعة الحديد والصلب منشآتها في كل الأقطار، ولا بلغت فيها هذه المنشآت مرتبة استحكام التقنيات الإنتاجية والأخذ بزمام فنيات الترويج، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الزجاج². ورغم المحاولات العديدة لدول المغرب العربي في إطار التعاون، وخلق مؤسسات ترعى الترتيبات التكاملية بين دول المغرب العربي، إلا أنها لم تستطع أن تضع أي قطاع إنتاجي أو خدمي تحت سلطة مغربية مشتركة.

¹ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مرجع سابق، ص 28 - 29

² مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط3، 2005، ص39 ن ص55

الفرع الثاني: الجانب التجاري للتجربتين

من المؤشرات التي تستخدم لقياس فاعلية التجمع التكاملي دوره في تنمية التجارة البينية، وقد أعتبر النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية في البداية بإقامة الإتحاد الجمركي قبل الموعد المحدد له بـ 18 شهرا، من أهم الدلائل على نجاح الجماعة، حيث وصلت نسبة التجارة البينية إلى ما يقارب 60%، بالرغم من أنه لم يكن ينظر إلى السوق المشتركة على أنها وسيلة لرفع نسبة متواضعة للتجارة البينية، فالجماعة لم تبدأ من تجارة 3% أو 5% كما هو الحال في الدول المغربية، بل بدأت من حوالي 38% مما يعني أن تجارتها مع باقي العالم بما فيها الدول الأوروبية كانت 62%.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التجارة البينية كانت في تطور مستمر، بالرغم من توسع الجماعة عبر الفترات المتتالية ودخول أعضاء جدد تعتبر أقل شأنا وتطورا من الدول المؤسسة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي اليوم بدوله الأعضاء (27) من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا، حيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في إجمالي تجارته، حيث بلغت النسبة نحو 66% من إجمالي تجارته الخارجية في عام 2008، كما يعتبر أيضا أكبر مصدر في العالم، إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام 2009، وتشكل حصتها في الصادرات العالمية حوالي 15.9%. ويعد الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد في العالم بقيمة 2300 مليار دولار، أي ما نسبته 18.3% من الواردات العالمية لسنة 2009. وفي جانب السياسة التجارية للإتحاد، وخاصة شقها الزراعي، فإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة في إطار الإتحاد تنفق على البرنامج الزراعي، والذي منح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين، بالإضافة إلى دعم الصادرات الزراعية، ووضع عراقيل وعقبات أمام الواردات الزراعية، كل هذه الوسائل أدت إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء¹.

¹ جمال الدين زروق، مقارنة السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، مرجع سابق،

الجدول رقم(2): يبين تطور نسبة التجارة البينية الأوروبية من جملة التجارة الخارجية.

الواردات %	الصادرات %	السنة	الجماعة
36.6	38.2	1958	مجموعة الستة
41	42.9	1960	
48.5	50.7	1965	
53.9	54.9	1970	
57.2	56.3	1973	
51.7	52.7	1973	مجموعة التسعة
48.3	49.4	1975	
51.6	52.4	1978	
47.8	49.9	1981	
47.6	50.6	1981	مجموعة العشرة
49.7	51.7	1984	
59.5	56	1986	
57	56.7	1986	الاثنتي عشرة
57.2	59.7	1989	
58.2	61.4	1992	
55.2	56.4	1995	
61	62.4	1995	الخمس عشرة
58.6	60.3	1997	
64.4	67.9	2001	
66.8	68.5	2004	
65.8	67.7	2004	الخمس والعشرون
64.9	68.18	2007	
63.4	68	2007	السبع والعشرون
62.5	65.6	2010	

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 279

- WTO, Statistics of International trade 2011, p 192

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

أما بالنسبة للتجربة المغربية فيما يخص المبادلات التجارية البينية فتتميز بمحدوديتها، سواء في بداية التجربة أو في الوقت الحالي، إذ لا تتعدى نسبة 4% وهي ضعيفة جدا مقارنة بالتجمعات التكاملية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي (عند توقيع معاهدة روما كانت نسبة التجارة البينية للدول الستة المكونة للجماعة الأوروبية حوالي 40%)¹. ويبين الجدول التالي مكانة اتحاد المغرب العربي من حيث نسبة التبادل البيني مقارنة ببعض التكتلات خلال الفترة 1980 - 2010.

الجدول رقم(3): تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات للفترة 1980 - 2010.

2010	2008	2005	2000	1995	1980	
67.2	67.3	67.4	67.7	67.2	62.2	الاتحاد الأوروبي
48.7	49.5	55.7	55.7	46.2	33.6	النافتا
24.3	25.5	25.3	23.3	24.4	17.3	الآسيان
15.7	14.7	12.9	20	20.4	11.6	المركسور
3	2.5	1.9	2.2	3.8	0.3	اتحاد المغرب العربي
4.8	4.7	4.5	4.9	6.8	3	مجلس التعاون الخليجي

Unctad hand book of statistics, 2011, p55

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة للتجارة البينية سجلت في الاتحاد الأوروبي بمتوسط قدر ب 66.5%، في حين يأتي اتحاد المغرب العربي في مؤخرة الترتيب وبأضعف نسبة لا تتجاوز 3%. وهذا يدل على انفتاح الدول المغربية على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، حيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي، وما يميز هذه الصادرات أنها تعتمد على سلعتين أو ثلاثة على الأكثر، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا خاصة (سلع تكنولوجيا وغذائية)، هذه العملية أدت إلى ربط

¹ Rahal ali, tahar haroun, le partenariat Maghreb arabe- union européenne: quel avenir?; revue des sciences économiques et de gestion N° 2 (2003); faculté des sciences économiques et de gestion, université de Batna; P2

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

الاقتصاديات المغربية بالخارج، مما يجعلها رهينة التغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية¹.

والجدول أدناه يبين وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية.

الجدول رقم(4): وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية في الفترة 2000-2010

وحدة القياس: مليون دولار

2010	2000	
110.184 4.0615 %3.69	48.774 1.0558 %2.16	الصادرات المغربية الإجمالية الصادرات البينية المغربية النسبة
139.587 4.1427 %2.96	33.119 1.0624 %3.2	الواردات المغربية الإجمالية الواردات البينية المغربية النسبة
249.771 8.2042 %3.28	81.893 2.1182 %2.59	إجمالي التجارة الخارجية المغربية إجمالي التجارة البينية المغربية النسبة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي 2011)، الملاحق الإحصائية ص 370 - 375.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تحسن طفيف في وزن التجارة البينية المغربية، ورغم ذلك فإنه يعتبر معدل ضعيف جداً، مقارنة بحجم التجارة الخارجية، وهذا يعكس الضعف الشديد في الارتباط الاقتصادي بين الدول المغربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة التبعية للخارج، الأمر الذي يجعل اقتصاديات أقطار المغرب العربي في موقف صعب خاصة أثناء الأزمات العالمية، وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المغربية من وإلى الأسواق الخارجية، نجد أن الإتحاد الأوروبي يحتل الصدارة، إذ يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغربية، ويتضح ذلك من الجدول التالي.

¹ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك، مرجع سابق، ص 30

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

الجدول رقم(5): مكانة العلاقات التجارية المغربية مع الإتحاد الأوروبي (من 2001-2002)

الواردات		الصادرات		الدول المغربية
باقي الدول	الإتحاد الأوروبي	باقي الدول	الإتحاد الأوروبي	
41%	59%	33%	67%	الجزائر
28%	72%	20%	80%	تونس
41%	59%	40%	60%	المغرب
35%	65%	18%	82%	ليبيا
40%	60%	37%	63%	موريتانيا
33%	63%	30%	70%	المتوسط المغربي
4.4%		4.1%		نسبة التجارة المغربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

المصدر: صالح صالح، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد2، 2003، ص31

من خلال الجدول يتبين لنا أهمية العلاقات الاقتصادية المغربية مع الإتحاد الأوروبي في مجال حركية السلع والخدمات، ومن خلال التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات للدول المغربية نلاحظ أن جل المعاملات التجارية تتم مع الإتحاد الأوروبي الذي يستأثر بأكثر من الثلثين من الصادرات المغربية، وتستورد دول إتحاد المغرب العربي 63% في المتوسط من الإتحاد الأوروبي، مما يدل على أن مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات أو واردات دول الإتحاد المغربي مرتفع جدا، وهذا يعني أن اقتصاديات هذه الدول مكشوفة لإجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين في حالة الأزمات لا سيما إذا كانت السلع المستورد أو المصدرة ذات أبعاد إستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف نسبة التبادل التجاري بين أقطار المغرب العربي لا ترجع بالأساس إلى نقص التشريعات أو إغفال هذا الجانب في إطار معاهدة إتحاد المغرب العربي، ولكن يرجع السبب الرئيسي إلى عدم تنفيذ هذه التشريعات بصورة صحيحة، وذلك في ظل غلبة الأهداف القطرية على الإقليمية المغربية. وتعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الأسباب المعيقة للتبادلات

الفصل الثالث: المقارنة بين تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي والتجربة المغربية

التجارية البينية، رغم وجود النصوص التشريعية من معاهدات واتفاقيات ثنائية في المجالات التجارية. كما أن عدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وحوافز لتنشيط حركة التجارة البينية المغربية على غرار ما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي، ليعد عقبة أمام تحقيق نسب عالية من تجارة بينية متطورة في دول المغرب العربي. كذلك يضاف إلى جملة المعوقات تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة (فحوض جميع البضائع بدلا من أخذ عينات منها)، وفي هذا الصدد كشف فريق من الخبراء في دراسة أن الرسوم والضرائب التي تفرضها الدول العربية عند مرور الشاحنات، إضافة إلى المشاكل الإجرائية في المنافذ الجمركية هي التي تقف عائقا أمام انسياب حركة البضائع وضعف التجارة البينية، ورأت الدراسة أن المشاكل الأمنية على رأس الإجراءات التي تعيق نمو حركة التبادل، حيث يتم تفريغ كل البرادات الآتية في مراكز الحدود ثم يعاد شحنها في برادات من داخل الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتخزين والتداول . والغريب أن هذه الإجراءات تتخذ فقط بحق السلع العربية، مما يجعلها في وضع غير منافس مقارنة مع مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة¹.

¹ لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مرجع سابق، ص71

خلاصة الفصل:

من خلال المقارنة بين تجربة التكامل الأوروبية وتجربة اتحاد دول المغرب العربي، نلاحظ أن نجاح الاتحاد الأوروبي في تجربته التكاملية راجع بالدرجة الأولى إلى توافر نزعة توفيقية لإيجاد قواسم مشتركة وتبادل التنازلات، لذلك كانوا أكثر قدرة على إزالة العقبات والمعوقات التي اعترضت مشروعهم الوحدوي، وكانوا أكثر التزاما بتطبيق الاتفاقيات، فالإرادة السياسية استطاعت أن تهيئ الظروف لتخلق الوحدة رغم غياب جل مقوماتها، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فإن تعثره العمل الوحدوي لا يرجع إلى نقص في الاتفاقيات أو قلة مجالات التعاون أو عدم توفر مقومات التكامل، وإنما يرجع إلى الممارسات التي تختلف كثيرا عن الأهداف المسطرة والمتفق على تنفيذها، وقد كان العامل السياسي في كثير من الأحيان سببا في توقف مسيرة التكامل المغربي. فقد كان للدول المغربية دائما نزعة نحو السيادة القطرية، وبتجلى ذلك من خلال عدم تقديمه أي تنازلات لهيئة أو مؤسسة مغربية مشتركة، كما أن اختلاف الأنظمة في المنطقة صعب الأمر على إشراك الشعوب فيما يخص اتخاذ القرارات التي تتعلق بالقضايا المصيرية لاتحاد المغرب العربي.

الفصل الرابع:

إمكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي

انطلاقاً من المشروعات المشتركة.

تمهيد:

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية لمجموع أقطار المغرب العربي أساسا جيدا يسمح بانطلاقة قوية في إطار التنسيق والتعاون المشترك، حيث تتمتع هذه البلدان بقدر عال من التنوع في الهيكل الاقتصادي (قطاع المحروقات، زراعة، موارد بحرية، قاعدة صناعية، سياحة وخدمات)، تتوزع بشكل يحفز على تكثيف المبادلات فيما بينها، وإقامة شراكات تتمتع وتستفيد من الميزات التنافسية، من قرب هذه الأقطار من بعضها، وأيضا توفرها على بنيات تحتية وهياكل قاعدية أنشأتها ضمن مجموعة الإصلاحات التي قامت بها، فضلا عن قاعدة عريضة للموارد الطبيعية والبشرية. ويسمح التجمع بتوسيع الأسواق، وأيضا تشغيل كثير من الطاقات العاطلة، كما يسمح بالتنسيق والتعاون بين أقطار المغرب العربي إلى إحداث قفزة نوعية في مختلف المجالات.

المبحث الاول: التكامل الاقتصادي المغربي ضرورة ملحة.

لقد أصبح التكامل في منطقة المغرب العربي من بين أهم الأولويات للواقع المغربي في إطار ما تشهده الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية، وإن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، والتمعن في تطوير اقتصاديات المعرفة، ناهيك عن تطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة، وما ينجر عنها من مبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بشكل واضح أن قضية التكامل الاقتصادي المغربي أصبحت أكثر من ضرورة، تستدعي إعطائها الأولوية على أجندة القادة المغربية.

المطلب الأول: حتمية التكامل الاقتصادي المغربي

لقد كانت آمال الدول المغربية كبيرة في اختيارها المشاريع الإقليمية على غرار الشراكة المتوسطية والشرق أوسطية واتحاد دول الساحل والصحراء وغيرها، والتي تقودها قوى أجنبية اعتقادا منها بأنها ستحقق من ورائها مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيئي مغاربيا. فدول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس راهنت على الشرق أوسطية، ولعبت دورا كبيرا في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد طورت المغرب وتونس في وقت قياسي مبادلاتها مع إسرائيل، وبحكم تبعيته الاتوماتيكية لتطورات عمليات السلام العربية الإسرائيلية، فإن هذا المشروع سرعان ما انحسرت موجته، وتراجعت لتتوقف منذ مؤتمر الدوحة في 1997، فكانت بذلك خيبة أمل كبيرة¹.

أما المشروع المتوسطي فكانت الآمال أكبر والحماس أقوى والمطامع أكثر من الشرق أوسطية، بحكم أن الشراكة الأورو-متوسطية أقل تأثرا بمجريات عملية السلام، وبحكم القوة الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي. وعلى أمل أن تحقق التنمية المنشودة قامت الدول المغربية خاصة تونس والمغرب الذي كان لهما السبق في التوقيع على هذا المشروع، والذي كانت تسعى من وراءه إلى تكثيف عمليات التبادل من خلال إبرام الاتفاقيات المخولة لضمان المزايا والإعفاءات الجمركية والتسهيلات أمام السلع خاصة الزراعية والصناعية، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، بالإضافة إلى تقديم العون الفني وجلب

¹ حامد نور الدين، بن عيشي بشير، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 153

التكنولوجيا. وقد اجتهدت كل دولة على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أو محاولة التنسيق للتفاوض بصوت واحد لجعل المكاسب أكبر¹. غير أن المتوسطية كانت هي الأخرى مخيبة للأمال، على اعتبار أن الدول المغاربية الموقعة على هذا المشروع لم تبلغ التقدم المنشود أو تحقق مستويات نمو مناسبة في مجالات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا، ولأن الاتحاد الأوروبي يفرض مجالات التفاوض والتعاون، ولا يخصص الأموال اللازمة لدفع عملية التنمية في الضفة الجنوبية، في حين بدأ الاهتمام واضحا لبلدان أوروبا الشرقية، أدركت حينها الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب أنها تسرعت في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما تبين لها أن هذه الاتفاقيات غير متوازنة، نتيجة دخول الدول المغاربية للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد، الأمر الذي انعكس سلبا في غالب الأحيان على نتائج هذه المفاوضات، وجعلها في صالح الاتحاد الأوروبي الذي يسيره وفق إرادته. ففي مجال تبادل السلع والخدمات يسعى مشروع الشراكة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة، بحيث يتم تحرير تبادل السلع الصناعية بين الجانبين فور التوقيع على اتفاق الشراكة، أما السلع الزراعية المتبادلة بين الطرفين فيتم تحرير تبادلها تدريجيا، ووفقا لعدد من السلع يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حده، وهذا يعني أن الشراكة الأورو-متوسطية تحابي الاتحاد الأوروبي في جانب السلع الصناعية التي لها فيها ميزة نسبية وتنافسية، في حين أبقى الاتحاد الأوروبي على الحماية الاقتصادية في المجال الزراعي، حيث يتكفل بدفع نحو 2 دولار يوميا كدعم عن كل رأس من الأبقار². وقد حرمت بذلك الدول المتوسطية من المزايا التي تتمتع بها في هذا المجال، وخاصة المنتجات الزراعية التونسية والمغربية التي تشكل أهم صادراتهما إلى أوروبا. وكان الهدف المرجو أيضا من المشروع الأورو-متوسطي خاصة بالنسبة إلى تونس والمغرب، هو الحصول على نصيب أكبر من القروض والمساعدات المالية الأوروبية من أجل دفع عجلة التنمية، لكن لم يتحقق لها ما أردت، لأن الاتحاد الأوروبي لا يحترم كل التزاماته، حيث يتأخر في منحها المساعدات المتفق عليها، وإن كانت فهي بقدر غير كاف، في المقابل قيام الدولتين بتخفيض الحواجز الجمركية بشكل تدريجي حتى تزال نهائيا، فكانت بذلك خيبة الأمل الثانية.

أما المقام الثالث فكان إفريقيا، بسبب ليبيا المستاءة من عدم تضامن الدول المغاربية والعربية عموما معها في خرق الحظر الدولي المفروض عليها بين عامي 1992 و1999، فيما خرقت دول

¹ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية، مجلة الجامعة المغربية، العدد السابع، طرابلس، 2009، ص 67

² قصري محمد عادل، التجارة البيئية لاتحاد المغرب العربي، منشورات الحياة الصحافية، الجزائر، 2009، ص 30

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

افريقية جعلها تتبنى توجهها إفريقيا معوضة خطابها العربي بخطاب قاري، حيث بادرت إلى إنشاء اتحاد دول الساحل والصحراء بين عامي 1997 و1998، والذي يضم 21 دولة* منها كل الدول العربية الإفريقية ماعدا الجزائر وموريتانيا. وكان الهدف من هذا التجمع إقامة منطقة للتبادل الحر بين أعضائه¹. لكن هذا المشروع لم يلقى نجاحا بسبب عوامل سياسية، فكانت خيبة الأمل الثالثة.

يضاف إلى العوامل السابقة عامل تحرير التجارة الدولية، وإنشاء منطقة التبادل الحر، وكذا منطقة التبادل الأورو-متوسطية وتزايد مناطق التبادل الحر الثنائية بين الدول المغاربية والعربية. كل هذه العوامل دفعت بالدول المغاربية إلى محاولة تفعيل اتحاد المغرب العربي ومؤسساته التي لم تعمل حتى قبل تجميدها بطلب من المغرب. وبالرغم من أن العلاقات في إطار الشراكة الأورو-متوسطية مبنية على أساس التعاون شمال جنوب، فإنها أيضا تولي اهتمام كبير للتعاون بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط المنخرطة في هذه الشراكة، وأن تحرر التجارة فيما بينها، أي علاقة أفقية جنوب-جنوب، وتزداد الضغوط الأوروبية على دول اتحاد المغرب العربي لإقرار شراكة تجارية واقتصادية فيما بينها. كما أن دول أوروبا الجنوبية تدفع بلدان المغرب العربي لمزيد من الانفتاح الاقتصادي وتكثيف المبادلات فيما بينها، والحيلولة دون تركيز الجهود الأوروبية على أوروبا الشرقية التي أنظمت معظم دولها إلى الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص المشروع الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 على الدول المغاربية، فكان الهدف منه إقامة شراكة اقتصادية من أجل المساهمة في استقرار المنطقة، وتحرير التجارة وتطوير القطاع الخاص، والقيام بإصلاحات هيكلية للاقتصادات المغاربية، وتطوير الاستثمارات. وقد اعتبرت أمريكا أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية شرط ضروري للتبادل الحر بين أمريكا والمغرب العربي. ويتبين مما سبق أن دول المغرب العربي لا مفر لها من إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وبالشكل الذي يسمح لها بتجاوز العقبات وتغليب المصلحة العليا المشتركة التي تخدم جميع الأطراف، ومحاولة الاستفادة من المزايا النسبية لكل قطر، بالاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة.

* هذه الدول هي: البنين، بوركينا فاسو، جمهورية وسط إفريقيا، كوتيفوار، جيبوتي، مصر، اريتريا، غامبيا، غينيا، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، الصومال، السودان، التشاد، الطوغو، وتونس. ثم انضمت في 2005 كل من غانا وسيراليون

¹Fabrice Mazerolle, Economie Internationale, Notes de cours université Paul Cézanne-Aix marseille3, France, 2008, p 27

المطلب الثاني: تكلفة عدم تكامل دول المغرب العربي

سيكون لتجسيد التكامل المغربي، آثار إيجابية على التجارة البينية المغربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها. وسيسمح هذا التكامل برفع مختلف الحواجز أمام المبادلات بين الدول المغربية والاعتماد على طرق منهجية ذات مردودية متزايدة واقتصاد سلّم وتعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: فرص التبادل الممكنة:

تشير بعض الدراسات بأن غياب الاندماج المغربي يكلف كل دولة خسارة على مستوى نسبة نموها بمقدار 2%، بالنسبة لنتاجها الداخلي المحلي، إضافة إلى عجز في مناصب الشغل تقدر بـ 20 ألف فرصة عمل سنويا¹. وحسب الحكومة التونسية، فإن تكلفة عدم التكامل تمثل على الأقل خسارة بنسبة 1% سنويا على مستوى النمو الاقتصادي للدول المغربية، وهذه النسبة فيما لو استغلت في إطار التكامل المغربي سوف تحقق قيمة إضافية تقدر بـ 10 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمسة مجتمعة².

ويدل الارتفاع المتنامي للمبادلات البينية المغربية منذ سنة 1998، على وجود فرص كامنة لتنمية التجارة الإقليمية، وهذا بالرجوع إلى مؤشر اتساع أو كثافة المبادلات التجارية*. ومن أمثلة الفرص الضائعة في مجال التجارة البينية، نجد الجزائر تستورد كميات كبيرة من المنتجات النسيجية من الصين وتركيا أو من اسبانيا، في حين تمثل كمية استيراد هذه المنتجات من المغرب وتونس نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 0.8% و 0.9% على التوالي، وهذا رغم القرب الجغرافي الذي يسهل عملية التبادل وانخفاض تكاليف النقل³.

¹ محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص7

² Camille SARI. Algérie – Marocques convergences économiques?. Cabrira édition. Paris. 2011. P 381

*يسمح حساب مؤشر اتساع المبادلات التجارية بمقارنة التجارة بين دولتين بالنسبة لثقل أو وزن كل دولة في المبادلات العالمية.

³ Abdellatif Chatri, L'UMA est un immense gâchis!, Jeune Afrique; France; 25février 2007, p82

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

فحسب وزارة المالية المغربية¹، يقارب مؤشر كثافة المبادلات التجارية 0.50 بالنسبة للصادرات المغربية نحو الجزائر وتونس، أي مستوى أقل من النصف لما يسمح به وزن هذه الدول الأخيرة في التجارة العالمية. وبالتالي سيسمح رفع الحواجز المعرّقة لنمو التجارة الإقليمية، باتساع المبادلات التجارية بين البلدان المغربية إلى مستوى يماثل مستويات بعض التجمعات الإقليمية لبلدان الجنوب مثل الميركوسور، وينشأ فائضا في المبادلات المغربية سيقدّر بحوالي 800 مليون دولار أمريكي سنويا خارج المحروقات و1,6 مليار دولار أمريكي بحساب واردات المواد الطاقوية القادمة من الجزائر².

إلى جانب هذا، تستند الفرص الكامنة للتبادل إلى أهمية تدفقات التجارة غير الرسمية أو "التهرب الجهوي" والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في المبادلات التجارية بين الدول المغربية.

وستستفيد مجمل البلدان المغربية الشريكة من هذا الناتج التجاري، حيث سوف يشهد المغرب وتونس ارتفاعا في صادراتهما نحو البلدان المغربية بنسبة تقارب 6% و10% على التوالي، مقابل 1,6% و2,5% حاليا. في حين أن ارتفاعا في صادرات الجزائر من المواد الطاقوية سيجعل صادراتها نحو البلدان المغربية في نسبة 6%³.

يستلزم تجسيد مثل هذا الناتج إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي للبلدان المغربية، حتى تتمكن من الاستجابة للفائض من الطلب القادم من البلدان الشريكة، وستكون القيمة المضافة المتأثّرة عن التكامل مفيدة، مادام أنها نابعة عن التبادلات المنشأة عوض تحويل بسيط للتدفقات.

الفرع الثاني: إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المغربية قد سجلت ارتفاعا كبيرا على مدار العقد الأول من الألفية الجديدة، منتقلا من 3 مليار دولار في أوائل الألفية إلى 12.3 مليار دولار في عام 2008، لكن حتى هذه الذروة التي تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كانت أقل من المستويات المسجلة في البلدان الصاعدة الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية⁴. والملاحظ لهذه الاستثمارات فإنها تفتقد إلى التنوع حيث أن الجانب الأكبر منها يتجه إلى قطاعي الطاقة والتعدين. ومن

¹ تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة- وزارة المالية المغربية.

² Mohamed BOUSSETTA, Op.cit, page 22.

³ Division de l'Environnement National et International, Op.cit, page 18.

⁴ www.imf.org صندوق النقد الدولي

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

المؤكد أن المغرب العربي لديه الإمكانيات الطبيعية والبشرية بالقدر الكافي لتحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن تمتع المنطقة بميزة الموقع الاستراتيجي، الذي يجاور أكبر منطقة تجارية في العالم وهي الاتحاد الأوروبي، كما أنها على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعج بالنشاط.

الجدول رقم(06): المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي

(مليون دولار)

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر			مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد			
2010	2000	1990	2010	2000	1990	
1814	249	183	19498	3537	1561	الجزائر
2745	402	155	42023	8842	3011	المغرب
286	33	15	31367	11545	7615	تونس
13269	1942	1321	19342	451	678	ليبيا
27	4	3	2155	146	59	موريتانيا

المصدر: تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية،

CNUCED، 2012. ص191

يبين الجدول حصيلة الجهود المكثفة التي عكفت الدول المغاربية على بدنها ابتداء من الألفية الجديدة، والتي ترجمت في الواقع إلى منح المزيد من التسهيلات والضمانات وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المزيد الاستثمارات، وكذا تطوير النسيج الاقتصادي بما يكفل بخلق مؤسسات قادرة على تدويل أنشطتها الانتاجية خارج حدود الدولة.

وينعكس التفاوت في مستويات مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد الظروف الداخلية التي لازمت الاقتصاديات الدول المغاربية خلال الفتر 1990 -2010. وقد بدأ المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بشقيه الوارد والصادر يحقق مستويات قياسية بداية من الألفية الجديدة، وقد سمحت الفرصة لكل من تونس والمغرب في الشروع المبكر في تهيئة مناخها الاستثماري لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وذلك بداية من تبني برامج التعديل الهيكلي التي أقرها صندوق النقد الدولي، مما

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

كرس انفتاح هذه الاقتصاديات على تحديات اقتصاد السوق مند بداية التسعينات، وساهم في خلق مناخ اقتصادي تنافسي أفرز استقطاب مجاميع معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت دروتها خلال الفترة 2000-2010، أين بلغ مخزون الاستثمار الوارد إلى تونس 31367 مليون دولار، فيما بلغ في نفس السنة في المغرب رقم قياسي قدر بـ 42023 مليون دولار. ويبقى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الدول المغاربية متواضعا نظرا لقلّة عدد الشركات التي استطاعت خوض المنافسة الدولية وضمنت لنفسها مكانة خارج حدود دولتها، ومن أمثلتها شركة سوناطراك الجزائرية.

وعن امكانية التكامل والتعاون بين الدول المغاربية في خلق جو ملائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، فقد يؤديّ مثلا تجميع اتفاقيات شراكة دون وضع سوق إقليمية حقيقية، إلى زيادة الوضع خطورة، ممّا قد يؤدي إلى تجنّب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوجهة المغاربية، لهذا سيرفع التكامل الاقتصادي المغربي من قدرة المنطقة في استقطاب الرأسمال الأجنبي، شريطة تحسّن مناخ الأعمال فيها. ويضيف المدير العام لصندوق النقد الدولي أن التكامل يجب أن يكون أكثر انفتاحا تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكي تستفيد المنطقة كلها يجب أن تكون أكثر انفتاحا على ذاتها - عن طريق إزالة الحواجز والعراقيل أمام التجارة البينية وفتح الباب واسعا أمام الكسب المتبادل، فالمغرب العربي إذا سمح بحرية تدفق السلع والخدمات سينتج فرصا لا حصر لها في سوق تغطي أكثر من 90 مليون نسمة، ولنجاح ذلك ينبغي أن يترافق هذا الانفتاح مع جهود لوضع مجموعة من القواعد المشتركة للتجارة والاستثمار، وهو ما سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار لمن يريدون خدمة السوق المغاربية وكذلك من يريدون إقامة مقارهم في المغرب العربي لخدمة السوق الخارجية¹.

بالتالي، إذا استطاعت بلدان المغرب العربي الحصول على استثمار أجنبي مباشر يماثل ذلك المتحصل عليه من طرف البلدان الناشئة بالنسبة المئوية لتكوّن رأس المال الثابت، سيرفع ذلك من مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذه الحالة، يمكن أن تصل الزيادة المرتقبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب العربي، حجما سنويا وسطيا يقدر بـ 3 ملايين دولار أمريكي². كما سيحمل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، تقنيات تكنولوجية يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية، التي ستكون بديلا للاستثمار المحلي دون أن تتراحمه أو تزحجه، إلى جانب تحريك وتنشيط سوق العمل في البلدان المغاربية، وتسمح بتحقيق منافع نسبية مهمة.

¹ كريستين لاغارد-مدير عام صندوق النقد الدولي، إطلاق امكانات الاقتصاد في المغرب العربي - دور الاستثمار

الأجنبي، نواكشوط 9 -جانفي - 2013

² Division de l'Environnement National et International, Op.cit, page28.

المطلب الثالث: السمات الأساسية لاقتصاديات دول المغرب العربي

رغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغربية، فإنها تسجل نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية¹:

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي؛
- تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم، الفوسفات والفلاحية...)
- وضعية اقتصادية كئيبة مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي ومنتظم لامتناس مشاكل الفقر والبطالة.
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج : تبقى تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المغربية مرتبطة بالظرف الدولي الذي يطبع السوق البترولية في حالة الجزائر وليبيا والصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس .

ويمكن قياس الواقع الاقتصادي الفعلي لدول اتحاد المغرب العربي من خلال مجموعة من المؤشرات التي نستطيع من خلالها قياس مدى قوة ومتانة الاقتصاد في دول المغرب العربي، بالإضافة إلى حجم العلاقات الاقتصادية البينية المغربية.

أولا: الجوانب الديمغرافية والعمالة

1- المساحة والسكان

تشكل مساحة أقطار المغرب العربي الخمسة حوالي 6 مليون كيلومتر مربع، أي حوالي 42% من إجمالي مساحة الوطن العربي، كما تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 3.7% من المساحة الإجمالية، وتقع 43% منها في المملكة المغربية، يصل طول شواطئها إلى ما يقرب 6500 كلم²، والتي تمتد من شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جانب من المحيط الأطلسي، هذه المساحة الشاسعة سمحت بتنوع بيئتها الطبيعية، إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والصحراوية، وتنوع البيئة الزراعية بتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه، كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية.

¹Djamel-Eddine GUECHI, « l'Union du Maghreb Arabe : Intégration régionale et développement économique », Casbah Editions, Alger, 2002, page 70.

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

ويبلغ عدد سكان المغرب العربي أزيد من 90 مليون نسمة أي حوالي 27% من سكان الوطن العربي، حيث يعيش ما نسبته 78% من السكان في الجزائر والمغرب، وتقدر الكثافة السكانية في المنطقة بحوالي 16 شخص لكل كيلومتر مربع، وهي نسبة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الدول العربية (27 ن/كم²) والولايات المتحدة الأمريكية (34 ن/كم²)، ألمانيا (235 ن/كم²)، حيث تتصدر تونس والمغرب المجموعة بـ 69 و45 على التوالي، في حين لا تتعدى الكثافة السكانية في ليبيا وموريتانيا 5 و3 نسمة لكل كيلومتر مربع على التوالي. وتصل نسبة نمو السكان في المتوسط إلى 1.98%، حيث تسجل أعلى نسبة لها في ليبيا بمعدل يزيد عن 3% ثم تليها موريتانيا، وتأتي تونس في مؤخرة الترتيب بنسبة لا تتعدى 1%.

الجدول رقم (07) : المساحة وعدد السكان في دول اتحاد المغرب العربي

الفئات العمرية	معدل النمو		الكثافة السكانية (%)	عدد السكان مليون نسمة	المساحة			
	أقل من 15 سنة	أكبر من 15 سنة					2011	-00
أكبر من 65 سنة	أكبر من 15 سنة	أقل من 15 سنة	2011	2011				
5.4	66.9	27.7	1.72	1.99	15.4	36.7	2381741	الجزائر
5.5	66.5	28	1.14	1.11	45	32.249	710850	المغرب
6.9	69.6	23.5	1	1.12	69	10.669	155566	تونس
4.3	65.3	30.4	3.26	3.24	5	8.02	1775500	ليبيا
2.7	57.4	39.9	2.43	2.43	3	3.443	1030700	موريتانيا
4.96	65.14	29.9	1.91	1.98	15.7	91	5783896	المجموع

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

- Camille SARI. Algérie – Marocqueulles convergences économiques?.Op. P 380

ومن خلال الجدول نلاحظ بالنسبة للفئات العمرية نجد أن الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15 - 65 سنة) تشكل الغالبية، إذ تستحوذ على نسبة تزيد عن 65% في المتوسط وهذه النسبة توافق المتوسط العالمي، وتليها فئة أقل من 15 سنة بنسبة تقارب 30% وهي أكبر من المتوسط العالمي (26.8%)، في حين نجد فئة أكبر من 65 سنة لا تتعدى 5% في المتوسط، وهذا يعني أن سكان المغرب العربي مجتمعات شابة ومعظمها في سن العمل مما تشكل تحدى كبير لمواجهة ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا.

ومن معطيات الجدول نستخلص بأنه يوجد تنوع كبير بين أقطار المغرب العربي من حيث المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية، وهذا التباين يمكن الاستفادة منه لتكثيف التعاون والتكامل بين أقطار المغرب العربي.

2- العمالة والتعليم

ينعكس واقع الاقتصاد بدول المغرب العربي في حجم العمالة ونسبة البطالة المسجلة وتطورها خلال فترة من الزمن، ويقدر حجم القوى العاملة في عام 2010 بمتوسط يقارب 39.2% من إجمالي عدد السكان، وتعتبر هذه النسبة متوسطة رغم معدل نموها المرتفع، ويعزى السبب إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وبقاء الشباب في النظام التعليمي لمدد أطول، وكذلك ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل. ورغم ذلك فقد قدر متوسط معدل البطالة في المغرب العربي بنحو 17.4%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمعظم التكتلات والدول في العالم، فهي لا تتجاوز 9.5% في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا. أما على مستوى الدول المغاربية فرادى فقد سجلت أعلى نسبة للبطالة في موريتانيا بـ 31.2%، ويعزى ذلك إلى ضعف الإمكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية فيها، وتأتي بعدها تونس وليبيا بمعدل 18.9% و 18.2% على التوالي، ويعزى سبب ارتفاع هذه النسبة بالأساس إلى الظروف الأمنية التي مرت بها الدولتين خلال 2011 و 2012، والتي تميزت بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس سلبا على مختلف القطاعات في الدولتين لا سيما السياحة في تونس. وإذا ما قارنا هذه النسبة بسنوات سابقة نجد أن تونس شهدت نسقا تنازليا بطيئا منذ بداية الألفية، حيث انخفض معدل البطالة من 15% سنة 2000 إلى نحو 14.2% سنة 2005، ورغم المجهودات المبذولة والنتائج الجيدة المحققة سنة 2008، لم يستطع الاقتصاد التونسي خلق مناصب شغل كافية لاستيعاب العدد المتزايد من اليد العاملة. وقد تأزم الوضع في سنة 2009 إثر الظرف الصعب الذي مر به

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

الاقتصاد التونسي متأثرا بالأزمة المالية العالمية، إذ نتج عنه فقدان قرابة 38 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات التحويلية، وكان هذا الرقم مرشحا للزيادة لولا تدخل الحكومة التي اتخذت تدابير لمساندة المؤسسات الاقتصادية لمواصلة نشاطها، وخلال سنة 2011 شهدت نسبة البطالة ارتفاعا محسوسا قدر بـ 18.9%، أي بزيادة قدرها 45% تقريبا مقارنة بسنة 2010 (13%). وهذا الوضع انعكس سلبا ليس فقط على الجوانب الاقتصادية فحسب، ولكن شمل أيضا الجوانب الاجتماعية والأمنية¹.

ومن جهة أخرى فقد سجلت الجزائر تحسنا كبيرا في مجال التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة من 29% سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004 ثم إلى نحو 11.3% سنة 2008، واستمرت نسبة البطالة في الانخفاض حتى وصلت سنة 2011 إلى 9.8%، ويرجع هذا التحسن إلى برامج الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الدولة من خلال العديد من ورشات العمل المختلفة، بالإضافة إلى برامج دعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغته. أما في المملكة المغربية فقد شهدت معدلات البطالة ثباتا نسبيا خلال الفترة من 2009 . 2011، حيث سجلت في السنة الأخيرة معدل 8.9%، وبذلك تعتبر المملكة المغربية في وضع أفضل في مجال التشغيل مقارنة بباقي الدول المغاربية (أقل من 9%)²، وهذا بفضل السياسات المتخذة والتي بادرت الدولة بإصدار عدد من القرارات والمراسيم الإصلاحية والتي ركزت بعضها على قضية التشغيل، مما أسهم بقسط كبير في استحداث مناصب شغل، كما أن التحسن الايجابي للاستثمار في المغرب أسهم هو الآخر في خلق فرص عمل إضافية.

وعلى العموم يمكن اعتبار متوسط معدلات البطالة في دول المغرب العربي في تحسن ملحوظ، وذلك بفضل السياسات المتبعة في تحسين وخلق مناصب الشغل خاصة في المغرب والجزائر.

¹ منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، 2012، ص 60

² عقبة بلخسر، التطور الاقتصادي والتجارة البينية: منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا، مرجع سابق، ص 76

الجدول رقم(08): القوة العاملة ونسبة البطالة في أقطار المغرب العربي

نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)	نسبة طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين (%)	معدل البطالة (%)	النمو السني للقوة العاملة -1995 2010	العمالة 2010 % مجموع السكان	
63	62.1	21.4	42.3	9.8	3.4	42.2	الجزائر
66.7	51.3	27.6	36	8.9	1.8	36.9	المغرب
71.9	60	32.9	40	18.9	2.2	37.4	تونس
-	-	-	-	18.2	3.1	36.7	ليبيا
-	-	-	-	31.2	3.2	42.8	موريتانيا
				17.4	2.74	39.2	المتوسط

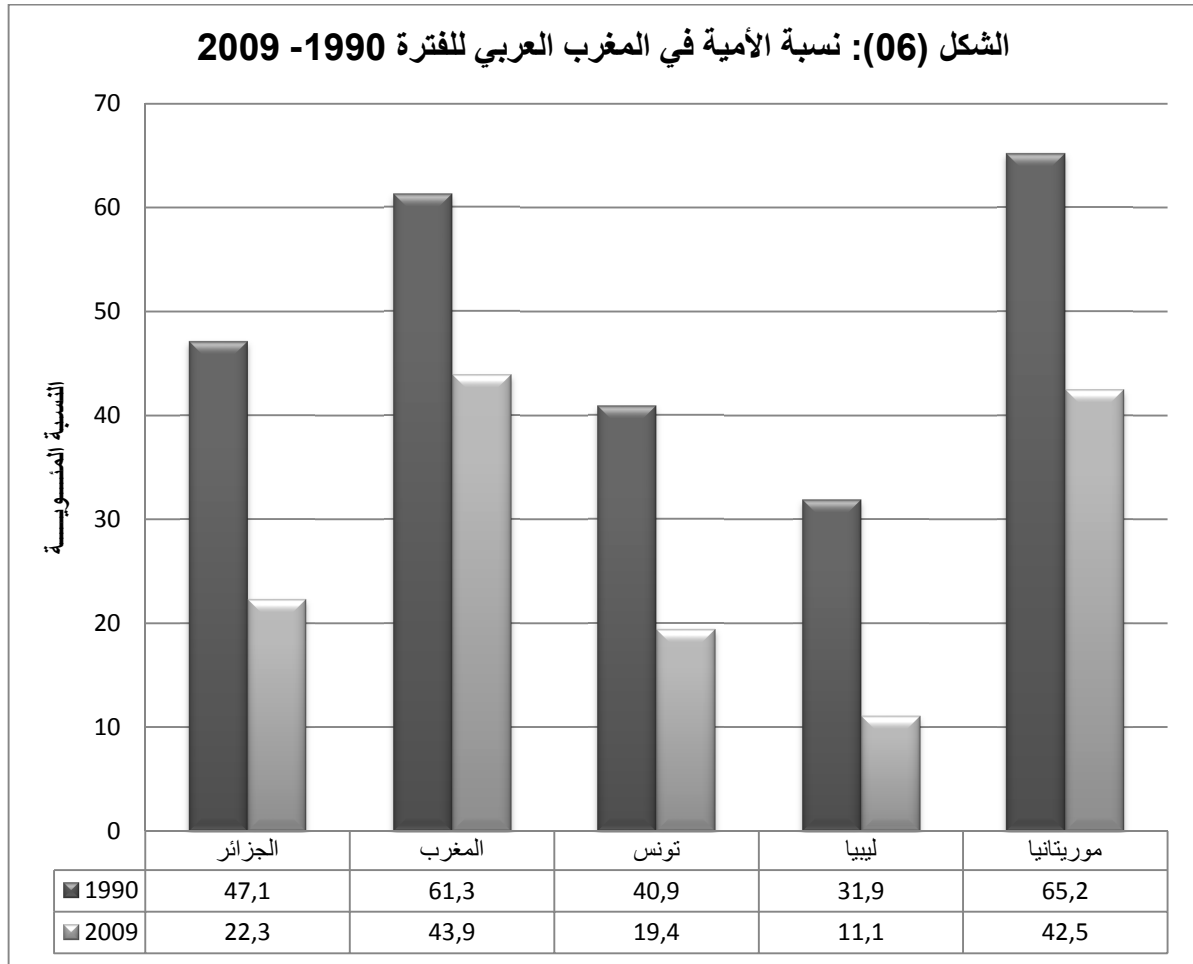
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

ومما يميز البطالة في الدول المغاربية هو تركزها الشديد في أوساط الشباب خاصة في الجزائر وتونس والمغرب، حيث سجلت (42%، 40%، 36%) على التوالي، وقدرت نسبة طالبي العمل لأول مرة 60% تقريبا، ويفسر ارتفاع هذه النسبة إلى تنامي الفئة العمرية من 15- 24 سنة، كما أنه يوجد ضمن العاطلين على العمل أصحاب الشهادات والجامعيين، إذ قدرت نسبتهم ما يفوق 27%، وتفيد البيانات المتوافرة في بعض البلدان أن فترة انتظار الباحثين عن العمل تدوم في معظم الأحيان فترة أكثر من سنة، وعلى سبيل المثال تقدر هذه النسبة في تونس حوالي 71.9%، ثم تليها المملكة المغربية بـ 66.7%، وبعدها الجزائر بـ 63%.

قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول المغاربية بحوالي 28% سنة 2009، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

الصحراء، حيث بلغت كل منهما حوالي 38%. ومن خلال الشكل رقم(5) نلاحظ أن نسبة الأمية في دول المغرب العربي قد انخفضت خلال العقود الثلاث الأخيرة، حيث سجلت انخفاضا يزيد على 20%، وتأتي ليبيا في مقدمة الترتيب إذ لا تتجاوز نسبة الأمية فيها حاليا 11.1%، وتليها تونس بـ 19.4%، ثم الجزائر بـ 22.3%، وهذا التحسن راجع إلى البرامج المسطرة والميزانيات المسخرة وخطط التوسع في نشر التعليم ومحو الأمية، والتي أسهمت بقسط وافر في تراجع نسبة الأمية بشكل ملحوظ مقارنة عما كانت عليه في سنة 1990، والتي كانت تقارب 50% في الدول مجتمعة، ورغم ذلك فمازالت الأمية تفوق الـ 40% في كل من المملكة المغربية وموريتانيا (43.9%، 42.5%). وتشير الإحصائيات أن نسبة الأمية بين النساء أكبر منها بين الرجال.



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات متفرقة

ثانيا: البنية الاقتصادية

نتناول في هذه النقطة بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول المغرب العربي خلال الألفية الجديدة، حيث حققت تحسنا ملحوظا من خلال النقاط التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي يمكن التعرف على حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بأسعار السوق الجارية 2007-2011 (مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	
197450	161950	138130	171020	135630	الجزائر
93574	91458	90553	88880	75224	المغرب
46431	44341	43637	44781	38882	تونس
37468	79841	63769	86506	68118	ليبيا
4064	3629	3031	3536	2819	موريتانيا
416455	381219	339120	394723	320673	المجموع

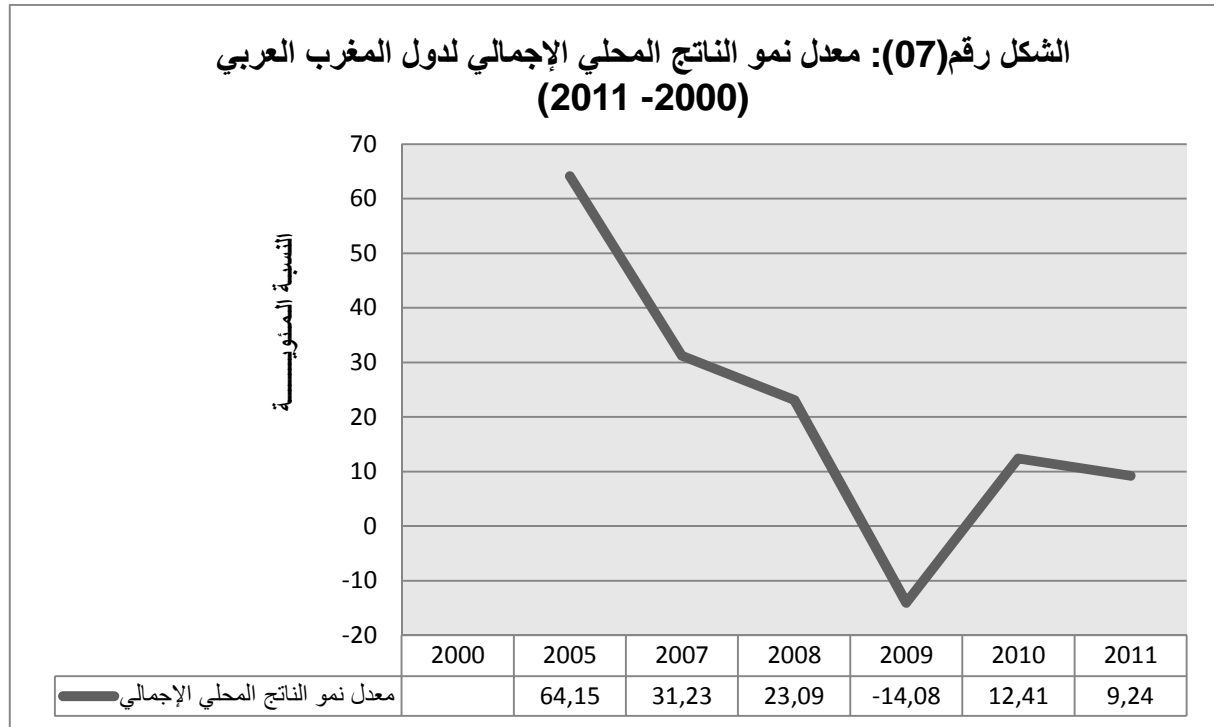
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ص 321

من خلال الأرقام المعروضة على الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المغاربية في تنامي مستمر خلال الفترة (2007- 2011) إذا ما استثنينا سنة 2009 التي شهدت تراجعا ملحوظا في قيمة الناتج. ووصل مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد إلى حوالي 416.5 مليار دولار لسنة 2011 بحسب أسعار السوق الجارية، وتختلف تقديرات الناتج المحلي

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

الإجمالي من قطر لآخر، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 197.5 مليار دولار، وبذلك فهي تستأثر على أكبر نسبة قدرت بـ 47.4% من مجموع الناتج الإجمالي لدول الاتحاد، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 93.6 مليار دولار، وتأتي بعدها تونس بقيمة تقارب 46.44 مليار دولار، أما بالنسبة إلى ليبيا فهي في حدود 37.47 مليار دولار، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 53%، ويعزى هذا التراجع إلى الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد في سنة 2011، وقد سجل الاقتصاد الليبي تحسنا كبيرا في سنة 2012 بفضل عودة القطاع النفطي إلى الإنتاج، حيث حققت ناتج محلي إجمالي فاق 74.95 مليار دولار أي بزيادة قدرت بـ 95.5%¹، أما موريتانيا فقد قدر ناتجها المحلي الإجمالي بـ 4.06 مليار دولار، أي أن نصيبها لا يتعدى 1% من مجموع الناتج الكلي للاتحاد.

أما فيما يخص تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000-2011، فنلاحظ من خلال الشكل رقم بأنه يسير بوتيرة متناقصة، حيث حققت أعلى نسبة له في 2005 بمعدل يفوق 64%، وبدأت بالانخفاض حتى سجلت قيمة سالبة قدرت 14.08% سنة 2009، وذلك لتأثر اقتصاديات المنطقة بالأزمة المالية العالمية. بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل مقابل 94.4 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2008*.

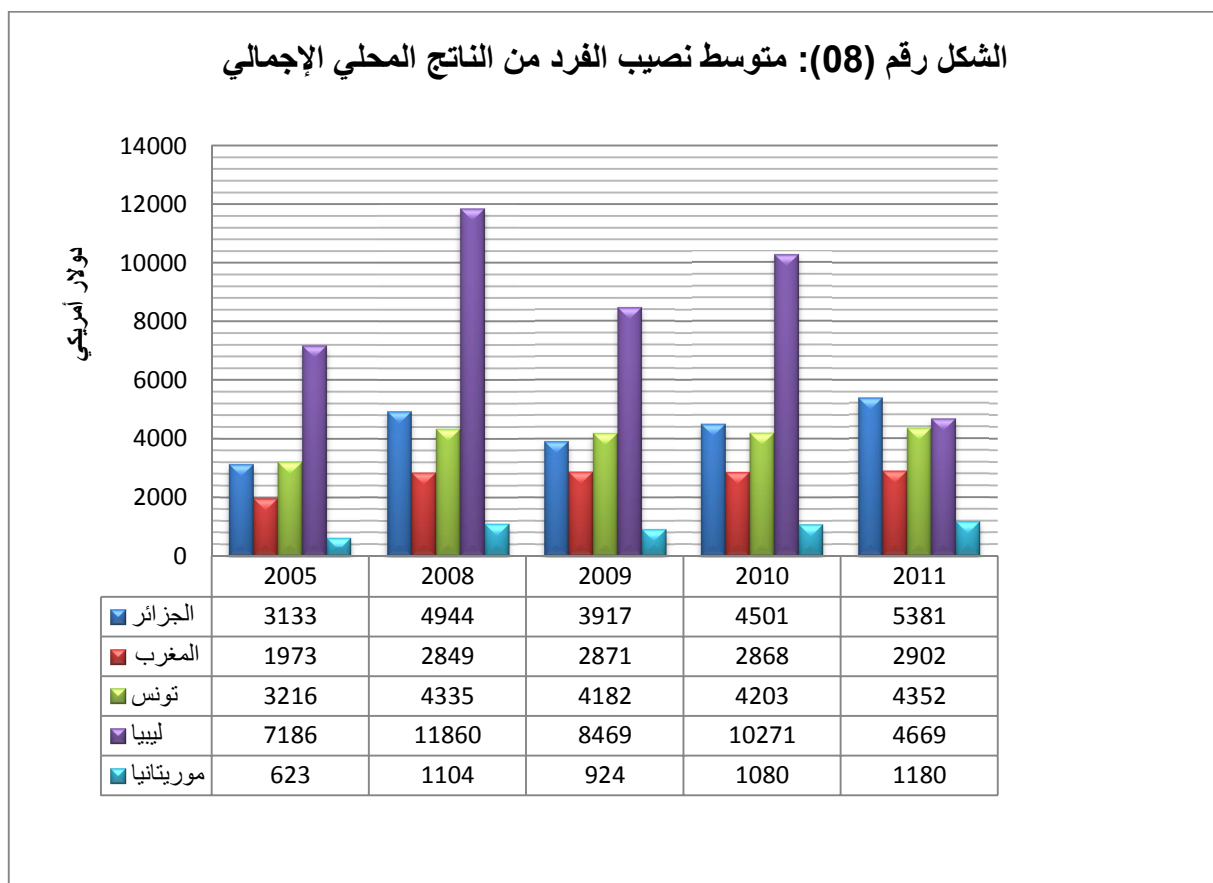


¹ Annuaire statistique pour l'Afrique 2013

* أنظر الملحق الإحصائي 5/7 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات متفرقة ويصل متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية مجتمعة إلى ما يقرب 3700 دولار سنة 2011، أي بانخفاض كلي قدر بـ 19.36% مقارنة بسنة 2010، وتتفاوت الأرقام على مستوى الدول فرادى من سنة لأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

من خلال الشكل رقم نلاحظ بالنسبة لسنة 2011 بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حقق أعلى قيمة له مغاربيا، حيث وصل إلى 5381 دولار، أي بزيادة قدرها 19.6% مقارنة بسنة 2010، في حين سجلت ليبيا 4669 دولار بانخفاض قدر بـ 54.5% على ما كان عليه في سنة 2010، وهي أدنى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي حققتها ليبيا منذ عقدين من الزمن، حيث كانت تتصدر المرتبة الأولى مغاربيا في هذا المؤشر، وقد وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2008 بقيمة بلغت 11860 دولار، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأحداث السياسية التي عاشتها ليبيا خلال تلك الفترة، والتي أثرت بشكل سلبي على جانب كبير من الاقتصاد، حيث توقف الإنتاج في بعض

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

القطاعات وانخفض الإنتاج إلى أدنى مستوياته في قطاع الطاقة والمحروقات، والذي يعتبر أهم مصدر للنتائج المحلي الإجمالي.

أما تونس والمغرب فقد شهدت نمو متباطئ في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح بين 4182- 4352 دولار بالنسبة لتونس، وفي المغرب من 2849- 2902 دولار، وهذا للفترة من 2008- 2011. في حين تأتي موريتانيا في مؤخرة الترتيب بقيمة 1180 دولار.

2- الموازنات العامة لدول المغرب العربي

بالنسبة للموازنة العامة لدول المغرب العربي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(10): العجز أو الفائض في الموازنات العامة 2008 - 2011

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)				العجز أو الفائض الجاري (مليون دولار)				
2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008	
9.6	14	13.7	26.9	19011	22733	18929	46035	الجزائر
-0.7	-1.6	1.5	3.1	-635	-1443	1375	2776	المغرب
-3.4	5.3	5.1	4.9	1568	2343	2247	2174	تونس
-4.9	41.2	31.5	53.6	-1834	32865	20073	46394	ليبيا
8.1	4.8	1.3	1	328	174	39	35	موريتانيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ص394

نلاحظ من خلال الجدول أنها تزال الحكومة التونسية تواجه تحديات اقتصادية نظرا لعدم تعافي الاقتصاد في عام 2011 بالوتيرة التي كانت متوقعة، حيث بلغ عجز الموازنة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي، و يرجع السبب إلى تراجع عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأنخفض بذلك معدل

احتياطي النقد الأجنبي من 4.7 شهر لتمويل الواردات في نهاية 2010 إلى 3.5 شهر في نهاية 2011¹.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط وهي الجزائر وليبيا، فقد حققت الأولى معدلات نمو عالية نسبيا في عام 2011، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين نجد ليبيا لم تستفد من ارتفاع أسعار النفط، بسبب الصراعات والمشاكل الداخلية التي أدت إلى انخفاض إنتاج النفط من 1.49 مليون برميل يوميا في يناير 2011 إلى 22 ألف برميل في اليوم في يوليو من نفس العام، وانخفض بذلك نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 60%، وقد صاحب ذلك توقف الأنشطة الاقتصادية، إذ اضطر حوالي 600 ألف من العمال المهاجرين إلى الفرار من ليبيا. وقد شهد الاقتصاد الليبي في سنة 2012 انتعاشا مثيرا، مع تعافي الإنتاج والصادرات النفطية بسرعة أكبر مما كان متوقعا، حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط في السبعة أشهر الأولى 302 مليون برميل، أي ما يعادل في المتوسط 1.42 مليون برميل يوميا². كما يضاف إلى ذلك تحسن

3- وضعية الدين الخارجي

لقد شهد إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول المغاربية كمجموعة ارتفاع طفيف قدر بحوالي 3.5% في سنة 2011، حيث ارتفعت من 54.11 مليار دولار سنة 2010 إلى 56.05 مليار دولار في نهاية 2011. ويعود هذا الارتفاع في المديونية إلى زيادة اعتماد بعض الدول على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، وأيضا تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار.

¹ طاهر الشريف، خريف الاقتصاد، المجلة مجلة العرب الدولية العدد 1579 جانفي 2013، الرياض، ص33

² طاهر الشريف، خريف الاقتصاد، مرجع سابق، ص37

الجدول رقم (11): تطور حجم المديونية الخارجية لدول المغرب العربي 2002 - 2011
(الوحدة: مليار دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2002	
4.4	5.68	5.68	5.92	5.79	5.91	22.6	الجزائر
24.8	23.57	19.36	16.49	15.82	13.6	13.9	المغرب
23.37	21.54	20.98	21.93	19.29	18.2	12.9	تونس
-	-	-	-	-	-	4.2	ليبيا
3.48	3.32	3.14	2.67	2.7	2.54	1.7	موريتانيا

المصدر: - حبيبة عامر، الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية

المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص178

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص196

- Annuaire statistique pour l'Afrique 2013

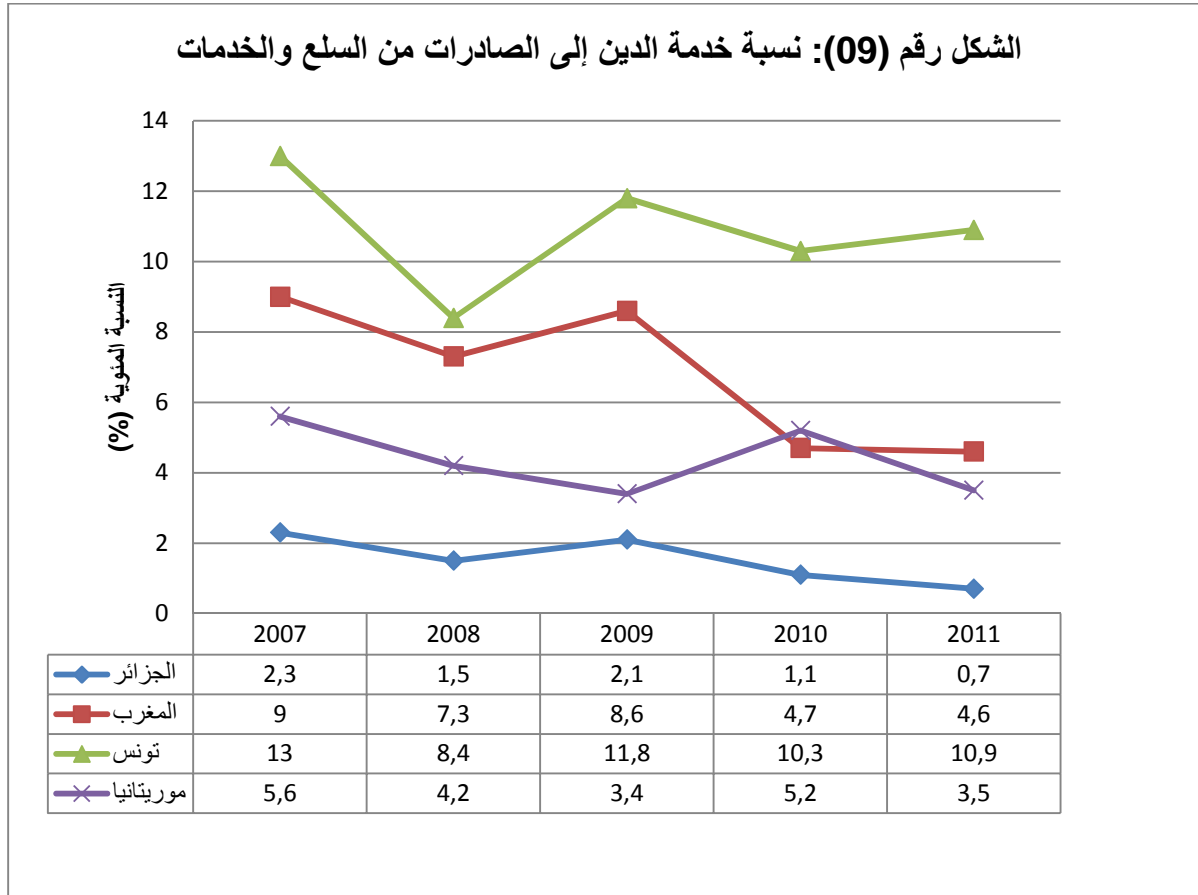
أما على صعيد الدول فرادى فقد أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية خاصة في تونس والمغرب وبصفة أقل في موريتانيا، حيث ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 5.2% في عام 2011 ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دولار، وقد اعتمدت المغرب وبشكل أكبر على مصادر التمويل المحلية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي، حيث ارتفعت بنسبة 8.5% لبلغ نحو 23.4 مليار دولار، أما موريتانيا فلم تكن قيمة الزيادة كبير إذ لم تتجاوز 160 مليون دولار، وفي المقابل نجد الجزائر في وضع جيد مقارنة بالدول المغاربية، حيث انخفضت مديونيتها الخارجية بنسبة فاقت 22.5% لبلغ الدين الخارجي حوالي 4.4 مليار دولار، وذلك بفضل إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأتها مند عام 2004 بعد تحسن عوائد صادراتها النفطية، أما ليبيا فلا تتوفر إحصائيات دقيقة عن وضعيتها اتجاه الدين الخارجي¹.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

وفيما يخص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفضت في سنة 2011 إذا

ما استثنينا تونس التي سجلت زيادة طفيفة في هذه النسبة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:



- المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على Annuaire statistique pour l'Afrique 2013

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة لخدمة الدين الخارجي سجلت في تونس بمتوسط قدر بـ 10.88% من مجموع الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة من 2007 إلى 2011. بينما سجلت أضعف نسبة لهذا المؤشر في الجزائر، حيث أنه لم يتجاوز 0.7% من مجموع الصادرات عام 2011، وهو يسير بوتيرة متناقصة بفضل تحسن الأرصدة الجارية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وعموما يمكن القول أن نسبة نفقات الديون الخارجية إلى الصادرات في انخفاض مستمر، وهي في أسوأ الحالات لا تتعدى 10%، على عكس ما كانت عليه في التسعينيات من القرن الماضي، إذ كانت تمتص حوالي 20% من موارد صادرات السلع والخدمات¹.

¹Adama KONATE : « La trajectoire économique des pays du Maghreb », la revue Conjoncture, BNP Paribas, France, Novembre 2002, page 19.

4- الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، منتقلة من 1.9 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 9.7 مليار دولار أمريكي سنة 2006، حيث سجلت تونس أعلى قيمة من التدفقات بـ3.3 مليار دولار، متبوعة بالمغرب بقيمة 2.9 مليار دولار، والجزائر بـ1.7 مليار دولار خلال سنة 2006. وإذا رجعنا إلى تقسيم نصيب الدول المغاربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000 - 2006 نجد أن المغرب يستحوذ على النصيب الأكبر من التدفقات، ويعزى ذلك إلى التقدم في الإصلاحات التي باشرتها منذ سنوات، بالإضافة إلى عمليات الخصخصة وتحويل الدين الخارجي إلى استثمارات. أما فيما يخص مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن 40% من مخزون الاستثمار يعود إلى المغرب وتونس، مقابل 17% للجزائر، و2% لليبيا وموريتانيا¹.

نشير أنه خلال سنة 2001، تم تفسير الزيادة التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب العربي، في القيمة المضافة الهائلة التي حققتها المغرب من فتح رأسمال شركة المغرب للاتصالات وبيع الجزائر للرخصة الثانية لاستغلال شبكة الهاتف النقال. و تضاعفت رؤوس الأموال الموجهة نحو الجزائر بشكل كبير بين سنتي 2000 و2001² خاصة اتجاه قطاع المحروقات.

ويمكن تحليل تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) باعتبارها تستحوذ على النصيب الأكبر منها، للفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 وذلك من خلال الجدول التالي:

¹ Camille SARI. Algérie – Marocques convergences économiques?.Cabrita édition. Paris. 2011. P 380-381

² لقد تضاعفت الاستثمارات خاصة مجال المحروقات في الجزائر بثلاثة مرات بين 2000 و2001 منتقلة من 438 إلى 1196 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم(12): تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2005-2010)

(مليون دولار)

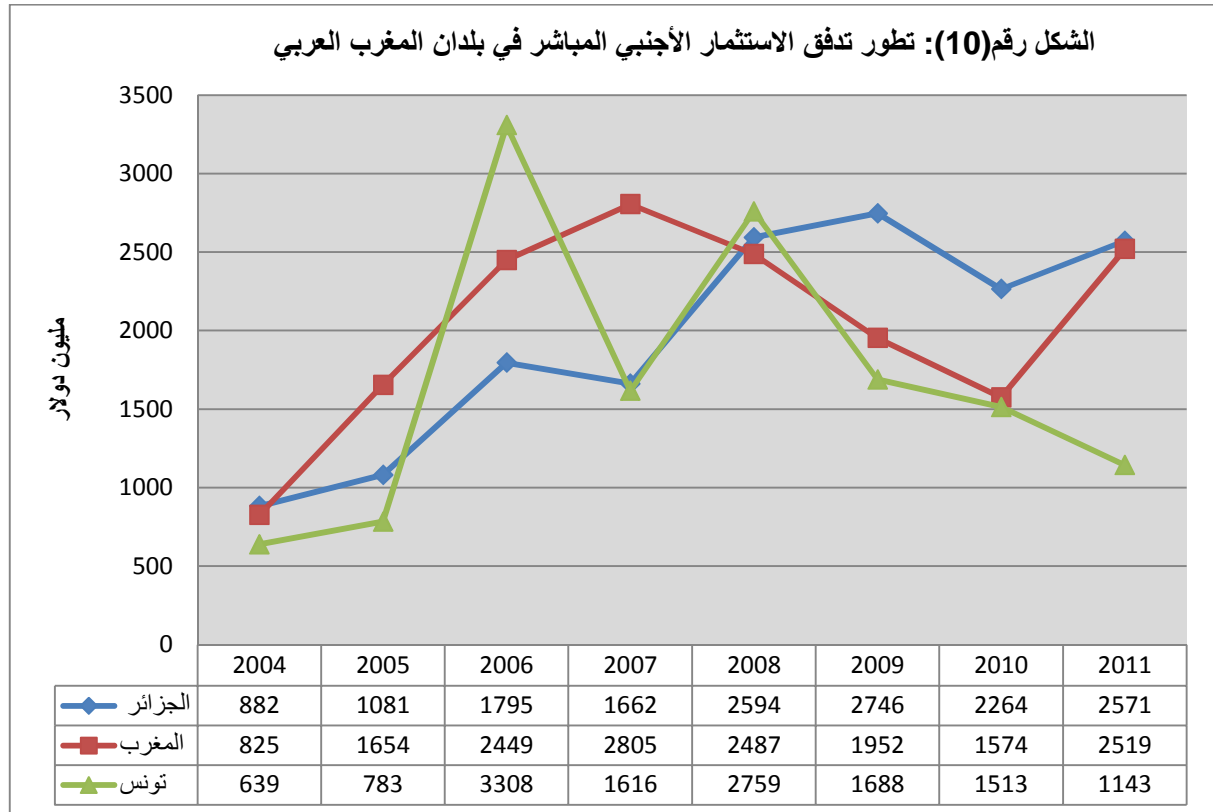
% عربيا في 2010	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
3.46	2291	2761	2594	1662	1795	1081	الجزائر
1.97	1304	1952	2487	2805	2449	1654	المغرب
2.29	1513	1688	2758	1616	3308	783	تونس
100	66201	76223	96762	81414	70380	47563	الدول العربية
/	573568	510578	658002	573032	429459	332343	الدول النامية
/	1243671	1185030	1744101	1970940	1461863	982593	العالم
/	0.41	0.54	0.449	0.308	0.516	0.358	حصة (الدول المغربية) عالميا

المصدر: شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة تبسة، ع 06 مارس 2012، ص269

سجلت الجزائر أعلى مبلغ للتدفقات الواردة سنة 2009، حيث ارتفعت بنسبة 66.1% و6.43% مقارنة بسنة 2007 و2008 على التوالي، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية المغربية والعالمية، ويرجع ذلك إلى كون الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيراً بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبتروول. ثم انخفضت التدفقات الواردة بنسبة 17.02% سنة 2010. أما المغرب فكان تأثرها كبيراً جداً جراء تبعات الأزمة المالية العالمية، وذلك بعد تحقيقها معدلات متزايدة قبل الأزمة الذي استمر إلى نهاية 2007، بعدها شهدت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب انخفاضاً مستمراً حيث نزلت إلى أدنى مستوياتها، رغم عودة الانتعاش للاستثمارات العالمية بمعدل 4.95%. ويعزى سبب هذا الانخفاض المتواصل إلى الضرر الكبير الذي لحق بسوق

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

العقار، والقطاع البنكي والقطاع الصناعي، والتي تعتبر من القطاعات الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب. أما التدفقات الواردة إلى تونس فقد شهدت تدبدا من حيث تغيراتها، حيث سجلت أعلى قيمة من التدفقات سنة 2006، وبعدها سجلت سقوطا حرا من قمة الترتيب إلى أسفله، مسجلا 1.513 مليار دولار، وهذا رغم الإجراءات المتخذة لتعويض المعدلات السلبية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.



- **Source:** Annuaire statistique pour l'Afrique 2013

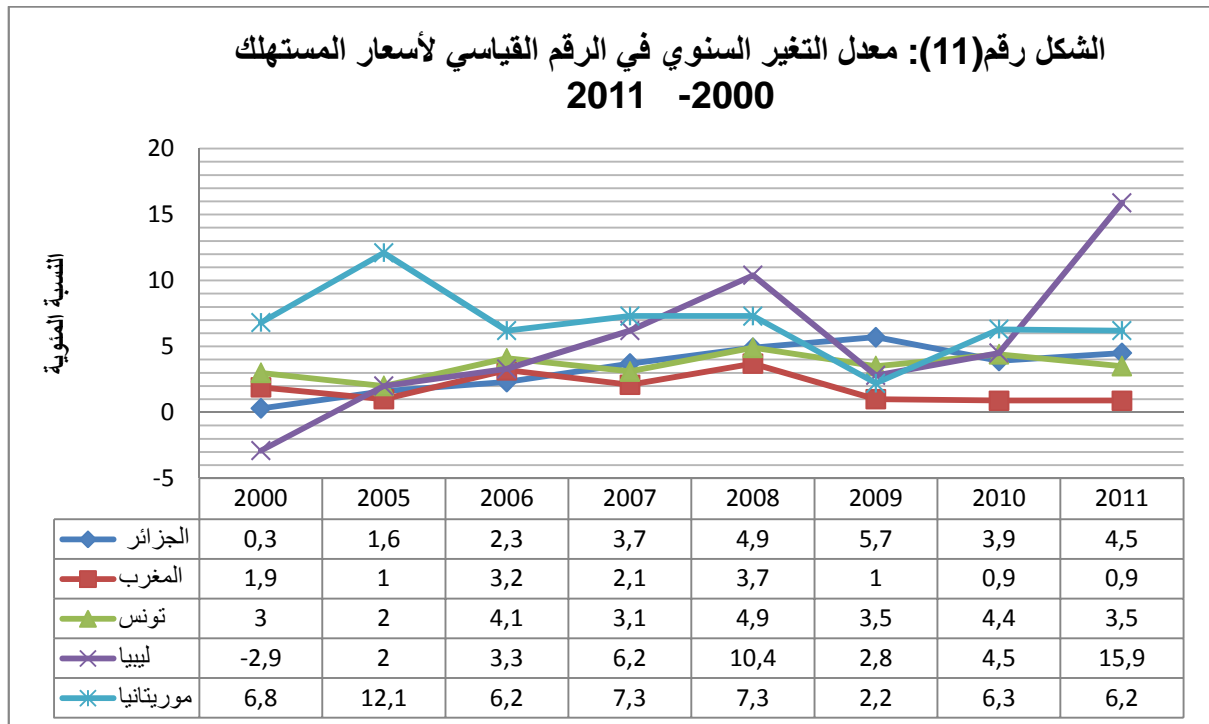
يوضح الشكل الاتجاه المتصاعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغاربية الثلاث بشكل متقارب سنة 2004، ورغم هذا التقارب إلا أن درجة الجاذبية التي يتمتع بها كل اقتصاد صنعت الفارق في التدفقات التي تلت سنة 2004. حيث عرف المغرب انتعاشا كبيرا جعله يحقق معدلات متزايدة بانتظام وصلت ذروتها إلى حوالي 2805 مليون دولار سنة 2007، ويرجع ذلك إلى التقدم الهام في مسار الخصخصة وتحويل الدين الخارجي إلى استثمارات. كما حققت الجزائر زيادة محسوسة في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث وصلت إلى 1765 مليون دولار سنة 2006. ورغم الانطلاقة المتأخرة لقطار الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس إلى غاية 2005، إلا أنه حقق قفزة نوعية جعلته يتصدر قائمة أقطار المغرب العربي من حيث حصيلة هذه الاستثمارات الواردة سنة 2006، حيث

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

بلغت 3308 مليون دولار. هذا بالنسبة للفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية. أما بعدها فقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا خاصة الاقتصاد التونسي الذي سجل سقوطا حرا من قمة ترتيب الدول المغاربية إلى ذيل الترتيب، حيث سجلت انخفاضا بحوالي 51% سنة 2007، ورغم التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2008 والذي بلغ حوالي 2759 مليون دولار، إلا أن الاقتصاد التونسي لم يتعافى كليا من تبعات الأزمة العالمية نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية للسلع والخدمات. وكذلك الحال بالنسبة للمغرب الذي كان تأثر اقتصاده أكثر عمقا بتبعات الأزمة المالية العالمية، فبعد التحسن الكبير الذي شهده إلى غاية 2007، تراجعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها قدر بـ 1574 مليون دولار سنة 2010.

5- التضخم:

تشير بيانات معدلات التضخم من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الأسعار في الدول المغاربية خلال سنة 2011، حيث ارتفع بنسبة 55% مقارنة مع سنة 2010، وشهدت الدول المغاربية فترات متنوعة من المستويات التضخمية تناوبت بين الانخفاض والارتفاع.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص25

يبين الشكل أن الدول المغاربية سجلت معدلات متزايدة نسبيا في الفترة من 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغت أعلى نسبة قدرت بـ6.24%، ثم انخفضت سنة 2009، ليعاود الارتفاع مرة أخرى حيث وصل إلى 6.2%، وتعزى الزيادة في معدلات التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2011 بحوالي 24 في المائة¹. ووصل معدل التضخم في ليبيا 15.9% جراء التطورات السياسية التي أوقفت الإنتاج والإمدادات النفطية، كذلك ارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي، واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل خاصة الجزائر التي سجلت نسبة تضخم 4.5%، في حين استطاعت المغرب أن تحد من موجة ارتفاع مستويات التضخم لتحقيق معدل 0.9%.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية المتبعة والأداء الاقتصادي لدول المغرب العربي فيمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- لقد شكّل دوما استقرار الوضعية الاقتصادية الكلية إحدى شروط نجاح الانفتاح التجاري والانتقال نحو اقتصاد السوق². وعلى هذا الأساس، فقد شجعت برامج التعديل الهيكلي المنجزة خلال سنوات الثمانينات في تونس والمغرب وبداية التسعينات في الجزائر، رغم ظروف تطبيقها الصعبة تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية، استقرار نسبي للمجاميع الاقتصادية الكلية.
- رغم ثقل الدين الخارجي، سجلت احتياطات الصرف تطورا ملحوظا بالنسبة للدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، لكن تبقى الوضعية الخارجية للاقتصاديات المغاربية هشة، خاصة الجزائر التي تعاني من نقص في تنوع صادراتها التي تعتمد في الأساس على عائدات النفط بنسبة 98%، ما يجعلها رهينة التقلبات الشديدة لأسعار البترول في الأسواق العالمية.
- تحاول كافة أقطار المغرب العربي تنشيط دور القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك في خصخصة الكثير من المشروعات العامة في القطاعات الإنتاجية، وبقي احتكار الدولة للقطاعات الاستراتيجية كالنفط والغاز والفوسفات، كذلك الإشراف على معظم قطاعات البنية الأساسية كالمواصلات والاتصالات.

¹ وفق مؤشر البنك الدولي

² Division de l'Environnement National et International ,Op.cit, page 10.

- بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية فقد أحرزت الدول المغربية تحسنا ملحوظا، حيث صنف تقرير التنمية البشرية لسنة 2012 الأداء التنموي للجوانب البشرية في المجتمعات المغربية في مراتب مختلفة، حيث جاءت ليبيا والجزائر و تونس ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية، فتصدرت ليبيا المرتبة الأولى مغاربيا، والمرتبة 64 عالميا بتتقيط بلغ 0.769، وبعدها الجزائر في المرتبة 93 عالميا، تليها تونس بنقطة واحدة بتتقيط 0.714، فيما صنفت المغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بتتقيط 0.591، والمرتبة 130 عالميا، و تأتي موريتانيا في مؤخرة الترتيب، والمرتبة 155 عالميا حيث صنفت ضمن الدول المنخفضة التنمية البشرية¹.
- إن النمو الاقتصادي في البلدان المغربية غير كافي عامّة، إضافة إلى خاصيّة الدورية، توجد وتيرة نموّ الاقتصاديات المغربية في وضعية بعيدة عن النتائج المتوسطة لأغلب البلدان الناشئة الأكثر حيوية.
- و للرفع من نوعية الهياكل، تظلّ طاقة البحث والتطوير في المغرب العربي محدودة ولا تتعدى في أقصى الحدود 0,7% من الناتج الداخلي الخام، فقد شهدت البلدان المغربية ولا زالت، هجرة واسعة لأدمغتها نحو الخارج سعيا لإيجاد ظروف معيشية أحسن. أكثر من هذا، صارت البلدان المغربية لا تكوّن إطارات علمية بالقدر الكافي، بمقدورها إثراء نسق التجديد والتقدّم التقني والمساهمة في التغيير الهيكلي.

خلاصة ما سبق يمكن القول أن البنية الاقتصادية تتصف باعتماد اقتصاديات دول المغرب العربي على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام، الأمر الذي يجعل صادراتها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، خاصة أسعار النفط الذي يعتبر المكون الأساسي في صادرات كل من ليبيا والجزائر. ومن تم فهي تعتبر اقتصاديات تابعة لدرجة كبير باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوروبا، كما تعاني كافة القطاعات باقتصاديات هذه الأقطار بضعف الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة، وبالرغم من تحسن وضعية اقتصاديات أقطار المغرب العربي في بعض المؤشرات، إلا أن أقطار هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها استثناءا بالنسبة لأوضاع الدول النامية في منطقة أخرى.

¹ تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013، ص155- 156

المبحث الثاني: تجسيد التكامل من خلال بعث المشروعات المشتركة

تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادي التي تحتل أهمية خاصة بين صيغ التكامل الأخرى، وذلك لما لها من مزايا وآثار إيجابية واسعة، فهي تزيد من القدرة الإنتاجية وتعزز المصلحة الاقتصادية المتبادلة بين أطراف المشروع، ولأن نشاطها يكون قاصرا على مجالات معينة محددة بمنتجات أو مشاريع معينة، فإنها تلقى التأييد والقبول من جانب الحكومات أكثر من الأشكال التكاملية الأخرى، وذلك بسبب أن المشروعات المشتركة لا تلزم الحكومات بسياسات عامة أو أعباء وإجراءات يتعين القيام بها على أوسع نطاق، خاصة إذا ما أسندت مهمة القيام بهذه المشروعات إلى القطاع الخاص. بالإضافة إلى ما تقدم فإنه من السهل تحديد تكاليف وربحية المشروعات المشتركة والتعرف على النفع العائد منها للأطراف المحلية المنشئة لها. ومن هنا تبرز أهمية تجسيد التكامل بالاعتماد على المشروعات المشتركة، وإعادة بعث إتحاد المغرب العربي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتعاون المغاربي والمشروعات المشتركة.

ورثت دول المغرب العربي بعد الاستقلال في النصف الثاني من القرن الماضي من المستعمر قاعدة اقتصادية هشّة لم تكن لتلبي طموحات شعوبها جراء ما لحق بها من خراب ودمار بسبب الحرب. لهذا فقد أدرك قادة دول المغرب العربي منذ الوهلة الأولى من الاستقلال بضرورة العمل المشترك لمواجهة مختلف التحديات، والسعي لتعزيز فرص التعاون فيما بينها، والتي من شأنها أن توحد اقتصاديات دول المنطقة، وتبني التكامل بين أقطارها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن التاريخ والمصير المشترك. وقد اتخذت تجربة التعاون بين دول المغرب العربي شكلين، أولهما مسار العمل الجماعي المشترك من خلال المؤسسات والمشروعات المشتركة، والثاني تمثل في محاولة العمل الثنائي المرحلي المفضي إلى تكامل بين كل بلدان المغرب العربي.

الفرع الأول: العمل الجماعي والمشروعات المشتركة

بعد استقلال الدول المغربية مباشرة من الاستعمار، بدأت برسم سياستها واستراتيجيتها لوضع أسس التعاون الفني والاقتصادي والسياسي في اتجاه الاندماج والتكامل، وكان إنشاء المؤسسات والأجهزة المشتركة المتمثلة خصوصا في اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية من بوادر الانجازات وترسيم معالم التعاون في ميدان البناء المغربي، وقد اتخذت الحكومات المغربية أهدافا متفاوتة في مراتب الأهمية، حيث جعلت الإجراءات المقررة في الندوات الأولى من 1964 - 1967 تسعى إلى إقامة وحدة كاملة، ووحدة اقتصادية شاملة، وسوق مغربية مشتركة. واختارت لتحقيق ذلك سبيل التنسيق القطاعي في الميادين المختلفة التي عالجها الوزراء في اجتماعاتهم على غرار التجارة و الصناعة. ثم تبين من دراسات اللجنة الاستشارية أن هذا النهج من التعاون يثير عددا من المشاكل المعرقلة مثل منشأ السلعة وطابعها المغربي، ونسبة القيمة المضافة على المنتج المرشح لأفضلية المبادلات البيئية، وكذلك نسبة رأس المال المستثمر في المشاريع الصناعية المشتركة¹.

ونظرا للعراقيل التي واجهتها الدول المغربية في الصيغة السابقة، فقد اختارت في المرحلة الممتدة من 1968 - 1975 صيغة أكثر شمولا، حيث يتم التعاون بشكل كلي في نطاق اتفاق عملي للتعاون الجهوي، وتم تشكيل لجنة استشارية لدراسة آفاق التعاون في نطاق حل إجمالي، وتنشيط الروابط الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي. ورغم المجهودات المبذولة والدراسات التي أعدت في هذا الشأن إلا أنه لم يحدث أي تقدم حول المشاريع المقترحة، حيث ظهرت عدة انتقادات فيما يخص مشروع التعاون المقدم من اللجنة الاستشارية التي أوكلت لها مهمة دراسة آفاق التعاون الاقتصادي، وتقرر أن يعاد النظر في المشروع مرة ثانية، وعرضت اللجنة الاستشارية صيغة جديدة للاتفاقية على مجلس وزراء الاقتصاد في اجتماعهم بالجزائر سنة 1975، فوجدوا فيها عددا من المآخذ الأخرى وقرروا رفضها. وانتقلت التجربة بعد ذلك إلى اعتماد صيغة أخرى للتعاون تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية التي كانت في الاتفاقيات السابقة مهمشة. وقد تقرر في ندوة الجزائر أيضا، مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج إنتاجها، واستدعى هذا المشروع إلى دراسة مطولة استمرت من 1976 - 1981 لتقدير الطلب الإجمالي المغربي، بالرجوع إلى الجداول الإحصائية الوطنية بالنسبة لكل صنف من السلع المرسمة بما يعرف باسم جدول بروكسل،

¹مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير - نداء المستقبل، مرجع سابق، ص24

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

وننتج عن هذه الدراسة اكتشاف ثلاثين نوعا من السلع الكبرى التي تستوردها الدول المغربية بصورة منتظمة، والتي يمكن أن تحل محل الواردات بإنشائها مشاريع مشتركة تنتج هذه السلع وتلبي حاجات الأقطار المغربية في جملتها، وكان من المفترض أن تعنى كل واحد من السلع المرشحة للمشاريع المشتركة بدراسة مفصلة لضبط حاجات السوق، لاختيار التقنيات المناسبة وللاتفاق على الحجم الأمثل وعلى الإحلال الجغرافي المجدي. ويمكن ذكر أهم المشروعات التي تم التفاوض بشأنها بين دول المغرب العربي فيما يلي¹:

- مشروع إنشاء الشركة المغربية للطيران المدني: والتي تكلفت بدراسته اللجنة المغربية للمواصلات الجوية المتكونة من الرؤساء المديرين العامين للشركات الجوية القطرية، وإطارات بوزارات النقل والمواصلات، حيث أوصت بإنشاء شركة مغربية للطيران مهمتها النقل على خطوط السفرات الطويلة خارج الشبكات المستغلة من الشركات الوطنية، وبعد الدراسة توصلت اللجنة عام 1970 إلى وضع القانون الأساسي للشركة وإعداد ميثاق الإنشاء وتوضيح قواعد العمل. وبقيت الدراسة تنتظر التطبيق لسنوات، وأعدت اللجنة المختصة النظر في المشروع عام 1974، وتبين لها وجوب إعادة التقديرات الكمية الواردة سابقا.
- مشروع القطر المغربي: وقد تقرر إنشاء خط مغربي للقطر السريع يربط تونس بالدار البيضاء المغربية مرورا بالجزائر، وبدأت السفرة الأولى عام 1974 بين تونس والجزائر للقطر المغربي السريع، وتواصلت الإعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء، ثم توقف المشروع علم 1975.
- مشروع التكامل الكهربائي المغربي: قامت اللجنة المختصة بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية، يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود وتفادي العجز بالتوظيف الأمثل للطاقة المتوفرة بالشبكة المجاورة، والتعديل بين الإنتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغربية بما يحسن من كفاءة القطاع، ويقلل الاختلالات الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات، وكذلك ارتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وهو عمل توصلت به اللجنة الاستشارية إلى تحقيق السوق المغربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية.

¹مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مرجع سابق، ص 59 - 60

▪ المواصفات الصناعية: حيث اهتمت اللجنة الاستشارية بقضية المواصفات التي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغربية خاصة في باب السلع الصناعية، وأنشئت لجنة مختصة أسندت لها مهمة الدراسة الفنية المعمقة التي تستوعب مختلف عناصر الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات التكامل الاقتصادي والتعاون بين هذه الدول، وقد اتخذت هذه اللجنة سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات الصناعية المغربية، حيث دخل بعضها حيز التنفيذ¹.

▪ الأدوية والمنتجات الصيدلانية: في بداية السبعينات ارتأت اللجنة الاستشارية أن مجال الأدوية والمواد الصيدلانية قطاع مناسب للتعاون المغربي، وفي مجالات متعددة على غرار توحيد المواصفات للأدوية والعقاقير الأساسية والتركيز على تجميع المعاملات التجارية في صفقات موحدة لاستيراد الأدوية من المخابر الأوروبية الكبرى، إلى حين إنشاء صناعة مغربية لإنتاج الأدوية الأساسية بالاعتماد على محصلة الدراسات العلمية بالمخابر الوطنية، والجامعات والمستشفيات².

▪ البنك المغربي للإدماج الصناعي: في أواخر الستينات أنجزت اللجنة الاستشارية دراسة حول هذا المشروع، حيث كانت مبادرة على الصعيد الثنائي بين الجزائر وتونس على أمل انضمام بقية الأقطار المغربية في أجهزته.

▪ وفيما يخص التعاون المشترك في ميدان الزراعة، فقد كانت النتائج غير مشرفة، ولم يتحقق سوى بعض المشاريع المشتركة المتواضعة التي تقتصر على ثلاث منتجات: (الحلفاء، التبغ، والحمضيات)، وقد تم إنشاء لجان خاصة في هذا المجال تتولى مهمة التنسيق فيما بينها في مجال الإنتاج والنقل والتسويق إلى أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا لتفادي التنافس على الأسواق الخارجية³.

هذه بعض المشاريع التي حضيت بالتشاور والتعاون داخل عدد من اللجان المغربية المختصة، والذين اجتهدوا لتجسيد التعاون المغربي، ولو أن الانجازات كانت في حدود متواضعة، إلا أنه يعتبر بادرة

¹ اسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص149

² مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مرجع سابق، ص60

³ خوني راجح - حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص10

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

يمكن من خلالها استغلال الإمكانيات المتاحة لوضع لبنة أخرى في البناء المغاربي. ولم تقتصر مجالات التعاون بين دول المغرب العربي في الشكل الجماعي فقط، بل كانت هناك محاولات عديدة للتعاون والعمل الثنائي.

الفرع الثاني: نماذج التعاون الثنائي بين دول المغرب العربي

كان العمل الثنائي بين أقطار المغرب العربي من المحاولات التي كانت تهدف إلى التقريب بينها وتخفيف حدة التفاوت في المستويات، إضافة إلى تمهيد الطريق نحو نجاح المشروع الوحدوي المغاربي، وفي هذا الصدد ظهرت عدة مبادرات للتعاون خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. بداية من بيان جربة الوحدوي عام 1974، الذي ينص على الوحدة السياسية بين ليبيا وتونس، لكن هذا البيان لم يحدث أي أثر يذكر على صعيد العمل الثنائي، ولم يحقق أي نتائج إيجابية على الصعيد العملي. وفي محاولة لإعادة إحياء مسار العمل الثنائي قام الرئيس الليبي رفقة وفد حكومي هام بزيارة تونس، وعقدت اجتماعات في فيفري عام 1982 مع الجانب التونسي، حيث أسفرت على توقيع اتفاقيات لتحقيق التكامل كخطوة أساسية نحو الوحدة¹.

وفي أوت 1984 برز مشروع وحدوي ثنائي بين المغرب وليبيا تضمنه اتفاق وجدة الموقع بين الطرفين، والذي نص على تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والدفاعية بين البلدين خاصة عقب طرح المشروع الوحدوي للاستفتاء الذي لاقى تجاوبا وموافقة من الطرفين، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا، حيث ألغى على خلفية زيارة مسئول إسرائيلي للمغرب سنة 1986.

سنة 1988 شهدت تطورا مهما من خلال المبادرة الثنائية بين الجزائر وليبيا، والهادفة إلى إرساء آليات تحقيق الوحدة بين البلدين بشكل لا يتعارض مع مسار البناء المغاربي بل يكمله، ووصفت هذه المبادرة بالهامة مقارنة بتجارب سابقة لتوافر مجموعة من العوامل المحفزة (الموقع والمساحة، التقارب في السياسات والمواقف إزاء أهم القضايا الإقليمية والدولية، الثروات الطبيعية واحتياطيات البترول والغاز...)، والتي يمكن أن تجعل من المشروع في حال تحقيقه خطوة كبيرة على طريق التكامل المغاربي. لكن الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر عقب أحداث أكتوبر حالت دون انجاز هذا المشروع.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع لقاها، 2004، ص117

ومن بين محاولات التعاون الثنائي بين أقطار المغرب العربي على مستوى قطاع الطاقة والمناجم نذكر¹:

- اتفاقية بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورمة، كذلك ربط الجزائر بإيطاليا بأنبوب غاز يمر عبر الأراضي التونسية، الذي بدأ تشغيله عام 1983 بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا. وتستفيد تونس من رسوم عينية على الغاز الذي ينقله الخط بكميات متفاوتة وغير مستقرة، إذ ارتفعت من 0.11 مليار متر مكعب سنة 1983، لتصل إلى 1.69 مليار متر مكعب عام 2002، ثم انخفض إلى 1.3 مليار متر مكعب عام 2004.
- مشروع انجاز شركة مختلطة جزائرية -مغربية، لاستغلال منجم غار جبيلات الحدودي الغني بمادة الحديد، وكان المشروع واعدة وعلى قدر كبير من الأهمية، لأنه سيؤدي إلى الإنشاء المشترك لصناعة الحديد والصلب، وكان من الممكن توسيع هذا المشروع إلى بلدان أخرى لصالح المغرب العربي على غرار موريتانيا التي تحوز على احتياطي كبير من الحديد، لكن أحداث الصحراء الغربية كانت سببا في تجميد المشروع². ومن المشاريع المنجزة خط أنابيب الغاز الجزائري-الأوروبي الذي يمر عبر التراب المغربي لنقل 9.5 مليار متر مكعب من الغاز إلى إسبانيا والبرتغال، وتستفيد المغرب من رسوم تزيد عن 50 مليون دولار سنويا³.

- اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987، نتج عنه خلق ثلاث شركات: (الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيمياوية).

لم تتوقف محاولات التعاون والتكامل بين أقطار المغرب العربي، سواء كان قبل إنشاء الاتحاد في 1989 أو بعده، إذ نجد أن المعاهدة التأسيسية ركزت على جميع ميادين التعاون بين الأقطار الخمسة، وقررت إنشاء مؤسسات اتحادية، وقد دخلت عدة اتفاقيات حيز التنفيذ عام 1993، والخاصة بتبادل المنتجات الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمار، ونقادي الازدواج الضريبي والنقل البري للمسافرين

¹ سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010، ص214

² عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص347

³ سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص215

والبضائع، كما أوصت القمم التي عقدها اتحاد المغرب العربي بتكثيف التعاون الجماعي من خلال المشروعات التي تم الاتفاق بشأنها في مراحل سابقة، وكذلك المشروعات المشتركة والدراسات المنجزة في مختلف القطاعات، وتجسيد الاتفاقيات المبرمة على أرض الواقع، والتأكيد على إعادة بعث المشاريع التي توقفت لأسباب حالت دون إتمامها، وضرورة تسريع خطى الاندماج والتكامل الاقتصادي.

رغم الجهود المبذولة والسياسات المنتهجة والمؤسسات التي أنشأت والإمكانات المسخرة في إطار التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي، إلا أن النتائج المحققة لم ترقى إلى المستوى المطلوب، بسبب المعوقات العديدة التي حالت دون تحقيق نتائج ايجابية لهذا التكامل.

الفرع الثالث: عوامل نجاح التكامل المغربي

تتشترك الدول المغربية في معظم مناحي الحياة إذ يعتبر عامل التاريخ والدين واللغة والعادات والتقاليد من السمات المتأصلة في شعوب دول المنطقة، فهي مرت بمراحل تاريخية متشابهة ابتداء بالاحتلال الروماني ثم الفتوحات الإسلامية إلى الوجود العثماني وأخيرا الاستعمار الأوروبي، وحتى استقلال دولها جاء في وقت متقارب، يضاف إلى هذا عامل الدين واللغة والإرث الحضاري، حيث يدين المجتمع المغربي بالدين الإسلامي، ويتكلم لغة واحدة وهي العربية التي تعتبر من النقاط الايجابية والمشجعة على قيام الوحدة. فضلا عن العوامل السابقة التي تساعد على تحقيق التقارب والتعاون، فإن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية تحفز على نجاح التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي أهمها¹:

▪ **التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة:** تضم منطقة المغرب العربي مجموعة من الموارد المختلفة، وهي تشمل رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية وزراعية متنوعة، وذات تضاريس جبلية وغابات وسهول وأنهار تسمح بممارسة مختلف النشاطات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية، كما تتوفر على موارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية، وموارد معدنية وطاقوية، وهي تختلف اختلافا نسبيا من بلد إلى آخر، هذا التباين في الإمكانيات المتوفرة يدفع الأقطار المغربية إلى التعاون فيما بينها والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل قطر على حدة، هذا التعاون الذي من شأنه أن يتطور ويمهد الطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي مستقبلا،

¹ صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص 311-

حيث يجد كل بلد ما يحتاجه في باقي البلدان، لأن التكامل يتيح له إمكانية كإطلاقه هو "سعي كل بلد إلى التكامل مع غيره ابتغاء تلافى ما لديه من نقص وعوز لأن التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها". هذا التنوع في الموارد يعتبر أساسا جيدا وحافزا قويا لدفع عجلة التكامل بين أقطار المغرب العربي.

■ **التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة:** يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 90 مليون نسمة، موزعين بشكل غير متساوي، حيث نجد دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة تصل إلى 70 ن/كلم2 مثل المغرب، وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة لا تتجاوز 3 ن/كلم2 (موريتانيا وليبيا)، وتأتي الجزائر في المقدمة من حيث عدد السكان بأكثر من 37 مليون نسمة، تليها المغرب ثم تونس وليبيا في حين نجد موريتانيا في ديل الترتيب بحوالي 3 مليون نسمة. هذا التباين يساعد ويشجع على التقارب والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية معطلة، يمكن تدارك الأمر عن طريق التكامل بين عنصر الأرض فيفي دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة لجميع الأطراف، كما أن حركية عنصر العمالة بين الأنشطة ومختلف القطاعات الاقتصادية في أسواق الدول المغاربية من شأنه أن يضمن تعظيم أداء الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور.

■ **الاختلاف في القدرات المالية المتاحة:** إن التباين في الإمكانيات المالية المتوفرة يعد من العوامل المحفزة لإقامة تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث يكمل بعضها البعض، فالدول التي تعاني من عجز مالي تستطيع أن تحصل على التمويل الكافي واللازم لإقامة المشروعات المشتركة لتحقيق منافع اقتصادية لجميع الأطراف، إذ أن الطرف المستفيد من التمويل يصبح قادرا على استغلال إمكانياته المتاحة ويشغل الطاقات العاطلة، وفي الطرف الثاني الذي قام بالتمويل يجد فرص لاستثمار فوائضه المالية في المشاريع التي تنمي التكامل وتدر عليه أرباحا بدلا من تكتيزها.

■ **اتساع نطاق السوق وما يترتب عليها من وفرة داخلية وخارجية:** تتاح نتيجة للتعامل مع الوحدات الإنتاجية في الأقطار المتكاملة في السوق المغاربية التي تشكل أكثر من 90 مليون

مستهلك، والوفورات الممكنة الناتجة عن القوة التفاوضية لدول التكامل في تعاملهم الاقتصادي مع الدول والتكتلات الكبرى للتقليل من تحديات الشراكة معها، وتؤدي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على مصالحها وإتاحة الفرصة للتعامل الإيجابي مع تلك التكتلات من مدخل اتساع السوق وارتباطها بمزايا تنافسية هامة، ذلك أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تجمع الأسواق بما يسمح بتقليل قوى الاحتكار، لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة شديدة فيما بينها، وهذا الوضع تنتج عنه عدة مكاسب منها:

1. المكاسب المتعلقة بتخفيض الأسعار وزيادة العرض وتنوعه
 2. المكاسب المتعلقة بتوسيع السوق وأثارها على التركيز والكفاءة للمؤسسات التي تضمن الاستمرار في السوق.
 3. المكاسب المتعلقة بالقضاء على المؤسسات الطفيلية على المستوى القطري والإقليمي.
- **الوفورات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج الكبير:** في الكثير من الحالات تجد معظم الدول صعوبة بالغة في تمويل وإنجاز مشاريع كبيرة ومهمة بوسائلها القطرية حيث تتطلب موارد مالية وبشرية تفوق طاقتها الاستيعابية، لذا تضطر إلى التخلي عنها، لكن يمكنها التغلب على ذلك من خلال التكامل الاقتصادي بين الدول، بحيث تجمع الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا المشروع من كل دول الاتحاد، وهذه تعتبر من العوامل المشجعة على قيام التكامل، لأن التخصص في إطار سوق تكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية باعتبار أن الأول يحضى برعاية جميع دول الاتحاد، ويعنى بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق والتي تمكن من إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.
 - **وحدة التحديات التي تواجه بلدان المغرب العربي:** ويتجلى هذا في ظل المنافسة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وهذا لزيادة النفود في المنطقة والتحكم في اقتصادياتها وإيجاد سوق استهلاكية لتصرف منتجاتها، لذلك يستدعي التقارب في وجهات النظر والتنسيق في سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، والاستغلال الأمثل للثروات المتاحة لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة ونقل التكنولوجيات الحديثة¹.

¹ سليمان شيبوط، التكامل الاقتصادي في المغرب العربي بين الواقع والطموحات، منشورات الحياة الصحافية ط1- الجلفة، الجزائر، 2009، ص80

المطلب الثاني: الفرص المتاحة في الاقتصاد المغربي لإقامة المشروعات المشتركة

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية إحدى السمات الرئيسية في العلاقات الدولية، إذ أن اتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية، أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، خاصة منها المتجاورة جغرافيا. وفي هذا السياق تظهر أهمية الموقع الذي تحتله منطقة المغرب العربي والثروات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها، والتي من شأنها توحيد اقتصاديات دول المنطقة، وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة من المقومات والتاريخ والمصير المشترك. هذه الأهمية الاستراتيجية لاتحاد المغرب العربي تستدعي العمل والتعاون في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية منها للاستفادة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأقل الوسائل وأخفض التكاليف وأيسرها. وكذلك بلورة استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي ينطلق من تطوير وتوسيع الشراكة البنينة عبر المشروعات المشتركة المغربية، والتي من شأنها استيعاب وتشغيل الطاقات المعطلة، والاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاديات المغربية، وفي هذا المجال يمكن طرح عدد من المشاريع التي تكون نقطة الانطلاقة لتحقيق الاندماج والتكامل بين دول الاتحاد المغربي.

الفرع الأول: التعاون في الميدان الفلاحي:

يشكل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات دول المغرب العربي، لما يتميز به من خصائص تؤهله لأن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الشاملة فيما لو استغلت بشكل مثالي. إذ تمتلك هذه الدول من الدعائم والمقومات ما يحفزها للمضي قدما نحو التعاون والتكامل في هذا القطاع، حيث نجد الموارد المالية الهائلة المتأتية من عائدات النفط في كل من الجزائر وليبيا، زيادة على المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي والمدعومة بموارد مائية كبيرة سطحية وجوفية، إضافة إلى العدد الكبير من السدود التي أنشأت على المستوي القطري لكل بلد، كما تشتمل على موارد بشرية كبيرة خاصة المتواجدة في الأرياف والتي من الممكن أن تشكل منها عمالة مؤهلة للسوق المحلية والخارجية، بفضل الكفاءات العلمية والتقنية المتخصصة من فئة خريجي الجامعات والمعاهد الفلاحية ومراكز التكوين المهني في أغلب دول المغرب العربي.

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

الجدول رقم(13) : الناتج المحلي الإجمالي المحلي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2011 - 2009

الناتج الزراعي المحلي (مليون دولار)			الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)			
2011	2010	2009	2011	2010	2009	
16110	13644	12820	198769	161734	137746	الجزائر
13391	12628	13234	93574	91425	90553	المغرب
3800	3248	3607	46430	44340	43636	تونس
686	2004	1906	36688	73823	62106	ليبيا
558	574	559	4063	3628	3031	موريتانيا

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - المجلد رقم 2، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2010، ص11

يبين الجدول أعلاه نصيب الناتج الزراعي من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن مساهمة الناتج الزراعي في كل من موريتانيا والمغرب مرتفع مقارنة بباقي الدول المغاربية، إذ يصل إلى 16% في المتوسط بالنسبة لموريتانيا للفترة 2009 - 2011، وسجل متوسط مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة في المغرب 14.24%، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 2.54% في ليبيا. أما الجزائر وتونس فتسجل نسبة متقاربة في حدود 8%.

ورغم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة إلا أن قطاع الفلاحة لا يساهم سوى بنسبة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي، إذ لا تتعدى 9.22% سنة 2011¹، أي بانخفاض بلغ 14% مقارنة عما كان عليه سنة 2009، وهي في تناقص مستمر بسبب ضعف الاستثمارات المادية والبشرية نتيجة تراجع المردودية والهجرة الريفية نحو المدن للعمل في القطاعات الأخرى، وأيضا التخلف

¹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية - المجلد رقم 2، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2010، ص11

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

النسبي لمستوى الخدمات في الريف، كما أن ضعف نصيب الزراعة من العناية والاستثمارات وتأخرها عن القطاعات الأخرى في إسناد وسائل الإنتاج المتاحة، أدى إلى تفاقم العجز في تلبية الطلب على بعض السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب والقمح، حيث بلغت نسبة استيرادهما من الخارج حوالي 55 و58 بالمائة على التوالي، ما أثر سلبا على الأمن الغذائي، وزيادة الفجوة الغذائية التي بلغت قيمتها سنة 2003 حوالي 14.6 مليار دولار¹.

ومن هنا يمكن اعتبار الكفاية الغذائية واختلال الميزان التجاري بين الإنتاج والاستهلاك قضية مشتركة بين مختلف الاقتصاديات المغاربية، والتي يمكن معالجتها عن طريق وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر وتصنيف ومسح ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل في إطار مشروعات إقليمية مشتركة، تراعي التنوع والتشابه في أصناف المحصولات في كل قطر، وقابلية التخصص الجهوي، مع تحقيق التوليف الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية لتحقيق تنمية فلاحية شاملة. وعلى ذكر التخصص الجهوي يمكن أن تتوسع رقعة إنتاج الزيتون بالسواحل الليبية والتونسية ليصبح إنتاجها كفيلا بإشباع الحاجات المغاربية كلها، وفي مجال ترشيد الإنتاج الزراعي المغاربي تقوم مشاريع مشتركة في المغرب الأقصى للرفع من الكفاءة الإنتاجية لأصناف اللحوم والألبان والسكر لتلبية حاجات السوق المغاربية، وأيضا الرفع من الكفاءة الإنتاجية لسهول الجزائر والمغرب وليبيا وتونس لتحقيق الاكتفاء على المستوى المغاربي والتصدير إلى الأسواق الدولية إن أمكن، وهذا لا يعني توقف العمل على المستوى القطري، وإنما تكون للأقطار المغاربية خطة زراعية مشتركة تهدف إلى إشباع الحاجات الغذائية من المحاصيل الأساسية بالتعويل على الإنتاج الداخلي وتقليص الاعتماد على الواردات².

من الملاحظ أن قطاع الزراعة في المغرب العربي لا يحظى باهتمام كاف من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، وذلك رغم وجود مقومات طبيعية وبشرية محفزة وغير مستغلة، كما أن الزراعة تعتبر من بين القطاعات التي تسجل نسبا متدنية من جاذبيتها للاستثمارات لأسباب تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، وطول دورة رأس في بعض الأنشطة الزراعية، وهنا يمكن القول أن الزراعة في المغرب العربي ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات، بل هي في حاجة إلى ضخ رأس مال كبير كفيلا بنقلها من وضعها الحالي المتردي إلى وضع يجعلها قادرة على منافسة نظيراتها في العالم.

¹ الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث – عدد 2011/09، الجزائر، ص198

² مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مرجع سابق، ص 104-105

الفرع الثاني: التعاون في الميدان الصناعي

الصناعة المغربية متنوعة وتختلف في توزيعها بين الأقطار حسب الموارد المتاحة، إذ يغلب عليها ثلاثة أنماط للتصنيع تتصف بالتجزؤ وعدم التنسيق والتكامل فيما بينها، سواء أكان التكامل أفقيا أم عموديا، وذلك رغم الإمكانيات والفرص المتاحة، حيث نجد النمط الأول ينصب اهتمامه على الصناعات الثقيلة والتجهيزات، وهذا النمط الذي تبنته كل من الجزائر وليبيا منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث تقوم هذه الصناعة على تحويل الخامات وصناعة بترولية وغازية موجهة للخارج، مع صناعات مشتقة من سوائل الوقود لاحتياجات السوق المحلية، أما النمط الثاني من التصنيع فيرتكز على الصناعات الاستهلاكية والميكانيكية، بالإضافة إلى الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية الموجهة للتصدير، أما النمط الثالث فهو موريتاني يتمثل في الاعتماد على الصناعة الاستخراجية بالدرجة الأولى (الحديد والنفط).

وتمتلك دول اتحاد المغرب العربي من المقومات ما يحفزها على إقامة المشروعات المشتركة في العديد من الصناعات، والتي يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي في شكله القطاعي، إذا ما توافرت شروط معينة، خاصة تلك التي تتعلق باختيار المشروعات المشتركة، والتي تؤدي بشكل عملي إلى إحداث درجة من الترابط العضوي والإنتاجي والتسويقي بين اقتصاديات الدول الأطراف، كما يراعى أيضا توطين المشاريع بالموازاة مع الجدوى الاقتصادية و الميزة النسبية لكل قطر من أقطار المغرب العربي. وفي هذا الصدد يمكن طرح المشاريع التالية:

1. إقامة شركات مشتركة للصناعات الحديدية: تمتلك دول المغرب العربي احتياطات ضخمة من الحديد الخام، حيث تتصدر موريتانيا الترتيب ببلوغ إنتاجها منه نحو 13.8 مليون طن سنة 2010، وتعتمد موريتانيا بشكل كبير على قطاع التعدين في توليد الدخل بسبب مساهمته الكبيرة في النشاط الاقتصادي والصادرات، إذ تشكل مساهمة خام الحديد نحو 64% من إجمالي الصادرات عام 2010¹. وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بطاقة إنتاجية تقارب 4.5 مليون طن والتي تصدر معظم إنتاجها، ثم تأتي بعد ذلك المملكة المغربية وتونس². ويمكن إنشاء مشروعات مشتركة في هذا المجال للاستغلال الأمثل لهذه الثروة التي تتميز بها موريتانيا والجزائر والمغرب، والتي من خلالها تغطي الطلب المغربي من المنتجات المختلفة. كما يمكن التخصص في

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص77

² محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص147

الإنتاج لتفادي المنافسة، إذ يمكن أن تتخصص الجزائر وتونس وليبيا في إنتاج أنواع من الصفائح المعدنية مثلا، وتتخصص المملكة المغربية وموريتانيا والجزائر في إنتاج أنواع أخرى مثل المنتجات الموجهة للبناء...، وفي هذا الصدد يمكن إنشاء شركة مختلطة جزائرية - مغربية - موريتانية لاستغلال منجم غار جبيلات الواقع على الحدود، والذي يمكن أن يستفيد من قرب مناطق التزود بالمواد الأولية من موريتانيا والمغرب في حالة إقامته بالجزائر.

2. تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الاستخراج والنقل والتوزيع، بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للاتحاد التي تفتقر لهذا المورد، ويمكن أيضا تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة من جراء حجم الوحدة الإنتاجية من خلال المشروع المشترك، فلو كان رأس المال اللازم لإنشاء معمل للتكرير بطاقة 5 مليون طن سنويا يبلغ 100 مليون دينار، فإن المعمل بسعة 3 مليون طن ترتفع كلفته إلى 123 مليون دينار، وهنا نلاحظ أن ضالة أحجام التكرير تنعكس بارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات، ومن تم أخذت معامل التكرير في العالم تتحول صوب الحجم الكبير¹. ولأن مثل هذه المعامل لا يمكن توفيره قطريا، فمن الممكن إقامته في إطار مشروع مشترك بين الدول المغاربية خصوصا الجزائر وليبيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنبوبي الغاز الطبيعي الجزائري العابرين لأوروبا عبر المغرب وتونس وإمكانية تمديدهما نحو ليبيا وموريتانيا وإفريقيا.

3. تدعيم جهود المغرب في استخراج الفوسفات، الذي يعتبر ثروة معدنية لا يستهان بها، وتحمل المملكة المغربية المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث إنتاج الفوسفات المستخدم في صناعة الأسمدة الكيماوية، حيث بلغت طاقتها الانتاجية 27.6 مليون طن سنة 2010، يعد المغرب أول مصدر لهذه المادة إذ يستحوذ على نسبة 75% من الاحتياطي العالمي حسب التقارير الإحصائية لسنة 2000². ويسهم الفوسفات وحده بنحو ربع قيمة صادرات الدولة، ويشغل في تعدينه نحو ثلاثين ألفا من العمال، وإنتاج المغرب من الفوسفات يزيد على ثلاثة أمثال ما تنتجه الجزائر وتونس مجتمعين³. ويمكن استغلال هذه الثروة بشكل مثالي يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض التكاليف عن طريق مشروعات مشتركة ذات الحجم الكبير، تقوم

¹ محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية، اليازوري للنشر، الاردن، ط1- 2011، ص207

* تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد مثل هذه المعامل في الوطن العربي باستثناء معمل تكرير رأس تنورة في السعودية

² القطاع الصناعي، www.arabfund.org

³ جودة حسنين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص272

الدول المغاربية بالتمويل المشترك وتجميع المدخلات من المواد الأولية وربط شبكات الإنتاج والتوزيع بخطوط السكك الحديدية، يعود بالفائدة على الدول المغاربية الأخرى التي تفتقد لهذه المادة.

4. تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية، إذ يمثل قطاع النسيج 27% من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية في تونس، وقدرت نسبة الصادرات منها 31.7% من مجموع المنتجات المصنعة عام 2006، أما بالنسبة إلى المغرب فإن قطاع النسيج يساهم بنسبة 12.7% من القيمة المضافة للقطاع التحويلي، وكانت الصادرات سنة 2006 تتكون من 74% من منتجات مصنعة، تمثل فيها المنسوجات 27%. وهذا يعكس مدى أهمية هذا القطاع بالنسبة لهذين البلدين¹. ومع الإجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، يتحتم التحول نحو المنطقة المغاربية لتسويق إنتاجها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن صناعة الجلود (الجزائر وتونس)، نظرا لجودة هذه الصناعة ولخبرة البلدين، من أجل توفير احتياجات باقي الدول المغاربية والتسويق للخارج مع تنويع البلدان الأجنبية فيما يخص تصدير هذا المنتج ولحمايته من المنافسة الشديدة الخارجية خاصة اسبانيا والبرتغال.

5. إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين دول الاتحاد المغاربي، على أن يكون المغرب وموريتانيا هما الرائدتين في هذا المجال، خاصة إقامة مصانع تجفيف وتعليب الأسماك والتسويق إلى باقي دول الاتحاد والتصدير إلى الخارج، نظرا لتمتع منطقة المغرب العربي المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي من شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 7000 كلم غني بأنواع مختلفة من الأسماك، والاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، وإعطائها ثقلها الحقيقي في التعامل مع الشريك الأجنبي². وتجدر الإشارة هنا إلى أن اسبانيا تعد أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية، حيث يتم تصنيع وتعليب الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول منطقة المغرب العربي بأسعار مضاعفة³.

¹ التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين، العدد الأول- ديسمبر 2007، ص 36 - 37

² لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، مرجع سابق، ص 33 - 34

³ عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مرجع سابق، ص 382

الفرع الثالث: التعاون في المجال التجاري

تعتبر تنمية التجارة البينية المغربية من الأهداف الأساسية التي سعى إلى تحقيقها اتحاد المغرب العربي مند تأسيسه علم 1989، حيث رسم استراتيجية للتنمية المشتركة ترمي أولا إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول المغربية، ثم إلى وحدة جمركية، وصولا إلى سوق مغربية مشتركة. وتم ضمن هذه الاستراتيجية اعتماد اتفاقيات ترمي إلى تأطير النظام التجاري بين دول الاتحاد، منها الاتفاقية التجارية التعريفية، اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية، اتفاقية النقل البري للأفراد والبضائع، واتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي حدد رأس ماله بنحو 500 مليون دولار، وذلك بهدف تنمية التجارة البينية، وتشجيع واستقطاب وانسياب رؤوس الأموال إلى المنطقة المغربية.

ورغم هذا الإطار القانوني والمؤسسي، فإن الإحصائيات تشير إلى ضعف حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغربي، ولا ترقى إلى مستوى تطلعات شعوبه، ولا تعكس الوجه الحقيقي للإمكانيات التي تزخر بها المنطقة، إذ لا تتعدى نسبة 3% من إجمالي التجارة الخارجية، وهذا التدهور يعكس الظروف السائدة في المنطقة، من قطاع نقل مشترك متعثر، وأجهزة جمركية غير محررة، وإيرادات تجارة خارجية متباينة الأحجام وغير استثمارية الاستغلال، وغيرها من الظروف الأخرى المعرقة للتجارة البينية. ورغم ذلك فهذا لا ينفي وجود تحسن في حجم التجارة البينية المغربية والذي يشهد تزايدا مستمرا خصوصا في العقد الأخير، ويرجع ذلك لتزايد عدد سكان منطقة الاتحاد، زيادة على ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تستفيد منها الدول المغربية المصدرة للنفط ومشتقاته بنسبة كبيرة، كما ساعد الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول على جذب التكنولوجيا المتطورة، لتحسين الأداء الاقتصادي على مستوى بعض القطاعات، كما يمكن للتجارة البينية للدول المغربية أن تصل إلى درجات قصوى من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاختلاف المزايا النسبية التي تملكها كل دولة على حدة، والتي تساهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف مختلف السلع الاقتصادية والخدمات المقدمة، وتستفيد من المزايا الجغرافية في تسهيل التبادلات التجارية البينية¹. وفي الواقع لا يمكن القول أن اعتبار التزايد المستمر لنسب التجارة البينية بمرور السنوات، نتيجة ايجابية إذا كانت هذه النسبة ضعيفة جدا، أو تتميز هذه المبادلات بظاهرة

¹ عقبه بلخضر، التطور الاقتصادي والتجارة البينية، منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59 - 60/صيف - خريف 2012، ص79

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

التركيز الجغرافي*، سواء للصادرات أو الواردات التي تقتصر على شريك واحد أو شريكين في المجموعة¹، ونأخذ مثال على ذلك إذ لم تتجاوز حجم المبادلات التجارية بين الدول المغربية 803 مليون دولار سنة 1990، وقد سجلت تحسنا ملحوظا وصل عام 2006 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي، وهذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول المغربية، كما سجلت المبادلات التجارية للمملكة المغربية مع الدول الأربعة للاتحاد مبلغ إجمالي قدر بـ 8.9 مليار درهم سنة 2007، حيث تصدرت الجزائر المرتبة الأولى بـ 7 مليار درهم من بينها 6.4 مليار درهم واردات من الجزائر، وأصبحت بذلك الشريك التجاري الأول للمغرب على المستوى الإفريقي².

إضافة إلى ما سبق، يعزى ضعف التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي إلى قلة تنوع اقتصاديات المنطقة، والذي يشكل عائقا أمام تنشيط التجارة البينية، ويجعلها رهينة التقلبات الحاصلة في التجارة الخارجية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، الذي ما زال يستحوذ على النصيب الأكبر من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي. وعادة ما تمر المبادلات التجارية للدول المغربية عبر شريك ثالث، غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، يستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وفي الجهة المقابلة نجد الجزائر تستورد أقل من 2% من وارداتها من الحوامض من المغرب، في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة³.

وفي الأخير نخلص إلى أنه يجب على حكومات دول اتحاد المغرب العربي أن تولي اهتماما متزايدا بكل ما يؤدي إلى زيادة معدلات تبادلها التجاري، ومن بين ذلك قطاع النقل، من خلال إنشاء

* يتم احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات أو الواردات = (قيمة الصادرات أو الواردات لأهم شريكين / مجموع قيمة الصادرات أو الواردات) x 100. وتكون بنسبة تساوي أو تزيد عن 20%.

¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير جامعة باتنة، العدد 2، 2003، ص 81

² Direction des études et des prévisions financières – ministère de l'économie et des finances: Enjeux de l'intégration maghrébine " Le cout de non Maghreb", Etudes-DEPF, Rabat, Octobre 2008, p3

³ عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مرجع سابق، ص 381 - 382

الفصل الرابع: امكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة

شبكات نقل بري بالسكك الحديدية والطرق البرية السريعة*، وربطها وتوصيلها ببعضها البعض بين الأقطار المغاربية، كما يمكن بعث النقل البحري عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، وهذا بهدف تقليص المسافات بين نقاط الإنتاج أو التوزيع للسلع والمنتجات في بلد الإنتاج، وبين مواطن البيع والاستهلاك في بلدان الاستلام والاستهلاك، ضمن منطقة اتحاد المغرب العربي، هذا بالإضافة إلى إجراءات أخرى تساعد على خفض تكلفة السلع والمنتجات المستهلكة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة التفضيلية للسلع ذات المنشأ المغربي، ورفع القيود والحواجز الجمركية على المبادلات التجارية البينية، مع إمكانية تطبيق نظام المقايضة حسب الرغبة لتسهيل وزيادة التبادل التجاري مغاربيا.

* في هذا الصدد بدأت الجزائر في تجسيد مشروع الطريق السيار شرق - غرب الذي يربط الجهة الشرقي بتونس، ويربط الجهة الغربية مع المغرب مع تجديد الطريق الصحراوي العابر لمالي والنيجر الذي يمكن أن يستغل لتصريف المنتجات المغربية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الوضع الذي تعيشه الدول المغاربية في الوقت الراهن، يستدعي الإسراع إلى تجسيد تكامل اقتصادي فيما بينها، وبشكل كفيل بتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل. وأن من بين المداخل والسبل لتحقيق ذلك، مدخل المشروعات المشتركة على اعتبار أنه لا يتعارض مع السيادة الوطنية، ولا يتأثر بتباين الأنظمة، فضلا على أنها من أنسب الوسائل في ظل الدرجة العالية من التنوع في الموارد التي تتوزع بشكل محفز، إذ يمكن اعتبارها قنوات مرتفعة الكفاءة لتجميع فوائض الدول المتيسرة مع التي تعاني العجز، وبحكم كونها أسلوبا يتسم بالمرونة، فهي يمكن أن تعتمد في عدة مجالات وبصيغ مختلفة.

الختامة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي اعتمادا على مدخل المشروعات المشتركة، مع الإشارة إلى بعض تجارب التكامل الناجحة في العالم، حيث أوردنا مجموعة من التجارب التي أملت بجميع الأشكال والأنواع التي قد يكون عليها التكامل. كما تطرقنا أيضا إلى مسيرة وآفاق التكامل بين دول المغرب العربي والتي لم تحقق نجاحا منذ نشأتها، وعرفت مسيرتها مشاكل وصعوبات جعلتها تتعرض للوقف والتجميد أكثر من مرة، ورغم استئناف العمل التكاملي المغربي ووضع أهداف مسطرة تخدم جميع الأطراف، غير أن الانجازات لم تكن في مستوى تطلعات شعوب دول المغرب العربي. وفي هذا الصدد تظهر المشروعات المشتركة كأداة تكاملية مهمة في العمل المغربي، كما اتضح لنا من البحث أنها من أكثر مداخل التكامل الاقتصادي ملائمة للدول النامية ومنها الدول المغربية، وذلك لمرونتها، ولكونها أقل هذه المداخل إثارة للخلافات القطرية، ولقدرتها على إزالة العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي المغربي، وهذا فيما لو استغلت أحسن استغلال.

ويعد التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم وخلق تشابكات في اقتصاديات الأقطار المساهمة. وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، وكذا فتح قنوات التبادل بين الأطراف المتبادلة وفي موقعها المميز في القدرة التفاوضية ورفع القدرة التنافسية في مواجهة التحديات والتطورات العالمية.

وقد استعرضت هذه الدراسة الإمكانيات المتاحة حاليا لأقطار المغرب العربي والسمات العامة لاقتصادياتها، كذلك تناولت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وتمثل هذه التحديات دافعا وحافزا لتحقيق مسيرة التكامل الاقتصادي لمجموعة أقطار المغرب العربي.

إن الدراسة تبنت مدخل المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل المغربي، يتم من خلالها ربط اقتصاديات الدول الأعضاء ببعضها البعض، ونظرا للمعوقات التي تقف في طريق نجاح مسيرة التكامل المغربي وخاصة السياسية منها، فتري الدراسة أن أفضل وأنسب حل لها يكمن في المشروعات المشتركة لما لها من مميزات، وأن هذه المشروعات لا ينبغي أن تنحصر في مجال معين، وإنما ينبغي أن يمتد ليشمل كل الميادين مع اختيار قطاعات رائدة كما هو الشأن بالنسبة

لتجربة التكامل الأوروبية (قطاع الفحم والصلب). وينبغي أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لجميع الأطراف لتكون حافزا لتعميق التعاون والتكامل بينها. يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل.

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه. ومن الملاحظ أن هذه المقومات والدوافع لا يمكن أن تحقق التكامل في غياب الإرادة السياسية. فمن عوامل نجاح التجربة الأوروبية هو الرغبة والإرادة السياسية للدول الأعضاء.

النتائج العامة للدراسة:

بعد تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الأربع توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

1. يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها. وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة للتكامل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق العالم، وبحسب الميزات النسبية التي تتوفر عليها الدول في الأقاليم والتكتلات.

2. يعتبر التكامل الاقتصادي للمغرب العربي ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة، وأن عدم إقامة التكامل بين الدول المغاربية سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية و العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، بحكم قربه الجغرافي للمنطقة وللروابط التاريخية،

3. تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة ومقومات يندر أن تجتمع في تكتل آخر، يمكن أن تخرج شعوب المنطقة من حالة العجز والضعف الذي تعانيه اقتصادياتها،

وهذا في حالة قيام مشروعات مشتركة تستغل تلك المقومات وتستفيد من المنافع والوفورات،

4. يعتبر مدخل المشروعات المشتركة أكثر ملائمة لبلدان المغرب العربي، وذلك لكونه لا تمس ابتداءً إلا جزءاً من النشاط الاقتصادي، لذلك فإنها أقل عرضة للخلافات بشأنها.

التوصيات والاقتراحات

بالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إليها سابقاً، يمكن أن نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تخدم التكامل الاقتصادي المغربي فيما يلي:

1. التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي كانت سبباً في توقف مسيرة التكامل بين أقطار المغرب العربي، لذا يستوجب العمل الجاد لإعادة بعث اتحاد المغرب العربي وتفعيل دوره باعتباره كتلة إقليمية له وزنه في الساحة الدولية،

2. ضرورة اعتماد صيغة المشروعات المشتركة كأداة لتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة والاستغلال الأمثل لها،

3. بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع التعاون بين الدول المغربية، عبر إقامة المشروعات المشتركة المغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفر والمتاحة لإقامة تكامل قطاعات رائدة تكون دعامة للتنمية مغربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي الذي يشنت المصالح ويقلل من المنافع،

4. التخلص من الازدواجية في المشروعات المشتركة وذلك بدمج المشروعات ذات الطبيعة المتشابهة منعا لمنافسة سلعها لبعضها البعض،

5. خلق مؤسسات تمويل يمكن من التعامل معها على المستوى المغربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بهدف الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة،

6. تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية، تقوم برصد الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في كل بلد والعمل على تجميعها والاستفادة منها، وتوفير الاستقلالية التامة لها بوضعها تحت إشراف هيئة مستقلة عن حكومات

الدول الأعضاء، على أن تدار على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية.

7. وضع قانون موحد ينظم آلية العمل في المشروعات المشتركة تسري نصوصه على كل المشروعات وبشكل مستقل عن القوانين القطرية،

8. إعطاء الأولوية للقطاعات والمجالات التي يتوقع أن تكون الرائدة للعملية التكاملية بين الأقطار المغربية،

9. إيجاد النظم الكفيلة لخلق تشابك وترابط بين المشروعات المشتركة بعضها ببعض، إذ يمكن قيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية، والتنسيق والتعاون فيما بينها في مجال التسويق أو البحث والدراسات.

10. تجنب قيام المشروعات المشتركة بطريقة عشوائية، دون دراسة الجدوى الاقتصادية لها أو دون تصور تنموي تكاملي، تعمل على ربط المشروعات بالاقتصاديات القطرية، وإرساء دعائم التلاحم والتشابك بين البلدان المغربية.

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث، ومن خلال دراسة التكامل الاقتصادي المغربي انطلاقاً من المشروعات المشتركة كمدخل لتحقيق ذلك، يمكن التفصيل واختيار واحد من القطاعات التي يعتقد أنها تكون نقطة الانطلاقة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي أو المغربي، كأن نطرح بعض الاشكاليات على النحو التالي:

■ ما دور المشروعات الصناعية المشتركة في تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي؟

■ كيف يمكن أن تسهم المشروعات الزراعية المشتركة في تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي؟

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ - هـ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي..
03	المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي، شروطه وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى
03	المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي
11	المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي
14	المطلب الثالث: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم
18	المبحث الثاني: درجات التكامل الاقتصادي، مقوماته وأهدافه
18	المطلب الأول: درجات التكامل الاقتصادي
27	المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي
28	المطلب الثالث: مزايا وأهداف التكامل الاقتصادي
35	المبحث الثالث: نظريات التكامل الاقتصادي وآثاره
35	المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي
44	المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي
55	الفصل الثاني: المشروعات المشتركة والتكامل الاقتصادي
57	المبحث الأول: مفهوم المشروعات المشتركة وخصائصها
57	المطلب الأول: مفهوم المشروعات المشتركة
62	المطلب الثاني: خصائص المشروعات المشتركة وسماتها
63	المبحث الثاني: المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل ومبررات إنشائها
64	المطلب الأول: المشروعات المشتركة كمدخل للتكامل
68	المطلب الثاني: مبررات إنشاء المشروعات المشتركة
71	المبحث الثالث: الدور التكاملي للمشروعات المشتركة، أهميتها ومعوقاتهما
71	المطلب الأول: الدور التكاملي للمشروعات المشتركة
75	المطلب الثاني: أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل

78	المطلب الثالث: معوقات إقامة المشروعات المشتركة
81	المبحث الرابع: بعض التجارب الناجحة للتكامل الاقتصادي
82	المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي
86	المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA
91	المطلب الثالث: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC
95	المطلب الرابع: تجربة مجلس التعاون الخليجي
100	الفصل الثالث: مقارنة التكامل الاقتصادي بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية
102	المبحث الأول: تجربة التكامل الأوروبية
102	المطلب الأول: النشأة والتطور
110	المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي
117	المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي
126	المبحث الثاني: واقع وآفاق التكامل الاقتصادي المغربي
126	المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي
134	المطلب الثاني: أجهزة التعاون المغربي
140	المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي المغربي وتحدياته
149	المبحث الثالث: المقارنة بين تجربتي التكامل الاقتصادي الأوربي والمغربي
149	المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين
154	المطلب الثاني: أسباب نجاح التجربة الأوروبية وفشل مثيلتها المغربية
162	المطلب الثالث: الجوانب الاقتصادية والتجارية لكلا التجريبتين
172	الفصل الرابع: إمكانية تجسيد تكامل اقتصادي مغربي انطلاقا من المشروعات المشتركة.
174	المبحث الأول: التكامل الاقتصادي المغربي ضرورة ملحة
174	المطلب الأول: حتمية التكامل الاقتصادي المغربي
177	المطلب الثاني: تكلفة عدم تكامل دول المغرب العربي
181	المطلب الثالث: السمات الأساسية لاقتصاديات دول المغرب العربي
200	المبحث الثاني: تجسيد التكامل من خلال بعث المشروعات المشتركة

الفهرس

200	المطلب الأول: التطور التاريخي للتعاون المغربي والمشروعات المشتركة
209	المطلب الثاني: الفرص المتاحة في الاقتصاد المغربي لإقامة المشروعات المشتركة
219	الخاتمة
224	الفهرس
229	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي	125
02	نسبة التجارة البينية الأوروبية إلى جملة التجارة الخارجية	166
03	تطور التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات للفترة 1980 - 2010	167
04	وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي الى تجارته الخارجية في فترة 2000-2010	168
05	مكانة العلاقات التجارية المغربية مع الاتحاد الأوروبي (من 2001-2002)	169
06	المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي.	179
07	المساحة وعدد السكان في دول اتحاد المغرب العربي	182
08	القوة العاملة ونسبة البطالة لدول المغرب العربي	185
09	النتاج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي بأسعار السوق الجارية 2007 - 2011	187
10	العجز أو الفائض في الموازنات العامة 2008 - 2011	190
11	تطور حجم المديونية الخارجية 2002 - 2011	192
12	تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 2005 - 2010	195
13	النتاج المحلي الاجمالي والنتاج الزراعي لدول المغرب العربي للفترة 2009 - 2011	210

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	درجات التكامل الاقتصادي	01
46	الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي الخالق للتجارة	02
48	الآثار الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي في حالة تحويل التجارة	03
120	الثعبان النقدي الأوروبي	04
139	الهيكل التنظيمي الاتحاد المغرب العربي	05
186	نسبة الأمية في دول المغرب العربي 1999 - 2009	06
188	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لأقطار المغرب العربي 2000 - 2011	07
189	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	08
193	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات لدول المغرب العربي 2007- 2011	09
196	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي	10
197	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2000 - 2011	11

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أحمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة، حاضرها ومستقبلها، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1986.
2. إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2002).
3. إبراهيم شحاتة، المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة: دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت، 1968.
4. إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
5. أسامة الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2010.
6. أسامة المجذوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
7. إسماعيل العربي، "التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
8. إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
9. براهيم عبد الحميد، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة (1)، 1980.
10. بيلا بلاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
11. جمال عبد الناصر مانع، "اتحاد المغرب العربي"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
12. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007.
13. جودة حسنين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
14. جون وليامسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981.
15. حسين عادل، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1985.
16. حسين علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، 1984.
17. حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.
18. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
19. حمدي رضوان، "الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.

قائمة المراجع

20. دنيا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985،
21. سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003،
22. سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010،
23. سميح مسعود برقايوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988،
24. سميح مسعود وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998،
25. سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2000،
26. سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و" الجات " 94"، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997،
27. عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق، في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996،
28. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992،
29. عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004،
30. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشيكة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003،
31. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.
32. عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، 2008،
33. عبد الوهاب حميد رشيد، "الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة ، الطموحات والأداء"، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985،
34. علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، عام 2005
35. عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996،
36. فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية واقتصاديات البنوك، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص233
37. كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984،
38. كامل بكري، "الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001
39. ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993،
40. محمد إبراهيم السقا، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، تحرير محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، 1998.

قائمة المراجع

41. محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي دراسة إقليمية، اليازوري للنشر، الأردن، ط1. 2011،
42. محمد العمادي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة، بحث منشور كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1983،
43. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظريات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، دار الجمعية للطباعة والنشر، ط1، مصر، 1998،
44. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003،
45. محمد رفعت طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2007،
46. محمد عبد العزيز عجيمة، "الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية"، الإسكندرية، 1977،
47. محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2006،
48. محمد علي داهش، دراسة في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004،
49. محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982،
50. محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972،
51. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000،
52. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،
53. محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001،
54. محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية - التحديات وضرورات التحقيق - ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،
55. محمود عبد الفضيل، التكامل العربي الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
56. مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير - نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005، ص23
57. موريس شيف ول، آلن وينترز، "التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002،
58. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985،
59. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية - حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007،

قائمة المراجع

60. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص53-54
61. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006،
62. يمن الحماقي، "التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر،

المجلات والدوريات:

1. الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ع5، جامعة الشلف، 2008
2. الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث - عدد 2011/09، الجزائر،
3. جمال الزغبي، "التكتلات الاقتصادية في العالم (أبيك نموذجاً)" ، مجلة السياسية الدولية، العدد 64، 2000،
4. زايري بلقاسم، تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2، العدد1، 2009، ص58
5. عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان - مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2010،
6. عباس بلقاسمي، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجلب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006،
7. عبد الرحمان زكي إبراهيم، السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 54، أبريل 1993،
8. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، العدد 2، 2003
9. عقبة بلخضر، التطور الاقتصادي والتجارة البينية، منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجاً، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59 . 60 / صيف - خريف 2012،
10. محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، العدد 42/ ربيع 2008،
11. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، طرابلس، 2009،
12. مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع23، جامعة المستنصرية، 2009،
13. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة الفكر ع5، جامعة بسكرة،

الندوات والتقاير:

1. جمال الدين زروق، مقارنة السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011،
2. حامد نور الدين، بن عيشى بشير، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004،
3. حربي موسى عريقات- التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 2004
4. خوني رابح - حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004،
5. صالح صالح، الاتحاد المغربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، 2005،
6. صلاح محمد زين الدين، أثر المشروعات العربية في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20. 22 نوفمبر 1977،
7. كريستين لاغارد -مدير عام صندوق النقد الدولي، إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي -دور الاستثمار الأجنبي، نواكشوط 9 - جانفي - 2013
8. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقة الاقتصادية، الدوحة -قطر، 7- 8 نوفمبر 2007،
9. الوحدة الاقتصادية العربية، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة، ورقة عمل مقدمة لندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة في 1983. منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات الصادر من المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1. أبحري سفيان, شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و أثرها على الاقتصاد الوطني, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر, 2003.
2. آسيا الوافي, التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة, رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي, جامعة باتنة, 2007.
3. بجاوية سهام, الاستثمارات العربية البنينة ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, نوفمبر 2005
4. بوباية ذهبية, معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - سطيف-, 2005.
5. حبيبة عامر, الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية -دراسة دول المغرب العربي نموذجاً-, رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة, جامعة سطيف, 2012
6. حشماوي محمد, الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2006.
7. خليفة مراد, التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية, رسالة ماجستير في القانون الدولي, جامعة باتنة, 2006.
8. خلود محمود نعيم, أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي", رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي, جامعة اليرموك, الأردن, 2005.
9. سعاد محمد فهمي المصلي, التكامل الاقتصادي الإقليمي بين البلاد النامية مع الإشارة الخاصة للبلاد العربية "رسالة ماجستير غير منشورة", معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1971.
10. عائشة خلوفي, تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية -دراسة حالة الإتحاد الأوروبي-, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس - سطيف, 2011.
11. عادل بلجليل, التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي, دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25, رسالة ماجستير اقتصاد دولي, جامعة باتنة.
12. عبد الوهاب حميد رشيد, دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي "رسالة دكتوراه", جامعة القاهرة, 1980.
13. عبد الوهاب رميدي, التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2007.
14. عمورة جمال لمجيد, دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطة, رسالة دكتوراه في التحليل الاقتصادي, جامعة الجزائر, 2006

قائمة المراجع

15. قدور بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جويلية 1999
16. كمال محمد عبد القادر عثمان، مواقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1987 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة غزة، فلسطين، 2006،
17. لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين، الأردن، 2004
18. محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، رسالة دكتوراه النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005.
19. مختار مسامح، توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، مابين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011،
20. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،
21. مقروس كمال، التنافسية في الائتمان المصرفي الجزائري في ضوء تحرير تجارة الخدمات، بحث الدبلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009

المراجع باللغة الأجنبية

a. Ouvrages

1. Brahim Guendouzi. Relations économiques internationales. El Marifa. Algerie. 2008. P 87.
2. Camille SARI. Algérie – Maroc quelles convergences économiques?. Cabrira édition. Paris. 2011.
3. Djamel-Eddine GUECHI, « l'Union du Maghreb Arabe : Intégration régionale et développement économique », Casbah Editions, Alger, 2002
4. Fabrice Mazerolle, Economie Internationale, Notes de cours université Paul Cézanne-Aix marseille3, France, 2008
5. Yadwiga Forowicz, " Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995,

b.Revues et colloque

1. 6Abdellatif Chatri, L'UMA est un immense gâchis!, Jeune Afrique; France; 25février 2007,
2. Adama KONATE : « La trajectoire économique des pays du Maghreb », la revue Conjoncture, BNP Paribas, France, Novembre 2002

3. H-F. Henner, Convergence et Divergence entre nations au seins d'une intégration économique, colloque A.T.M, Aix en Provence, 29-31/Mai/2001

C. Rapports

1. Direction des études et des prévisions financières – ministère de l'économie et des finances: Enjeux de l'intégration maghrébine " Le cout de non Maghreb", Etudes-DEPF, Rabat, Octobre 2008,
2. Direction de La Politique Economique Générale : « Enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est », Document de Travail n° 87, Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, avril 2003.

المواقع الالكترونية

1. www.moqatel.com/openshare.../sec06.doc_cuf.htm
2. www.boxiz.com/blogs/...htm التكتل الاقتصادي الأوروبي – الاتحاد الأوروبي
3. www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/...htm موسوعة مقاتل من الصحراء
4. www.madariss.fr
5. www.arabfund.org تقرير حول القطاع الصناعي،
6. www.imf.org
7. www.bordain.com
8. www.arrabic.people.com.cn/31659/7191500.html
9. www.ahramonline.org.eg ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي،

المخلص

دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية.

الكلمات الدالة: التكامل الاقتصادي – المشروعات المشتركة – التكتل – التجارة الدولية.

تسعى معظم دول العالم إلى الدخول في تكتلات وإقامة تجمعات إقليمية للاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشأ من هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال السلع ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية والسياسات الاقتصادية، وكذا إقامة مشاريع مشتركة. هذه الأخيرة تشكل إحدى الأدوات الرئيسية في بناء تكامل اقتصادي إقليمي، إذ تساهم في تفعيل وتجميع رؤوس الأموال والاستثمارات الضرورية للدول الأعضاء وإنعاش المبادلات التجارية البينية و تقوى مركزها في ساحة التجارة الدولية ككل.

لقد أصبح الواقع الإقليمي الجديد في ظل توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مصالح دول منطقة المغرب العربي، يشكل حافزا للإسراع في مزيد من تفعيل العمل المغربي المشترك وتعزيز اقتصاد هذه الأخيرة وتطويره. ومن الثابت اليوم أن التكتلات الكبرى هي وحدها القادرة على توفير الإطار الأفضل والدافعة لتحقيق هذا الهدف، وتجربة الاتحاد الأوروبي تعتبر النموذج الذي يحتدى به لقيام وتفعيل الاتحاد المغربي وإقامة تكامل اقتصادي إقليمي خال من النزاعات والخلافات

Résumé

Titre de la recherche : le rôle des projets en commun dans la réalisation de l'intégration économique. Etude comparative entre l'expérience européenne et maghrébine.

Mots clés : l'intégration économique, projets commun, blocs, commerce international.

De nos jours, la plupart des pays veulent intégrer des blocs économiques et créer des alliances régionales afin de bénéficier des différentes valeurs ajoutées et des avantages que présentes ses blocs comme le libre échanges de biens, de capitaux et des moyens de production, standardiser les normes techniques et des politiques économique et la réalisation des projets communs. Ces derniers constituent l'un des moyens fondamentaux à la nécessaire à la construction d'une intégration économique régionale. Ils contribuent stimulation et le regroupement des capitaux et des investissements nécessaires aux pays membres afin de stimuler des échanges commerciaux bilatéraux et le renforcement de son rôle dans l'ensemble du commerce mondial.

L'élargissement de l'union européenne témoigne de la nouvelle réalité économique régionale et son impact sur les intérêts des pays de la zone du Maghreb arabe, cela représente en même temps un stimulateur pour accélérer le processus de l'intégration économique dans cette région et d'aller vers plus de travail en commun afin de renforcer les économies des pays de cette région. Or, c'est devenu presque une réalité absolue que seuls les blocs économique permettent d'offrir le cadre idéal et le principal motif pour arriver à ce but. En effet, l'expérience de l'union européenne est considérée comme un modèle à suivre pour activer le processus de l'intégration maghrébine à travers la réalisation d'une intégration économique libre de toutes disputes et conflits.